



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر *بصرة*
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ



مذكرة بعنوان

التنافس الأوروبي في إفريقيا ومؤتمر برلين (1884-1885م)
-الكونغو أنموذجاً-

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

* إشراف الأستاذ

عبد الرحمن شالة

* إعداد الطالبة

أسماء شمول

السنة الجامعية: 2015/2014 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

إن الشكر أولاً وقبل كل شيء لله رب العالمين
الذي خلق وهدي وانعم علينا بنعم لا نحصي لها عددا ونستطيع لها ثناء، فالحمد
كل الحمد والشكر له نعم المولى ونعم النصير
كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ " شالة عبد الرحمان " المشرف على هذه المذكرة
والذي لم تمنعه أعماله ومشاغله من متابعة هذا العمل، بكل روح علمية وصبر كبير
فله مني جزيل الامتنان
وكمال العرفان

كما أتقدم بخالص الشكر إلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا
بنصائحهم القيمة وانتقاداتهم الموضوعية، فلهم منا خالص الشكر والتقدير
كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني في انجاز هذا البحث، وإلى من ساهم
من قريب أو بعيد في تشجيعنا ونصحنا ومساعدتنا ولو بكلمة طيبة

شمول أسماء

فهرس المواضیع

شكر وعرفان

فهرس المواضيع.....ص1

مقدمة.....ص أ

الفصل الأول: واقع أوروبا وإفريقيا قبيل مؤتمر برلين الثاني (1884-1885)..ص14-39

أولا : الظروف السائدة في أوروبا وإفريقيا قبيل مؤتمر برلين.....ص14

1-1-أحوال أوروبا قبيل المؤتمر.....ص14

1-2-أحوال إفريقيا قبيل المؤتمر.....ص20

ثانيا: الحركة الاستعمارية والتنافس الأوروبي في إفريقيا قبيل مؤتمر برلين.....ص27

2-1-عوامل ظهور الحركة الاستعمارية.....ص27

2-1-1-التبشير الديني.....ص27

2-1-2-الثورة الصناعية.....ص28

2-1-3-اختلال التوازن بين الشرق والغربص28

2-1-4-الضغوط السكانية.....ص29

2-1-5-نمو النزعة القومية.....ص29

2-1-6-الجشع الاقتصادي.....ص29

2-1-7-الكشوف الجغرافية.....ص30

2-1-8-أوضاع أوروبا الداخلية.....ص30

2-1-9-الدوافع الإستراتيجية.....	31
2-1-10-ضعف القوى غير الأوروبية.....	31
2-2-التنافس الأوروبي في إفريقيا قبيل المؤتمر.....	32
2-2-1-مؤتمر برلين الأول 1878.....	32
2-2-2-تغير السياسات الأوروبية تجاه الاستعمار.....	33
الفصل الثاني: انعقاد مؤتمر برلين الثاني (1884-1885) ونتائجه على إفريقيا..ص 39-64	
أولاً: ظروف وأسباب انعقاد مؤتمر برلين.....	41
1-1-الظروف الممهدة لانعقاد المؤتمر.....	41
1-2-أسباب انعقاد المؤتمر.....	43
1-2-1-التنافس الأوروبي قبيل المؤتمر.....	43
1-2-2-المعاهدة البريطانية البرتغالية.....	44
1-2-3-الأطماع الأوروبية في حوض الكونغو.....	45
1-2-4-الحفاظ على المصالح الأوروبية والسلام الأوروبي.....	46
ثانياً: انعقاد مؤتمر برلين ونتائجه.....	47
1-2-انعقاد المؤتمر ومناقشاته.....	47
2-1-1-المسائل التي عالجها المؤتمر.....	51
2-2-نتائج وقرارات مؤتمر برلين.....	55

2-2-1-التقسيم الاستعماري لإفريقيا.....	ص55
2-2-2-معاهدات التقسيم الاستعماري.....	ص58
2-2-3-الاحتلال العسكري.....	ص59
2-2-4-آثار التقسيم على إفريقيا.....	ص60
أ- التجزئة الاستعمارية لإفريقيا.....	ص60
ب-مشكلات الحدود الاستعمارية.....	ص61
2-2-5-تقييم نتائج مؤتمر برلين.....	ص62
الفصل الثالث: الكونغو قبل وبعد انعقاد مؤتمر برلين الثاني(1884-1885)...	ص66-94
أولاً: البعثات الكشفية والأطماع الاستعمارية الأوروبية في الكونغو.....	ص66
1-1-البعثات الكشفية الأوروبية في الكونغو.....	ص66
1-1-1-لمحة تعريفية حول الكونغو.....	ص66
أ-الموقع الجغرافي.....	ص66
ب-التركيبة السكانية.....	ص68
1-1-2-الرحلات الكشفية الأوروبية.....	ص69
1-2-الأطماع الاستعمارية في الكونغو.....	ص73
1-1-2-أطماع الملك ليوبولد.....	ص73
1-2-2-انعقاد مؤتمر بروكسل 1876.....	ص74

2-1-3-أطماع الدول الأوروبية في الكونغو.....	ص77
ثانيا: الكونغو في ظل قرارات مؤتمر برلين.....	ص79
2-1-نتائج مؤتمر برلين على الكونغو.....	ص79
1-2-1-الاعتراف بمستعمرة الكونغو الحرة.....	ص79
1-2-2-الكونغو تحت إدارة الملك ليوبولد.....	ص81
1-2-3-نتائج سياسة الملك ليوبولد على الكونغو.....	ص83
2-2-الكونغو تحت السيطرة البلجيكية.....	ص85
2-1-1-سياسة الإدارة البلجيكية في الكونغو.....	ص86
2-1-2-نتائج السياسة الاستعمارية البلجيكية على الكونغو.....	ص89
أ-الاستنزاف الاقتصادي.....	ص89
ب-التفرقة الاجتماعية.....	ص92
خاتمة.....	ص96
قائمة الملاحق.....	ص101
قائمة المصادر والمراجع.....	ص115

فقد

عرفت أوروبا منذ منتصف القرن 19 تغيرات جذرية مست أراضيها، أين ظهرت فيها قوى جديدة أصبحت تمارس النفوذ في المنطقة، فبعد تراجع القوة الفرنسية إثر معركتها مع ألمانيا وبقاء القوة البريطانية في عزلة عنوانها الحياد، برزت القوة الألمانية بعد تحقيق وحدتها عام 1871، مما شكل منعطفا جديدا في العلاقات السياسية الأوروبية، وفي ظل تلك الأجواء المضطربة التي عاشتها أوروبا من جراء الحروب على أراضيها، وبزوغ القومية التي نادى بها الشعوب، كانت الساحة السياسية الأوروبية فارغة من القوى التي مارست نفوذها فيه والذي سمح للقوة الجديدة بالظهور وممارسة الدور القيادي في أوروبا، جعلت الدول الأوروبية تحتاط بمزيد من الحذر من هذه القوة الناشئة.

لقد كانت مسيرة النهوض الأوروبي لمقارعة القوى الجديدة تستوجب انتفاضة في جميع المجالات، أين بدأت على إثرها الحركية تدب في الدول الأوروبية لاستباق كل سلطة تريد الإنفراد بعرش أوروبا، فسارعت القوة الألمانية بجد نحو تطوير اقتصادها وتقوية ترسانتها العسكرية، كما مارست سياسة متينة تقوم على ردع الأعداء للحفاظ على وحدتها، وكذلك كان حال القوى التقليدية فرنسا وبريطانيا فعملت على تفعيل وتقوية دعائمها الاقتصادية والعسكرية الداخلية، أين رأت ضرورة ترسيخ قوتها في أوروبا خاصة وأن الدول الأوروبية الأخرى شهدت حالة بناء داخلي، جعلها بعيدة عن أجواء المنافسة وحال ذلك دون تشكيلها عائقا أمامها.

وفي ظل أجواء إعادة البناء وإصلاح الشؤون الداخلية لهذه الدول، شهدت أوروبا ثورة صناعية كبرى، زادت على إثرها المنافسة والحاجة الأوروبية للتوسع والبحث عن أسواق جديدة تضمن لها الربح والنفوذ، فكانت إفريقيا الأرض الجديدة ومبعث الآمال بالنسبة لأوروبا، فبعد سلسلة من حملات الكشوف الأوروبية التي عرفت إفريقيا منذ القرن 19، تطورت علاقات الأوروبيين بالقارة الإفريقية، أين تشبثوا بالتوغل فيها وبسط سلطانهم على سكانها، واتجهت جهودهم فيها إلى استغلال الأرض ذاتها، والتي عملت على استيعاب الصناعة الأوروبية

الناهضة المحتاجة لمواد خام زراعية ومعدنية، كما كانت بحاجة إلى أسواق لتصريف المنتجات، فوجد الأوروبيون في القارة المكتشفة حديثا حلا لكثير من مشكلاتهم، والذي عرف تدافعا سريعا على أراضيها فيما أطلق عليه بالحركة الاستعمارية الأوروبية.

وإثر ذلك التكالب المحموم على الأرض الإفريقية كاد تضارب المصالح الاستعمارية أن يؤدي إلى الاصطدام بين الدول الأوروبية المتنافسة، لولا أن تداركت هذه الدول الأمر فسارعت لعقد مؤتمر دولي للتخفيف من أجواء المنافسة الحادة، كان انعقاده في مدينة برلين الألمانية عام (1884-1885)، بقيادة "بسمارك" أين اتجهت نحوه جميع الدول لحل مشاكلها الحدودية وغيرها المترتبة على نشاطها الاستعماري في القارة.

وتعتبر قضية الكونغو من المسائل الهامة التي أدرجت في أعمال هذا المؤتمر، نظرا لما أثارته من حساسية بالغة بين الدول الأوروبية، كان سببه النزاع قبل المؤتمر حول موارد نهر الكونغو ومدى استفادة كل دولة من حرية الملاحة والتجارة فيه، والذي حرك الصراع حوله نوايا الملك ليوبولد الثاني الذي جعل من الكونغو حكرا شخصيا، وقد أفضى المؤتمر في الأخير بإهداء الكونغو إلى شخصية ليوبولد البلجيكي الذي أدار الكونغو وشعبها تحت شعار تنمية مكاسبه المادية.

ومما سبق ذكره أردنا أن تكون دراستنا الموسومة بـ: "التنافس الأوروبي في إفريقيا ومؤتمر برلين (1884-1885) - الكونغو أنموذجاً- " تتماشى وفق تساؤل رئيس يطرح على الشكل التالي:

"ما مدى تأثير مؤتمر برلين على إفريقيا من خلال دراسة حالة الكونغو ؟"

وللإجابة على هذا التساؤل محل البحث والدراسة، طرحنا مجموعة من التساؤلات الفرعية لمعرفة ملامح الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

- كيف كان التنافس الأوروبي في إفريقيا قبيل المؤتمر؟
- ما هي ظروف وأسباب انعقاد المؤتمر ونتائجه على إفريقيا؟
- ما هي أهم التطورات التي حدثت في الكونغو قبل وبعد المؤتمر؟

أسباب اختيار الموضوع

تعتبر الميول الشخصية والرغبة الذاتية في دراسة تاريخ الاستعمار في إفريقيا، هي الدافع الذاتي لدراسة هذا الموضوع، إلى جانب الدافع الموضوعي الذي تمثل في أهمية موضوع الدراسة باعتباره نقطة تحول خطيرة في تاريخ إفريقيا، إلى جانب ندرة الأعمال والبحوث العلمية التي تتناول مؤتمر برلين الثاني بصفة خاصة.

أهداف الدراسة

من أهداف البحث في الموضوع، هو تسليط الضوء على أهمية المؤتمر في تاريخ أوروبا الاستعماري، وآثاره العميقة على القارة الإفريقية، ومحاولة الربط بين قرارات المؤتمر وتأثيرات هذه القرارات على واقع القارة الإفريقية عقب المؤتمر.

مناهج الدراسة

تطلب بحثنا في الموضوع الاعتماد على المنهج التاريخي، وذلك لتقرير أحداث ووقائع تاريخية ماضية تعود جذورها إلى القرن 19، كما استخدمنا منهج دراسة حالة، نظرا لضرورة الموضوع الذي اتخذنا فيه الكونغو أنموذجا وذلك للتعلم في دراسته وجمع البيانات الشاملة للإحاطة به.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية اعتمدنا تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وهي كالآتي : مقدمة وفيها عرض الموضوع الذي سنتناوله بالدراسة وشرح للخطة المتناولة في عملية البحث، والتي نعرض ما جاء فيها كما يلي:

الفصل الأول: وقد قسمناه لمبحثين، تناولنا في المبحث الأول واقع أوروبا وإفريقيا قبيل مؤتمر برلين، حيث تعرضنا للظروف التي عاشتها الدول الكبرى على الساحة الأوروبية، والتي عرفت بروز قوى جديدة، شكلت فيما بعد الحركة الاستعمارية في إفريقيا، هذه الأخيرة التي عرفت أوضاعا متدهورة وحالة من الضعف أدت بها إلى الانصياع تحت مظلة القوة الاستعمارية الجديدة، كما فصلنا في المبحث الثاني في عوامل نمو الحركة الاستعمارية التي عرفت فيها أوروبا حركية شديدة في جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها، مما جعلها تتدافع بقوة نحو استعمار إفريقيا، والتي شهدت تنافسا أوروبيا محمومًا على أراضيها، جعل المجتمع الدولي في أوروبا يعقد اجتماعا طارئًا لمبحث المصالح الأوروبية في إفريقيا، من خلال عقد مؤتمر دولي في برلين عام (1884-1885).

الفصل الثاني: تناولنا فيه الحديث عن انعقاد مؤتمر برلين ونتائجه على إفريقيا، حيث ركزنا على الظروف التي سبقت المؤتمر، وكذلك الأسباب التي جعلت من عقده ضرورة بالنسبة للدول الأوروبية، وقد تطرقنا لأعمال المؤتمر ومناقشاته التي انتهت بجملة من النتائج كانت إفريقيا مسرحًا لها، وذلك من خلال إبراز الآثار التي خلفها هذا المؤتمر.

الفصل الثالث: وهو الفصل الذي تناولنا فيه النموذج محل الدراسة، ويعتبر الكونغو النقطة الحساسة التي هزت الرأي العام الأوروبي فجعلت بعقد المؤتمر، وعليه حاولنا في فصلنا هذا التعرض لأزمة الكونغو الذي وضعته قرارات المؤتمر أخيرًا في يد الاستعمار البلجيكي والذي ترك بصماته العميقة في المنطقة إلى يومنا هذا.

أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها

لقد كانت الكتب التي تناولت إفريقيا هامة في دراستنا هذه، والتي أعطتنا صورة وافية عنها في ظل الاستعمار الأوروبي، ويعود لها الفضل في رسم خطة الموضوع وأهمها نذكر:

- عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر: حيث أطلعنا الكتاب على ظروف انعقاد المؤتمر ومناقشاته.

- عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال: وهو كتاب مهم، أطلعنا على آثار التقسيم الاستعماري ونتائجه على قارة إفريقيا.

- ألبير أدوا بواهن، تاريخ إفريقيا العام، والذي اقتتبنا منه العديد من الخرائط التي خصت الاستعمار وحملاته على إفريقيا.

- زاهر رياض، استعمار إفريقيا: وهو كتاب اعتمدنا عليه في موضوع الاستعمار البلجيكي وسياسته في منطقة الكونغو.

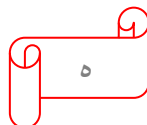
كما ألحت علينا الدراسة للبحث في جنبات الكتب الأجنبية، التي كانت من بين المراجع الهامة، التي عرفتنا بممثلي الدول الذين حضروا المؤتمر، وحيثيات ما دار في مناقشاته وجلساته التي اكتنفها الغموض، ولم تتطرق لها الكتب العربية ونذكر أهمها:

-Sir Edward Hertslet. The Map Of Africa By Treaty.

وهذا الكتاب يعتبر مصدرا من السير إدوارد هارتسليت، مسئول المفاوضات في وزارة الخارجية البريطانية، الذي وقع العديد من المعاهدات مع الدول الأوروبية وأيضا مع الدول الإفريقية، ووضعت هذه المعاهدات في كتاب مقسم لأجزاء من طرف الوزارة البريطانية.

-JEAN suret-canal. Afrique noire lere colonial 1900.1945.

ويتناول أوضاع إفريقيا السوداء ما بين 1900.1945 في ظل الاستعمار الأوروبي.



-HENRI brunschwig.le. le partage de lafrique noire.

ويتناول الكتاب مؤتمر برلين ومحادثاته، وعملية التقسيم التي دارت بين الدول الاستعمارية، إلى جانب مجموعة من الرسائل العلمية والمجلات والجرائد الأخرى التي لا يتسع المقام لذكرها.

الصعوبات التي واجهتنا

لقد اعتبر المفكر الجزائري مالك بن نبي في إحدى نظرياته المميزة أن: "الصعوبات تعد علامة نمو المجتمع، لأنها محفز لليقظة والنهضة"، فالصعوبات تمنح البحث قيمته العلمية وتجعل الباحث يوظف قدراته الذهنية، مسخراً كل طاقاته لتجاوزها، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا: هي عملية الترجمة للكتب الفرنسية التي ساعدتنا كثيراً في عملية البحث للإلمام بدراستنا، وما عداه مجرد صعوبات روتينية يتلقاها الباحث في مسيرة البحث العلمي التي تستوجب عليه ذلك.

وفي الأخير لا ندعي في عملنا هذا كمالاتنا وأخطأنا واستوفينا بكل أحداث ووقائع الموضوع، ولكن على الأقل أمطنا اللثام على جزء منه، فاتحين المجال أمام البحوث الأخرى لمواصلة البحث والتقصي في الموضوع.

الفصل الأول: واقع أوروبا وإفريقيا قبيل مؤتمر

برلين الثاني

(1884-1885).

أولاً: الظروف السائدة في أوروبا و إفريقيا قبيل مؤتمر برلين.

تتطلب دراسة مؤتمر برلين عرضاً سريعاً للوضع الأوروبي الدولي والوضع الإفريقي في الفترة السابقة للمؤتمر، فعملية مجيء الاستعمار تقودنا إلى ضرورة معرفة أحوال أوروبا وإفريقيا، فالتطور الهائل في أوروبا ذو علاقة بالتدهور والتخلف الذي عاشته إفريقيا، والذي كان مرحلة تمهيدية لعملية الاستعمار، وعليه سنتناول أحوال الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى الفاعلة على الساحة السياسية في هذه الفترة قبيل المؤتمر ويقودنا ذلك للرجوع إلى عام 1870 والذي عرف ظهور دول جديدة كألمانيا وإيطاليا، وتراجع القوى التقليدية مثل فرنسا، كما سنتناول بالمقابل أحوال إفريقيا قبيل المؤتمر والتي شهدت أحوالاً سياسية متدهورة، عجلت في ظهور الاستعمار على أراضيها بسهولة، خاصة بعد الذي عرفته أوروبا من ثورة صناعية والذي كان عاملاً قوياً في التحرك نحو إفريقيا، وظهور الحركة الاستعمارية بقوة على أراضيها منذ منتصف القرن التاسع عشر.

1-1- أحوال أوروبا قبيل المؤتمر

شهدت أوروبا عام 1870 تلك المعركة الحاسمة بين فرنسا وألمانيا، فبعد يومين من وقوعها أعلنت الجمهورية الثالثة في باريس استيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين⁽¹⁾، وكان ذلك نذيراً بإنهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوروبا، ليبزغ نجم ألمانيا بعد تحقيق وحدتها عام 1871، حيث استطاعت تحقيق انتصارات هامة على الصعيد الداخلي مكنها من منافسة الدول الأوروبية الأخرى⁽²⁾، ونظراً لظهور ألمانيا كدولة موحدة وفي فترة متأخرة، كان له أثره في محاولتها لتحقيق أمانها بالقوة لفرض وجودها، تحول الشعب الألماني من عاشق للأدب و الموسيقى، إلى شعب عملي يشق طريقه بقوة الحديد والنار، فكان

* الألزاس واللورين: Alsace et Lorraine: يقع هذا الإقليم الفرنسي على امتداد الحدود الفرنسية مع ألمانيا، ومساحته 31.827 كم². ينظر: نذير محب الله جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار نور للنشر والترجمة، دمشق، سوريا، 2010، ص 34.

(1) محمود السيد، تاريخ أوروبا والأمريكتين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 47.

(2) محمد مراد، أوروبا من الثورة الفرنسية للعولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 46.

لا بد له من التوجه للصناعة و التجارة، خاصة إثر ربح ألمانيا من أموال التعويضات واستفادتها من الصناعات الناجمة في الألزاس واللورين ، وقد أصبحت ألمانيا أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في أوروبا، كما أصبحت المنتج الأول للفحم ما أدى لازدهار صناعتها، حيث تضاعف عدد سفنها ما بين (1872-1890)، وبلغ نصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي حوالي 16% ومن الناحية العسكرية أصبحت ألمانيا تمتلك أقوى جيش في العالم، بلغ تعدادها عام 1880 حوالي 667 ألف جندي، لكن أسطولها البحري كان محدودا بالمقارنة مع الأسطول البحري الذي تمتلكه بريطانيا (1).

لقد كان بسمارك* يصوغ العلاقات بين الدول الكبرى، ويحاول من حين لآخر أن يخفف التوتر، وأن يقوم بدور السمسار الشريف(2)، فوجه سياسته الخارجية على أساس ذلك، وأحاط ألمانيا بسلسلة من التحالفات والاتفاقيات، فبعد محاولة إضعاف فرنسا عدوه اللدود من خلال إذلاله لها بمعاهدة فرانكفورت**، عمد بسمارك للتقرب من روسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، في مفاوضات ببرلين في جوان عام 1872، أطلق عليه عصبة الأباطرة الثلاثة حيث اتفق فيه للإبقاء على الحدود الراهنة لأوروبا، وتسوية جميع المشكلات الناجمة عن المسألة الشرقية*** وبهذا التحالف حقق بسمارك هدفه في عزل فرنسا، ومنع أي تعاون عسكري بينها

(1) عمر عبد العزيز عمر، التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007. ص189.

* بسمارك أوتوفون (1815-1898)م: سياسي ألماني، عمل على تحقيق الوحدة الألمانية، وأصبح مستشارها بعد الانتصار على فرنسا في 1870، جعل من بلاده قوة أوروبية كبرى. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003. ص128.

(2) صلاح هريدي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1789-1914) ، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2003. ص301.

** معاهدة فرانكفورت: بين بسمارك مستشار ألمانيا، وتيسير رئيس الحكومة الفرنسية، في مدينة فرانكفورت الألمانية، وذلك في 26 فيفري 1871. ينظر: أحمد عبد العزيز عيسى، أوروبا في القرنين 19 و20 ، بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2001. ص129.

*** المسألة الشرقية: اصطلاح تداوله الساسة والمؤرخون في وثائقهم ومؤلفاتهم، للتعبير عن سياسات الدول الغربية تجاه الدولة العثمانية، وما رافق هذه السياسات من تنافس وصراع بين تلك الدول، منذ أن بدأ الضعف يدب في أوصال السلطة العثمانية إلى أن انتهى الأمر بزوالها بعد الحرب العالمية الأولى. ينظر: نذير محب الله الجزماتي، مرجع سابق، ص242.

وبين دولة أخرى خوفاً من انتقامها، وخاصة أن فرنسا بدأت تشهد تطورات عديدة، كظهور حركة سياسية قوية باسم حركة الانتقام من ألمانيا لاستعادة الألزاس واللورين، وعلى إثر ذلك رأى بسمارك ضرورة التحالف مع النمسا بعد تفكك عصبة الأباطرة وخروج روسيا، وذلك لتدعيم مركز ألمانيا، وقد أعطى الحلف للنمسا وقاية ضد أطماع روسيا في البلقان* ⁽¹⁾، وظل الحلف قاعدة دفاعية للسياسة الألمانية حتى عام 1918، وانضمت إيطاليا للتحالف الألماني النمساوي في 20 ماي 1882 الذي رحبت به ألمانيا، لأن فرنسا ستصبح مهددة من كل جهة، وأكد هذا التحالف بتحالف آخر في 20 فيفري 1887 والذي بقي ممتداً حتى الحرب العالمية الأولى ⁽²⁾.

أما فرنسا فبعد النكبة التي تعرضت لها عقب هزيمتها أمام ألمانيا، شهدت حالة من النقمة الشعبية ضد الوضع القائم الذي وصلت له البلاد، وكان الجمهوريون قد حملوا الملكيين أسباب الهزيمة النكراء على يد الألمان، من أجل إعادة النظام الملكي، وفي هذه الأثناء كان الباريسيون يعيشون حالة من اليأس والخذلان، أجج فيهم الحماس القومي، الذي وصل حد المواجهات والصدامات مع الجنود الألمان الذين حاولوا دخول المدينة، وقد تبدى الصراع بين الجمهوريين والملكيين عن انتصار التيار الجمهوري، والذي أسفر عن إقالة تيير*^{***} بعد تحالف التيار الملكي ضده، وانتخاب مكماهون*^{***} رئيساً جديداً لفرنسا ⁽³⁾.

* البلقان The Balkans : كلمة أطلقها الأتراك، وهي تعني في اللغة التركية الجبال، وذلك منذ أوائل القرن التاسع عشر على شبه الجزيرة الأوروبية الشرقية، ويعتبر نهر الدانوب الحد الفاصل ما بين شبه الجزيرة البلقانية وأوروبا. ينظر: نذير محب الله جزماتي، مرجع سابق. ص 84.

⁽¹⁾ نجم الدين إياد الهاشمي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012. ص 145.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 441.

** تيير أدولف (1797-1877)م: مؤرخ وسياسي فرنسي، كان من أنصار الملكية ومن دعاة عودتها إلى فرنسا، أصبح رئيساً لها ما بين (1871-1873)، حاول تنظيم فرنسا بعد هزيمتها أمام ألمانيا عام 1870. ينظر: رؤوف سلامة موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دار المستقبل، بيروت، لبنان، 2002. ص 242.

*** مكماهون باتريس (1808-1893)م: عسكري ورئيس فرنسي، كان حاكماً للجزائر عام 1864، وأصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية في 1873. ينظر: رؤوف سلامة موسى، المرجع نفسه، ص 977.

⁽³⁾ إسماعيل نوري الربيعي، تاريخ أوروبا السياسي المعاصر، دار الحامد، مصر، 2002. ص 20.

ومنذ تولي **مكماهون** جمهورية فرنسا عام 1873، بدأت تشهد عملية إعادة بناء اقتصادي وعسكري شامل بعد هزيمتها أمام ألمانيا، وسيطرت على الفرنسيين روح الاستعداد لجولة جديدة من القتال مع ألمانيا، هدفها استعادة ما أخذ منها، كما شرعت فرنسا عسكريا لاقتباس النظم الألمانية الحربية، الذي ساعدها في عملية تكوين جيش نظامي حديث لها، كما شهدت ظهور كفاءات إدارية ممتازة، وبلوغ الدبلوماسية إثر الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية الفرنسية مرتبة عالية، لتشهد فرنسا منذ القرن 20 اقتصاد يسوده النمو والاستقرار، كما شهد قطاعي الصناعة والزراعة ازدهارا، لكن فرنسا لم تكن في موقع يسمح لها بتحدي ألمانيا في ميدان القتال آنذاك (1).

أما عن الإمبراطورية النمساوية المجرية، فقد عانت في تلك الفترة من مشكلات داخلية عديدة، كتعدد القوميات فيها، وشعور العناصر السلافية* بالاغتراب السياسي، نتيجة تجاهل الإمبراطورية لهم في البناء الجديد، كما عانت من مشكلة المحدودية في القوة العسكرية والاقتصادية، مقارنة بالاحتياجات الدفاعية لها(2)، ولقد كانت الإمبراطورية رغم ضعفها تحسب حسابا حقيقيا للقوة الألمانية الجديدة، التي تجاورها من الشمال، حيث كان يوجد في النمسا عدد كبير من الجيش الألماني، ونتيجة لذلك كان موقفها مترددا وحذرا (3).

وبالنسبة لبريطانيا فقد تمتعت بالتفوق الاقتصادي الذي ميزها منذ القرن 18م، فكانت أكبر منتج للفحم و المعادن والمنسوجات، إذ كانت تمثل المخزن الذي تتركز فيه المواد الأولية التي تأتي من القارات، كما مثلت المركز المالي للعالم، بالإضافة لتمتعها بأكبر قوة بحرية قادرة على ضمان أمن بريطانيا ومواصلاتها العالمية، أما عن سياستها الخارجية فاقترنت في

(1) إسماعيل نوري الربيعي، مرجع سابق، ص20.

* السلافية: أو السلاف، اكبر مجموعة بشرية في أوروبا، وتضم: الروس، الأوكرانيين، البيلاروسيين، البولنديين التشيك، السلوفاك، البلغاريين، الصرب، الكروات، السلوفينيين، المقدونيين وشعوب من الجبل الأسود. ينظر: محب الله الجزماتي، مرجع سابق، ص179.

(2) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و20، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص150.

(3) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1914)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

المحافظة على توازن القوى الأوروبية، والتفرغ للتوسع الاستعماري*، خاصة أن القوة الألمانية العسكرية لم تشكل خطراً عليها، طالما لم تملك أسطولا يجابه أسطولها⁽¹⁾، فبقيت بعيدة عن التحالفات لاقتناعها بحرية العمل، وتعارض مصالحها مع مصالح الدول الأوروبية، كفرنسا التي حاربتها في مناطق نفوذها⁽²⁾.

أما إيطاليا فظلت اسماً جغرافياً حتى نهاية القرن 18م، وبقيت متأخرة عن الدول الأخرى منشغلة بتحقيق وحدتها، وبمعالجة مشاكلها الداخلية، وبقي اقتصادها يشكو التدهور، ولم تكن في وضع المنافسة مع الدول الأخرى⁽³⁾، وقد عانت إيطاليا مشكلات عدة، في مقدمتها تلك الإقطاعيات الكبيرة التي تملكها حفنة من كبار الملاك في مملكة نابولي، بينما كان معظم السكان أشبه برقيق الأرض، الذين كانت أجورهم أضال من إتاحة الحياة الكريمة لهم، كما غطت المستنقعات مساحة كبيرة من الأرض، ففضل الفلاحون أكثر من مرة تركها والاشتغال باللصوصية، فتكونت بذلك عصابات عاثت في الأرض الفساد.

وكان الشمال بصناعاته المتقدمة أقرب للرفاهية بسبب الأجور المنتظمة، التي حصل عليها العمال والطبقة الوسطى من الموظفين، لكن بقيت المستنقعات تغطي مساحات كبيرة فيها، وكانت مالية الدولة أعجز من أن تقدم أية مساعدة من أجل تجفيفها، وقد حاولت الحكومة إعادة الرفاهية للشمال، لكن كان ذلك أكبر من قدرتها، ففرضت لذلك الضرائب الثقيلة، حيث بلغت ضريبة الأرض 25% من إيراداتها ما جعل الحصول على الضرورات أمراً متعذراً على الطبقات الفقيرة⁽⁴⁾.

*التوسع الاستعماري: مذهب سياسي نشأ في أواخر القرن 19، تلجأ فيه الدول التي وصلت لمرتبة الدول الكبرى نتيجة نهضتها الاقتصادية والعسكرية إلى تكوين إمبراطوريات عن طريق الضم أو الغزو أو الاستيلاء. ينظر: إبراهيم مرزوق، **موسوعة أهم الأحداث التاريخية**، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص 127.

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 150.

(2) المرجع نفسه، ص 151.

(3) زاهر رياض، **استعمار إفريقيا**، الدار القومية للطباعة، مصر، 1965، ص 223.

(4) المرجع نفسه، ص 225.

والى جانب هذه الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، كان الأسطول البحري الإيطالي لا يزيد عن بضعة مراكب خشبية لا تصلح للرحلات الطويلة، والجيش الإيطالي تنقصه المؤن والعدة والذخيرة، وقد انقسمت صفوفه مابين الأحزاب المختلفة⁽¹⁾.

أما عن البرتغال فكان اقتصادها يعاني حالة من الفقر الشديد، رغم أنها من أقدم الدول الاستعمارية، وقد عانت مستعمراتها أيضا من الإهمال، حيث تخطت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا دولة البرتغال، ورغم أن اقتصادها قد شهد دفعة جديدة، بفتحه أمام الاستثمارات المختلفة، لكن ظلت البرتغال متخلفة، ولم تقدر بضائعها على التنافس في السوق الأوروبية وعليه تطلعت إلى مستعمراتها التي تستورد منها ثلث صناعاتها القطنية، والتي كانت تزرعها في مستعمراتها جبريا، وكانت ملاذا للفلاحين البرتغاليين العاطلين عن العمل، ومصدرا أساسيا للعملة الصعبة⁽²⁾، وبقيت البرتغال تشهد التخلف حتى بعد خروجها من مستعمراتها، وهذا ما ذكره رئيس حكومتها سالازار بقوله: «لمعان صورة البرتغال خارجيا يأتي من الشعب الذي يطمح للأمن، ولكي نحقق أهدافنا لابد من المرور عبر ثورة في الاقتصاد، وفي السياسة، وفي الأفكار، والعادات والتقاليد، وفي حياتنا الجماعية»⁽³⁾.

أما عن بلجيكا فكانت دولة فقيرة هي الأخرى مثل البرتغال، ولم تصل إلى ما وصلت إليه أوروبا، ولم تهتم بالكشوف الجغرافية في إفريقيا مثل باقي الدول، وكانت موارد بلادها محدودة أيضا لصغر حجم مساحتها، وضآلة عدد سكانها، وبالتالي ضعف قوتها الاقتصادية والعسكرية⁽⁴⁾.

لقد زادت في داخل أوروبا ثروة بعض الأمم على حساب دول أخرى، فكانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا من أكثر الدول رخاء وقوة، بينما ساد الفقر في أيرلندا والبرتغال وإسبانيا وباقي

(1) وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004، ص 47.

(2) George Padmare, Panafricanisme Ou Communisme ? La Prochaine Lutte Pour l'Afrique, 1960, p 291.

(3) أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر. ص 75.

(4) فرغلي علي تسن، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 111.

دول أوروبا⁽¹⁾، وعلى إثر ذلك شهدت الدول الأوروبية الكبرى فيما بينها، تنافسا محمومًا للرفع من دعائم اقتصادها، حيث عرف الاقتصاد الأوروبي أزمة عنيفة في الفترة ما بين عامي (1870-1880)، أين كان الكساد الاقتصادي الذي نقلته الدول الصناعية، قد زج كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في نزاع مع بعضها، أثر ذلك في مجموع المصالح الاقتصادية لهذه الدول الصناعية، وبالتالي فقدت بريطانيا احتكارها الصناعي العالمي وبدأ الاقتصاديون يتذمرون من كساد التجارة مع أمريكا فاتجهت الأنظار نحو إفريقيا⁽²⁾.

1-2- أحوال إفريقيا قبيل المؤتمر

شهدت أراضي إفريقيا منذ عصر الاستكشافات تواجداً أوروبياً بها، لكن لم يكن بتلك الدرجة التي وصل إليها في منتصف القرن 19م، وكان التواجد الأوروبي في البداية، على الحافات والموانئ والمضايق لتأمين التجارة مع مناطق أخرى في العالم⁽³⁾، واقتصرت معرفة الدول الأوروبية على المناطق الشمالية وبعض المناطق الشرقية والغربية من القارة، وظل تدخل الأوروبيين محدوداً في إفريقيا، ويمكن القول بأن تأخر اكتشاف القارة الإفريقية يعود لجملة من العوامل، فإفريقيا كتلة واحدة خالية الأطراف، باستثناء بعض الرؤوس الصغيرة التي تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة في غرب القارة، وبعض الجزر الساحلية في الشرق مثل جزيرة زنجبار*، والجزر صغيرة الحجم عدا جزيرة مدغشقر**، وقد أدت قلة الرؤوس والخلجان إلى قلة تعاريج الساحل، مما ترتب عليه خلو الموانئ الطبيعية التي تطل منها المناطق الداخلية على العالم الخارجي، وتعتبر إفريقيا قارة ذات حافات متصلة بالناحية البحرية، ولكنها قليلة

(1) محمد محي الدين رزق، إفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا، مصر، 1934، ص 04.

(2) ج. هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 1998، ص 335.

(3) محمد محي الدين رزق، المرجع السابق، ص 05.

* جزيرة زنجبار: جزيرة في المحيط الهندي قرب ساحل تنزانيا، ومحمية بريطانية منذ 1890، نالت استقلالها عام 1964. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 280.

** جزيرة مدغشقر: مستعمرة فرنسية تقع في المحيط الهندي جنوب شرقي إفريقيا، نالت استقلالها عام 1960. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه، ص 526.

الاتصال بالجزء الداخلي من القارة، ولذلك سميت إفريقيا في ذلك الوقت بالقارة المظلمة، لأنها كانت مجهولة والذي صعب من عملية التوغل داخلها⁽¹⁾.

وإذا نظرنا إلى الساحل الشمالي في إفريقيا سنجد أنه يتسم بمناخ ملائم وأماكن صالحة للاستيطان، ولكن هذا الساحل كان أكثر ارتباطاً بآسيا وأوروبا، وسيطرت عليه الدول الإسلامية آنذاك، ولذلك لم تكن الدول الأوروبية تستطيع أن تخترق هذا النطاق الملائم لتصل إلى داخل إفريقيا، أما الساحل الغربي فهو يعتبر أقرب سواحل إفريقيا لأوروبا، ورغم كشفه في أواخر القرن 15م، فإن استخدامه للوصول إلى داخل القارة، تأخر حوالي أربعة قرون، وسبب ذلك أن هذا الساحل تقل فيه المناطق التي تصلح للوثوب إلى داخل القارة، وأحسن هذه المواثب الجزر التي تقع قرب السواحل، ولكنها قليلة القيمة لأنها تقابل الصحراء في اليابس الإفريقي⁽²⁾.

ومن أهم أسباب تأخر اكتشاف القارة الإفريقية، أن بعض أنهارها لا تساعد على التوغل نحو الداخل، ففي غرب إفريقيا نجد أن نهر غمبيا* لا يصلح للملاحة إلا لمسافة بسيطة، وتكثر المستنقعات والغابات على ضفافه، ولعل ما يستوقف النظر أن كشف منابع الأنهار، كان عن طريق بعثات سلكت في أغلب الأحيان طريق البر، لتتفادى العقبات في مجاري الأنهار، ولم يساعد مناخ القارة الإفريقية على التوغل الأوروبي إلى الداخل، فالساحل الغربي مناخه صحراوي ومداري واستوائي، ولم يكن جاذباً للعناصر البيضاء، وأوروبا لم تكن قد ضاقت بعد بسكانها⁽³⁾، ومن الناحية الصحية اشتهر هذا الساحل بأسوأ مناخ في العالم، وأطلق على ساحل غينيا مقبرة الرجل الأبيض، أين انتشرت فيه الأمراض، ولاسيما الملاريا والحمى⁽⁴⁾.

(1) إلهام محمد علي ذهني، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصري، مصر، 2009، ص40.

(2) المرجع نفسه، ص40.

* نهر غامبيا: من أكثر أنهار إفريقيا استعمالاً للملاحة، يقع في غرب إفريقيا ضمن حدود غامبيا والسنغال، ينبع من مرتفعات فولتا، ويصب في المحيط الأطلسي. ينظر: نذير محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص222.

(3) أحمد مقرم هندي، موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي: لمحة تعريفية، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس، 2010، ص14.

(4) س. هوارد، أشهر الرحلات في غرب إفريقيا، ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996، ص08.

وقد ظل تأثير أوروبا في إفريقيا على إثر ذلك سطحيا بدرجة نسبية، واقتصر التواجد الأول للبرتغاليين في غرب إفريقيا، والذي امتد حتى نهر السنغال ثم توجهوا إلى ساحل الذهب* واكتشفوا نهري النيجر والكونغو وأنجولا وموزمبيق وجزر ماديرا** والرأس الأخضر*** وسان تومي وبرنسيب****، وامتدوا جنوبا حتى رأس الرجاء الصالح، لكن كل ذلك دون التوغل في الأراضي الداخلية، ولم تجد البرتغال آنذاك من ينافسها من القوى الأوروبية، لأن كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا اهتموا بالتنافس الاستعماري في الأراضي الجديدة، لكن فيما بعد أصبحت بريطانيا وفرنسا وكذلك هولندا وإسبانيا يهتمون بأمر إفريقيا، وأصبحت لهذه الدول جميعا مستعمرات جديدة⁽¹⁾، فالإسبان كان تواجههم في كل من سبتة، ومليلة بالمغرب الأقصى وبعض الجزر في خليج غينيا، وكان استعمارها بهدف الحصول على الرقيق لتعمير مستعمراتها في العالم الجديد، نظرا لقلّة الأيدي العاملة الغربية في المكسيك، أما هولندا فأسست حصونها في ساحل الذهب، وبرز نشاطها في تجارة الرقيق، وأسست فيها شركة الهند الغربية الهولندية، لكن عند إلغاء تجارة الرقيق ضعفت التجارة الهولندية فسلمت حصونها لبريطانيا⁽²⁾.

ومنذ القرن 17م ظهر المبشرون والتجار، وكذلك المستكشفون الألمان في شرق إفريقيا وكانت سفنهم تحمل بالذهب والرقيق، كما شهدت إفريقيا تواجدا دانماركيا في النصف الثاني من نفس القرن، أين تمركزوا في الشرق من أكرا (غانا حاليا)، وأسسوا قلعة كريستيا نبورغ، لكنهم لاقوا فيها متاعب جمة وانتهى وجودهم فيها، وآلت حصونهم وقلاعهم فيما بعد لبريطانيا، التي

* ساحل الذهب: غانا حاليا، تقع في إفريقيا الغربية على خليج غينيا بين ساحل العاج وفولتا العليا، نالت استقلالها في 1957. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 386.

** جزر ماديرا: مستعمرة برتغالية في المحيط الأطلسي غربي البلاد. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه، ص 509.

*** الرأس الأخضر: مستعمرة برتغالية تتألف من 10 جزر، تقع في المحيط الأطلسي إلى الغرب من الشاطئ الإفريقي، نالت استقلالها عام 1975. ينظر: محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص 158.

**** سان تومي وبرنسيب: مستعمرة برتغالية تقع في خليج غانا، تتألف من جزيرتي سان تومي وبرنسيب، نالت استقلالها عام 1975. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع السابق، ص 293.

⁽¹⁾ دونالد ويدز، تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة الوعي العربي، 2001، ص 16.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 16.

زادت من نشاطها الاستعماري، فرست في ميناء ممبسة في كينيا وزنجبار، واستولت على جنوب إفريقيا منذ عام 1795، وذلك إثر تخلي الهولنديين عن المستعمرة (1).

وحتى نهاية القرن 18م، كانت بريطانيا تكتفي بالمراكز الساحلية في إفريقيا، حتى جاء القرن 19م، وبدأت في التوغل داخل القارة الإفريقية، بسبب فقدانها لمستعمراتها في العالم الجديد عام 1873، وذلك نتيجة حرب الاستقلال الأمريكية*، لاحتياج مصانعها إلى الخامات الإفريقية، حيث كانت الثورة قد اشتد عودها، وقد توجهت فرنسا إلى الشمال الإفريقي للسيطرة عليه تحقيقاً للمقولة الفرنسية بأن البحر المتوسط ينبغي أن يصبح بحيرة فرنسية، وكانت الجزائر أول دولة في الشمال الإفريقي تشهد الاستعمار الفرنسي منذ عام 1830 (2)، وبدأت فرنسا عملية التوسع في المنطقة التي عرفت باسم السنغال، وهكذا نلاحظ أنه حتى مطلع القرن التاسع عشر لم تكن لدول أوروبا سيطرة إلا على أجزاء صغيرة من أطراف القارة (3).

لقد عاش الأفارقة ظروفًا طبيعية قاسية، إلى جانب قسوة المناخ وانتشار الأمراض، ما أدى لخضوع الأهالي لنمط معيشي خاص، أدى لتراكم الثروة دون الاستفادة منها، كما كان الأهالي يخضعون لحياة اجتماعية معينة هي حياة القبيلة، وقد أوجد ذلك طبقتين اجتماعيتين هما: طبقة الزعماء وطبقة العامة، وكان أهالي إفريقيا بعيدين عن تيار الثقافة الفكرية، ما جعل مستواهم دون مستوى المستعمرين، فكان طبيعيًا اندفاع الرأسماليين لسواحل إفريقيا (4).

ومنذ ظهور القوى الجديدة في أوروبا ازداد التنافس بإفريقيا، وقد شجعت حالة الضعف التي عرفت بها إفريقيا الدول الأوروبية في زيادة تسابقهم عليها، خاصة المناطق الشمالية لإفريقيا والتي تعتبر جزءًا من الوطن العربي وخاضعة للحكم العثماني، فالجزائر كانت منذ عام 1830

(1) دونالد ويدز، مرجع سابق، ص 18.

* حرب الاستقلال الأمريكية (1775-1781م): بقيادة جورج واشنطن وأعلن عن استقلالها عام 1776. أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 674.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 234.

(3) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص 42.

(4) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 133.

تحت الاحتلال الفرنسي وشهدت أراضيها المقاومة الشعبية، أما المغرب فقد ظل يحارب الوجود الإسباني الذي استقر في سبتة ومليلة لمدة أربعة قرون، لكنه لم يستطع المقاومة ووافق على الرضوخ لمطالب الإسبان فيما بعد (1).

وظلت تونس هي الأخرى تحارب الوجود الإيطالي على أراضيها، لكن الخطر المحدق بها كان من جانب جارتها فرنسا، التي استقرت في الجزائر، وقد حاول السلطان العثماني استعادة كل من طرابلس وبرقة إلى حيز إدارته، واسترجاع نفوذه السياسي في تونس، لكن باي تونس رأى في ذلك تهديدا لسلطانه، ما جعله يعتمد على إيطاليا وفرنسا، والذي عجل بدخولها تونس فيما بعد (2).

وفي مصر فإن خلفاء محمد علي باشا* لم يتمكنوا من المحافظة على إمبراطوريتهم في إفريقيا، والتي امتدت حتى السودان والصومال، وقد تورطوا في الديون المالية مع الدول الأوروبية، كما أن الحكم العثماني في شمال إفريقيا أصبح غير قادر على الاستجابة لطموحات مواطنيه، ولم يعد في مقدور الحكام المحليين المحافظة على استقلالهم، إذ أنهم كانوا يعانون من أزمات مالية حادة، فكانت كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، قد سيطرت على إدارة النقد في تونس والجزائر وليبيا، بواسطة المصارف الأوروبية التي أنشئت خصيصا كقنوات ينفذ من خلالها التسرب الأوروبي إلى داخل إفريقيا (3)، كما كانت الأزمة المالية الطاحنة في مصر تواجه الخديوي إسماعيل**، الذي تورط أيضا في الاستعانة بخبرات الأجانب في تسيير أمور

(1) ألبير أدوا بواهن، تاريخ إفريقيا العام: إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935)، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1990. ص 106.

(2) فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة: ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997. ص 127.

* محمد علي باشا (1769-1849)م: مؤسس السلالة الخديوية في مصر، والي مصر منذ 1805، قضى على المماليك في مذبحة القلعة عام 1811. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 524.

(3) المرجع نفسه، ص 128.

** الخديوي إسماعيل (1830-1895)م: حاكم مصر في الفترة (1863-1879)، ابن إبراهيم باشا، منحه السلطان عبد العزيز لقب الخديوي، كان من دشن قناة السويس عام 1869 وبنى الإسماعيلية، توفي في الأستانة. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 47.

إمبراطوريته الإفريقية، ولم يعد قادرا على الالتزام بتسديد ديونه وخاصة تمويل جيوشه، ولذلك طالبت كل من فرنسا وبريطانيا، بحق التدخل في إدارة الشؤون المالية في مصر، وذلك لضمان سداد ديونهما، وأنشئت لأجل ذلك وظيفتا المراقب المالي والإداري، واللذان شغلتهما كل من فرنسا وبريطانيا في مصر، ونتيجة لتدهور الحكم العثماني ظهرت العديد من الثورات الوطنية ضده في كثير من البلاد العربية والإفريقية⁽¹⁾.

وأهم الثورات التي ظهرت في الوطن العربي، نذكر الثورة المهديّة بقيادة **محمد المهدي*** في السودان، والتي جاءت رافضة للحكم العثماني في مظهره المصري والبريطاني، حيث استغل البريطانيون صفتهم الإدارية التي تم تعيينهم بها في إدارة السودان، للتمهيد للغزو الاستعماري له فيما بعد، ولمحاربة التوسع الإسلامي العربي، تحت ستار محاربة الرقيق، وقد كان للثورة المهديّة انعكاساتها وصداهها، حيث تأثرت بها ثورات مماثلة في الوطن العربي وإفريقيا، مثل ما حدث في الصومال وأثيوبيا وأوغندا، وقد استفادت بريطانيا من بوابتها الشمالية عبر مصر، ومن الحملة الإعلامية التي سادت أوروبا ضد ما يعرف بمحاربة تجارة الرقيق فأوعزت للخيديوي إسماعيل باستصدار فرمان سلطاني بتحريمه في أملاكه، واستعان الأوروبيون على شخصيات لذلك لتنفيذ هذه الحماية، أشهرهم **صمويل بيكر**** الذي عمل في السودان وأوغندا، وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك إلى إيجاد موضع قدم لها في البلاد الإفريقية⁽²⁾.

وقد استفادت الحبشة (إثيوبيا حاليا)، من الأوضاع التي تعيشها مصر وتراجع القوات المصرية عن حدودها، فاستعادت الحبشة سلطتها الملكية على رؤساء القبائل وحكام الأقاليم وقد تحقق ذلك على يد الملك تيودور الثاني، لكن سرعان ما دب الضعف في مملكته واعتلى عرش الحبشة بعده الملك جون الرابع، أما بالنسبة للممالك الموجودة في أنحاء إفريقيا، فقد

(1) فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص128.

* محمد المهدي (1844-1885)م: صوفي سوداني، أعلن نفسه المهدي المنتظر، فبايعته القبائل، حارب الإنكليز وفتح الخرطوم مع أتباعه الدراويش، توفي في أم درمان بالسودان. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص552.

** صمويل بيكر (1821-1893)م: رحالة إنجليزي، اكتشف بحيرة موبوتو في إفريقيا عام 1864. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه، ص107.

(2) المرجع نفسه، ص128.

أحاطها الضعف نتيجة ابتزاز الموارد الاقتصادية والبشرية لها، عن طريق السفن المسيحية من المحيط الأطلسي⁽¹⁾، أين برزت جماعة الفولاني، وهي قبائل رعوية تسكن في مناطق السودان الغربي، وقامت بمواجهة المد الأوروبي وتوطيد الإسلام في المنطقة، وأنشأت إمبراطورية الفولاني بقيادة **عثمان دان فوديو***، كما قامت إمبراطورية التكرور بقيادة **الحاج عمر**** بالسنغال، وذلك على إثر نشاط الأوروبيين الموجودين على الساحل الغربي للقارة، والتي عجلت باصطدام هذه القوى الإسلامية في مواجهة المد الاستعماري⁽²⁾. [أنظر الملحق رقم: 01]

وعلى إثر هذه الظروف التي عرفت إفريقيا في هذه الفترة، زادت المنافسة الأوروبية فيما بينها، وفرضت سيطرتها كاملة على إفريقيا، وما كان للاستعمار أن يفرض إرادته لولا الأوضاع المتردية التي كانت سائدة في البلدان المستعمرة، والتي زادها حضوره إمعانا في التردّي شمل جميع النواحي⁽³⁾.

ثانيا: الحركة الاستعمارية والتنافس الأوروبي في إفريقيا قبيل مؤتمر برلين.

2-1 - عوامل ظهور الحركة الاستعمارية الأوروبية.

رغم أن الاستعمار الأوروبي الحديث لإفريقيا بدأ في القرن 15م، إلا أنه حتى النصف الثاني من القرن 19م، لم تكن في الحقيقة هناك دوافع قوية تحرك السياسة الأوروبية نحو إفريقيا، فحتى النصف الأول من القرن نفسه، لم تكن قد تبلورت وظهرت الدوافع الجامعة التي ظهرت فيما بعد خلال الجزء الأخير من هذا القرن، والتي أدت إلى التكالب الاستعماري على هذه القارة، وقد تزامن مع تدهور الحكم التركي في الوطن العربي و إفريقيا حدوث استقرار

(1) كولين ماكيفيدي، أطلس التاريخ الإفريقي، ترجمة: مختار السويفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987، ص 184.

* عثمان دان فوديو (1754-1817)م: زعيم ديني إفريقي، اعتنق الصوفية وأعلن الجهاد في 1804، مؤسس إمبراطورية الفولاني عام 1807. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 371.

** الحاج عمر: ولد عام 1797 في السودان، مؤسس إمبراطورية التكرور، التي امتدت في أعالي السنغال والنيجر، عند وفاته خلفه ابنه أحمد شيخو في الجهاد ضد الوثنيين. ينظر: محمود شاكر، التاريخ المعاصر غربي إفريقيا، المكتب الإسلامي، سوريا، 1996، ص 173.

(2) جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 257.

(3) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 07.

وتحسن في أوروبا حيث يمكن القول بأن التوسع الاستعماري منذ منتصف القرن 19م، قد تأثر بعدة عوامل منها:

2-1-1- التبشير الديني

وهو دافع قديم نشأ منذ العصور الوسطى، فبعد أن استطاعت أوروبا الصليبية دحر المسلمين من إسبانيا، فكرت في شن حملات انتقامية تعاقبية للمسلمين في شمال إفريقيا بقصد تأمين عدم تكرار تهديدهم لأوروبا، كما كانت تصلهم معلومات بأن هناك مناطق لم تنتشر أي دعوة سماوية فيها، فرأى الإسبان ضرورة القيام برحلات استكشافية لنشر المسيحية، والتي تزعمها هنري الملاح* منذ 1415⁽¹⁾، حيث فرضت بريطانيا استعمارها على دولة زنجبار في شرق إفريقيا باسم مكافحة الرقيق والتبشير الكاثوليكي، وفرنسا استخدمت النشاط التبشيري البروتستانتي لأجل التوسع والسيطرة، ومثاله استعمار بريطانيا لأوغندا، واستغلال فرنسا وبريطانيا لفكرة حماية مسيحيي الدولة العثمانية، للتوغل داخلها ونشر ديانتها⁽²⁾.

2-1-2- الثورة الصناعية

نتج عن كثرة الإنتاج الصناعي في أوروبا، الحاجة للبحث عن مواد أولية والتفتيش عن أسواق جديدة خاصة بعد معاناة إنتاجها من الركود، وقد صور جول فيري رئيس الوزراء الفرنسي جيدا هذا الوضع بتأكيديه على أن: «السياسة الاستعمارية هي وليدة سياسة التصنيع» كما أن السرعة في الإنتاج تحتاج إلى سرعة نقله من المصانع إلى مناطق الاستهلاك، الذي لم يعد يستوعب الإنتاج المتعاظم للمصانع الجديدة، وأصبحت هناك حاجة متزايدة للتصدير من الموانئ إلى مناطق الاستهلاك فيما وراء البحار⁽³⁾.

* هنري الملاح، الأمير دوم هنريك (1394-1460م): فلكي وملاح برتغالي قام برحلات متعددة، وأرسل إلى سواحل غربي إفريقيا، كان من أوائل من عملوا بتجارة العبيد. ينظر: رؤوف موسى، مرجع سابق، ص 1176.

(1) محمد فيصل موسى، مرجع سابق، ص 65.

(2) عبد العزيز سليمان النوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999. ص 308.

(3) زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن 16 إلى نهاية القرن 18، دار الفكر العربي، 2008. ص 43.

وقد أدت الثورة الصناعية إلى نمو الأساليب والأدوات العسكرية نموا هائلا، باستخدام الآلات في خدمة الجيوش البرية والبحرية، حيث أصبحت السكك الحديدية من أسباب انتصار الدول، والبواخر والقوارب المحملة بالمدفعية أصبحت قادرة على قصف الموانئ بسرعة خارقة وقادرة على السير حتى على الأنهار في عكس التيار، صاعدة إلى قلب البلاد ومرغمة حكوماتها للتوقيع على تنازلات أرضية وتجارية عسكرية كبيرة، وهذا النمو في التكتيك الحديث إلى جانب ضعف هذه الدول، جعل تكاليف الحروب الأوروبية أقل بكثير مقارنة بما ستجنيه من وراء هذا الاحتلال، وعلى إثر ذلك تحركت الدول الاستعمارية للقارة الإفريقية⁽¹⁾.

2-1-3- اختلال التوازن بين الشرق والغرب

كان في النمو الكبير الذي عرفته أوروبا تجاريا وعسكريا، يواكبه تخلف شديد لدى الدول الشرقية، ابتداء من الدولة العثمانية حتى الصين، وكانت الفروق الحضارية حتى مطلع القرن 18م بين الشرق والغرب غير خطيرة، ولكن أصبحت في النصف الثاني منه أشد خطورة، رغم المحاولات الكبيرة التي بذلتها الدول الشرقية للنهوض واللاحاق بركب الحضارة الأوروبية، إلا أن الدول الكبرى الأوروبية، كانت هي القادرة على تقديم أكبر قسط من الحضارة الحديثة إلى الدول المتخلفة، والذي أسهم إلى حد كبير في اتجاه الدول الكبرى الأوروبية إلى الاستعمار⁽²⁾.

2-1-4- الضغوط السكانية

من أسباب زيادة نمو الحركة الاستعمارية أن السكان في أوروبا يتزايدون بسرعة أكثر، بسبب الأساليب الصحية، التي منعت الأوبئة من التردد على القارة الأوروبية، والارتفاع في المستوى المعيشي والتعليم، الذي خفض من نسبة الوفيات، وقلل فيها الانقلاب الصناعي من الحاجة للأيدي العاملة، فزاد عدد الخارجين عن القانون لأسباب سياسية واجتماعية، فوجدت هذه الدول الاستعمارية في التوسع، فرصة للخلاص منهم بإرسالهم إلى المستعمرات⁽³⁾.

(1) عبد العزيز سليمان النوار، عبد المجيد النعنع، من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973. ص 308.

(2) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص 45.

(3) عبد العزيز سليمان النوار، عبد المجيد النعنع، المرجع السابق، ص 312.

2-1-5- نمو النزعة القومية

لقد ربطت الدول الأوروبية بين النزعة القومية والتوسع الاستعماري، حيث يساهم التوسع في منح النفوذ والتفوق، وهو يدغدغ الشعور القومي أو يهدئ من روع المهزومين، مثل فرنسا عقب هزيمتها أمام ألمانيا، وإيطاليا في سعيها لاحتلال إثيوبيا، حيث لكل أمة اهتماماتها الإستراتيجية، وكانت أنشط تلك الدول التي حركتها الروح القومية، فرنسا وبريطانيا، باستثناء ألمانيا وإيطاليا، اللتين لم تظهراً على مسرح الأحداث بعد، لأنهما لم يستكما وحدتهما القومية إلا متأخراً⁽¹⁾.

2-1-6- الجشع الاقتصادي

من بين دوافع الاستعمار الأطماع الاقتصادية في خيرات الأراضي الأخرى، وذلك من خلال اتخاذ بقاعها أسواقاً للكسب المادي، عن طريق تكوين شركات رأسمالية، حيث حققت كشوف البرتغال آمال أوروبا في إفريقيا، أين تمثلت قيمتها العظمى بالنسبة للدول الأوروبية كونها مصدراً للمواد الخام، ومنتجات النخيل والفل السوداني والقطن والمطاط⁽²⁾، ففرنسا على سبيل المثال، استفادت كثيراً من تجارتها داخل مستعمراتها، واستطاعت كسب الأرباح في مستعمراتها، سواء في البيع أو الشراء، من خلال تطور تجارتها التي أقامت في غينيا ونيجيريا وساحل الذهب، والتي عادت على اقتصادها بالخير العميم⁽³⁾.

2-1-7- الكشف الجغرافية في إفريقيا

اعتمدت الدول الأوروبية على تحركها بناء على التقارير والمعلومات والدراسات، التي تمت إما بواسطة الرحالة الأوروبيين الذين توغلوا في إفريقيا من كل الاتجاهات، أو بواسطة المبشرين المسيحيين الذين زاروا إفريقيا، وعملوا على محو الصورة القاتمة التي تركتها بصمات

(1) فرانسوا شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين 19 و20، ترجمة: شفيق محسن، دار الهلال، بيروت، 2010، ص57.

(2) صطوف عبد الكافي، راغب العلي، طليعة الصباح، دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص81.

(3) Jean Suret Canal, Afrique Noire L'ère colonial (1900-1945), Edition social, Paris, 1962, p20.

أجدادهم، والذين استباحوا إفريقيا في عمليات تجارة الرقيق فيما بين القرنين 15 و16م ، وقد زادت مرحلة الكشف العظمى لإفريقيا عند إنشاء الجمعية الجغرافية في لندن عام 1788 فبدأت البعثات الكشفية داخل القارة لاكتشاف أنهارها، مما ساعد على توغل الدول الأوروبية داخلها، وساعد أيضا في زيادة الحركة الاستعمارية الأوروبية⁽¹⁾.

2-1-8-أوضاع أوروبا الداخلية

كما لا ننسى كذلك تلك الأوضاع الداخلية التي عاشتها أوروبا، والتي دفعت هذه الدول لتخرج إلى ميدان الاستعمار، وأرادت كل دولة إظهار قوتها في إفريقيا، ففرنسا أرادت إظهار هيبتها في تكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار، لصرف الشعب الفرنسي عن مشكلاته الداخلية، كما لعب التجار والكتاب الانجليز دورا في دفع حكومتهم للاستعمار، ولا نغفل أيضا توحيد ألمانيا في نهاية القرن 19م، وتطلعها إلى أن تكون في مصاف الدول الكبرى⁽²⁾.

2-1-9-الدوافع الإستراتيجية

وذلك ناتج عن تنافس بين الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، منذ أواخر القرن 18م في مستعمرات الأراضي الجديدة، وفي البحر الأبيض المتوسط ، وأيضا تقسيم الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية، كل ذلك جعل بعض المناطق والمراكز في إفريقيا، هامة من الناحية الإستراتيجية، فالجزائر مثلا وهي تواجه الساحل الفرنسي على البحر المتوسط، كانت محط تنافس بين فرنسا وبريطانيا، لأن الأخيرة كان لها نفوذ في تركيا ومصر ومنطقة شرق البحر المتوسط، وكانت تريد الانطلاق لمستعمراتها من الجزائر، وعليه سارعت فرنسا في احتلالها كما أن موقع القارة الإفريقية يربط أوروبا والأمريكتين ببقية أنحاء العالم، والطرق البحرية عبر إفريقيا، أصبحت مطروقة ومعلومة لدى الأوروبيين، الذين أصبحت لهم مستعمرات وتجارة في الهند وشرق آسيا⁽³⁾، وعليه ولاستمرار تجارتهم كان عليهم السيطرة على الطرق التي تؤدي إلى هذه المناطق، مثل طريق البحر الأحمر الذي تتحكم فيه مصر، أيضا سعي هذه الدول لحماية

(1) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص45.

(2) المرجع نفسه، ص45.

(3) فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص161.

مصالحتها، كما هو حال بريطانيا لما شقت قناة السويس باعتبارها معبرا هاما للهند، وفرنسا بالنسبة لأطماعها في الجزائر وتونس والمغرب، وذلك للموقع الاستراتيجي المطل على البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي بالنسبة للمغرب، واعتبارهم كممرات نافذة إلى المستعمرات وثروة اقتصادية كبرى لها⁽¹⁾.

2-1-10- ضعف القوى غير الأوروبية

والذي سهل من عملية توسع الدول الأوروبية، أن سكان البلاد الإفريقية كانوا في حالة من الضعف الاقتصادي والعسكري، كما أن القوة الأمريكية واليابانية لم تكن قد نمت إلى الحد الذي يسمح بمنافستها لأوروبا، أين انشغلت بقضايا البناء الداخلي، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تشعر بالحاجة للتوسع خارج المناطق التي استولت عليها، وركزت اليابان منذ عام 1868 على استيعاب التقنية الأوروبية وعلى إجراء تجديد اقتصادي واجتماعي فيها⁽²⁾.

2-2- التنافس الأوروبي الاستعماري في إفريقيا قبيل المؤتمر.

2-2-1- مؤتمر برلين الأول 1878

اقترح بعض المؤرخين بأن عام 1878 بداية التكالب والتدافع الأوروبي نحو إفريقيا، أين أفرز مؤتمر برلين الأول عام 1878 نتائج هامة، من خلال توجيهه للنشاط الاستعماري نحو القارتين الآسيوية والإفريقية، وهو التاريخ الذي بدأت عنده الدول الأوروبية في الاتجاه نحو الخارج والذي سمي بعصر الامبريالية*⁽³⁾، وقد عقد مؤتمر برلين الأول في الفترة ما بين 15 جوان حتى 13 جويلية 1878، دعا إليه بسمارك، وحضرته الدول الأوروبية الكبرى بريطانيا،

(1) فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 161.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 177.

* الإمبريالية: استخدمت لأول مرة في فرنسا عام 1830، للإشارة لانتصار إمبراطورية نابليون الأول، وبعدها استخدمت للإشارة لانتقادات التوسعات الاستعمارية لنابليون الثالث، وانتقلت لبريطانيا عام 1870، وأصبحت تستخدم لسياسة دزرائيلي التوسعية وبعدها استقرت للإشارة للسياسة التوسعية على الشعوب الأجنبية، خاصة فيما وراء البحار. ينظر: نذير محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص 39.

(3) عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 92.

فرنسا، ألمانيا، والنمسا، إلى جانب حضور الدولة العثمانية، وكانت سياسة بسمارك في عقد المؤتمر ترمي إلى إيجاد تنافس أوروبي دولي خارج أوروبا، تكون ألمانيا بعيدة عنه، حيث كانت دول أوروبا قاب قوسين من الدخول في حرب جراء التنافس بين روسيا وبريطانيا في البلقان، وداخل الإمبراطورية العثمانية، واستطاع الساسة في أوروبا درء ذلك بممارسة القوة في إفريقيا وآسيا⁽¹⁾.

لقد رأى بسمارك للحفاظ على تفوقه في أوروبا تقسيم أملاك الدولة العثمانية، متبعا في ذلك لسياسة التعويض، حيث سمح لبريطانيا بالسيطرة على مصر، كما تستطيع فرنسا إذا تناسست مسألة الألبان واللورين أن تستعيز عن الولاياتين المفقودتين بأخذها لسوريا أو تونس وهكذا عمل بسمارك لترضية الدول الكبرى، بتوجيه أنظارها لإفريقيا، حفاظا على السلام في أوروبا والوضع الدولي المتفوق لألمانيا⁽²⁾.

لقد نتج عن المؤتمر عدة قرارات، من بينها ظهور دول جديدة على حساب الدولة العثمانية، لتسجل هذه الفترة نمو نفوذ القناصل الذي عمل على قتل كل حركة إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وتشريعي في الدولة العثمانية، وعمل أخيرا على تدهورها النهائي ثم سقوطها⁽³⁾، وقد نجحت فرنسا في هذا المؤتمر، على تثبيت وضعيتها في البحر المتوسط ودخلت في مساومات مع بريطانيا لأجل تسوية ذلك، وخرجت في الأخير من المؤتمر بنجاح سياسي يقوم على إعطائها تونس كهدية ثمينة، ولم يعارضها في ذلك سوى إيطاليا التي أرادت لعب الدور بدلا عنها، لأنها الأقرب من الناحية الجغرافية⁽⁴⁾.

2-2-2- تغيير السياسات الأوروبية تجاه الاستعمار

لقد حافظت معاهدة برلين الأولى على السلام الأوروبي، وعمل التفوق الألماني في أوروبا على توجيه نصر الدول الكبرى، إلى إتباع سياسة الإمبريالية السياسية والاقتصادية في

(1) ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص44.

(2) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص200.

(3) صلاح أحمد هريدي، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007، ص272.

(4) عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، الدار العالمية، 1999، ص64.

إفريقيا وآسيا، على حساب الشعوب الإفريقية والعربية والإسلامية⁽¹⁾، وبدأت على إثرها حركة كبيرة في الدول الأوروبية العظمى للتوسع الاستعماري ابتداء من (1878-1880)، وقد وجه ذلك أيضا إلى تغيير في مواقف الدول نحو الاستعمار، وخاصة السياسة الألمانية ونظرتها إلى الاستعمار في إفريقيا، وبدأت القوى الجديدة في التحرك لتجد مكانا لها ضمن الدول الأوروبية الأخرى فحينما تعالت الأصوات في ألمانيا منادية بالمستعمرات، لم يكن بسمارك متحمسا لهذه الأفكار لأنه وجد من الحكمة عدم تشتيت جهود شعبه في الميادين الخارجية، بل البقاء داخل أوروبا تحسبا لأي طارئ، خصوصا من الفرنسيين الذين يتطلعون للثأر من ألمانيا، لكن حالة السكون الألماني لم تدم طويلا في توجهها نحو الاستعمار⁽²⁾.

حيث لعب التجار الألمان دورا واضحا في إقناع الحكومة الألمانية بضرورة تكوين مستعمرات لها داخل إفريقيا، لكي تقف ألمانيا موقفا متساويا مع الدول الأوروبية، وفي عام 1878 تأسست الجمعية الألمانية للدراسات الإفريقية في برلين، وكان لها نشاط كشفي في القارة الإفريقية، ولاسيما في زنجبار وفي ساحل شرق إفريقيا، وابتداء من عام 1881 أسست ألمانيا الجمعية الألمانية للاستعمار في فرانكفورت⁽³⁾.

وكان لظهور الحركة الاشتراكية* في ألمانيا، وبروز عدد من الفلاسفة أمثال كارل ماركس** قد أدى إلى تخوف المسؤولين الألمان من انتشار هذه الحركة، فرأت الاتجاه لميدان الاستعمار، وفتح الباب أمام العمال لحل المشاكل الاقتصادية، ولفت أنظار الشعب إلى الخارج

(1) صلاح أحمد هريدي، مرجع سابق، ص 272.

(2) هريبرت فيشر ألبرت، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة: أحمد نجيب وهاشم وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1984. ص 385.

(3) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص 46.

* الاشتراكية Socialism : وهي الدعوة إلى تحقيق المساواة التامة بين البشر، وجاءت هذه الأفكار من كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز، ليأتي لينين ويطور مفاهيم الاشتراكية ويقود على إثرها ثورة عام 1917. أنظر: نذير محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص 26.

** كارل ماركس (1818-1883) م: فيلسوف ألماني سياسي وصحفي ومنظر اجتماعي، مؤسس الفلسفة الاشتراكية، ومن المنظرين الرسميين للفكر الشيوعي. ينظر: عيسى جبران، أعظم الشخصيات في التاريخ، مراجعة: عبد الجليل مراد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008. ص 26.

بدلاً من التركيز على المشاكل الداخلية لألمانيا، وعلق أحد الكتاب الألمان على هذه الظاهرة بقوله: «بأن الوحدة في الداخل يتبعها التوسع في الخارج»⁽¹⁾، إلى جانب الرغبة الألمانية في أن تجد لها مكاناً تحت شمس إفريقيا، فقد احتاجت أن تضمن لها في الضفة الأخرى من البحر أسواقاً ومصادر للمواد الأولية، من أجل احتياجاتها، وسد حاجات التمدد الصناعي، وفتح استثمارات لرؤوس الأموال، وكذلك محطات التغذية بالفحم لأجل بحريتها التجارية، والتي كانت تتطور يوماً بعد يوم⁽²⁾، فاندفع الرأسماليون الألمان لسواحل إفريقيا، وقد أثار موضوع التاجر الألماني الذي كان يعمل في ناميبيا، الخلاف بين بريطانيا وألمانيا، لرفض بريطانيا تواجده ضمن مناطقها، هنا أعلن بسمارك أن منطقة جنوب غرب إفريقيا بأكملها تحت الحماية الألمانية، وعرض على وزير المستعمرات الفرنسي رغبته في التعاون ضد بريطانيا، ولم يمض عام واحد على دخول ألمانيا الاستعمار، حتى كونت إمبراطورية شاسعة لها، في إفريقيا⁽³⁾.

وعلى إثر هذه السياسة التي أعلنتها ألمانيا، غيرت بريطانيا من فكرة الحياد أمام القوة الألمانية الناشئة، حيث دعا المفكرون الإنجليز بأن لبريطانيا واجباً إنسانياً تجاه الشعوب المتخلفة، وعليها إرسال البعثات لحمل الحضارة ونشر الدين المسيحي، وبلغ غرور بعض الكتاب بأن رأوا بأن بريطانيا أعظم دول العالم، وهي مهياة بحكم طبيعتها، لحكم غيرها من الشعوب والسيطرة عليهم، وهي تعرف كيف تحتفظ بالشعوب الخاضعة لها دون قوة أو عنف⁽⁴⁾. وقد بدأت بريطانيا في عهد زعيم المحافظين دزرائيلي* بانتهاج سياسة خارجية نشطة ودخلت بقوة مجال الاستعمار، فأرسلت أعداداً كبيرة من المستوطنين الإنجليز، وبعد شرائها

(1) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص 46.

(2) George Padmare, op,cit,p87.

(3) عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998، ص 42.

(4) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص 50.

* دزرائيلي بنيامين (1804-1886)م: سياسي ورئيس انجليزي، أصبح رئيس لحزب المحافظين، وتولى رئاسة الوزارة الانجليزية بين (1874-1880)، كان عنصرياً، ونودي في عهده بالملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند. ينظر: رؤوف سلامة موسى، مرجع سابق، ص 376.

لأسهم **الخدوي إسماعيل** في شركة قناة السويس، أصبحت تتحكم في التجارة الدولية المتجهة نحو الهند والشرق الأدنى، وقد ارتبطت السيطرة البريطانية على مصر بسيطرتها على قبرص ومالطا، وجاء اعتراف مؤتمر برلين الأول بحق بريطانيا فيهما تمكينا لهذه السيطرة، فتحركت الجيوش البريطانية بعد احتلال قبرص إلى احتلال مصر عام 1882⁽¹⁾.

أما فرنسا فقد تولدت فيها روح القومية إثر هزيمتها أمام ألمانيا، ويعتبر عصر الجمهورية الثالثة من أزهى عصور فرنسا الاستعمارية، فبعد توقفها عن التوسع عادت فرنسا عام 1879 إلى السياسة الاستعمارية، مع قوة تزيدها الرغبة في التعويض عن فقدانها للألزاس واللورين وكان روح هذه السياسة الاستعمارية **جول فيري Jules Ferry**، الذي كان من أنصار التوسع والاستعمار، وقد اختلفت الآراء في كيفية تعويض فرنسا عن الألزاس واللورين اللتين فقدتهما فرأى **كليمنصو* Clemenceau** بأن خير وسيلة لمحو هذا العار هو الانتقام من ألمانيا، أما **فيري** فرأى بأن التوسع الاستعماري، مفيد للأمة الفرنسية من الناحيتين النفسية والمعنوية وسوف يعيد لها هيبتها المفقودة، وقد وجدت آراؤه قبولا من الساسة الفرنسيين⁽²⁾.

وقد عبر **فيري** عن رأيه في توسع فرنسا في إفريقيا بقوله: «لسنا فلاسفة، وإنما رجال عمل نريد لمستعمراتنا التوسع والقوة، ولذلك يجب علينا التصرف عمليا وفعليا»، كما كان لإثارة الرأي العام الفرنسي دورا في ولوج فرنسا لعالم الاستعمار⁽³⁾، فتوجهت الجيوش الفرنسية لاحتلال تونس، وسارعت لفرض وصايتها على البلاد عام 1881، وذلك بدعم فعال من مؤتمر برلين وضميني من لندن⁽⁴⁾، حيث اعتبرت تونس امتدادا طبيعيا لها، منذ احتلالها للجزائر وقد

(1) صطوف عبد الكافي، مرجع سابق، ص 342.

* **كليمنصو جورج** (1841-1929)م: سياسي ورئيس فرنسي، اشترك في حرب التحرير الأمريكية، وأصبح عضوا بمجلس الشيوخ ووزيرا للداخلية في 1906، ترأس الوزارة الفرنسية مابين 1906-1918، مثل فرنسا في التوقيع على معاهدة فرساي عام 1919. ينظر: رؤوف سلامة، مرجع سابق، ص 874.

(2) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص 50.

(3) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004. ص 193.

(4) فرانسوا شارل موجل، مرجع سابق، ص 61.

أيدتها ألمانيا في ذلك، كما نشطت فرنسا بعد ذلك في استعادة نفوذها في السنغال، أين دعمت وجودها هناك ووضعت خطة تهدف نحو التحرك إلى النيجر⁽¹⁾.

أما النشاط الاستعماري الإيطالي فبقي متأخرا، وذلك لانشغال الإيطاليين بتحقيق وحدتهم وأثيرت قضية هل تتحو إيطاليا منحى الدول الأخرى؟، وانقسم الإيطاليون بين من يرى تركيز الجهود لحل المشكلات الداخلية، وبين من يرى خروجها إلى العالم الخارجي، واشتراكها كباقي الدول لحل مشاكلها الاقتصادية، فتوجهت أنظارهم إلى ساحل شمال إفريقيا، حيث لم ينس الإيطاليون تاريخهم، أين شملت إمبراطوريتهم الرومانية البحر المتوسط آنذاك، والدول الواقعة على شاطئيه، فكان بمثابة بحيرة رومانية لهم⁽²⁾.

لقد كانت إيطاليا تسعى للاستيلاء على تونس نظرا لقربها الجغرافي منها، ولكن التردد كان طابع السياسة الإيطالية، والذي شجع فرنسا على دخول تونس بسرعة، وقد اشتد التنافس بين فرنسا وإيطاليا في تونس في الأعوام السابقة، مباشرة بعد فرض الحماية الفرنسية عليها ومحاولة كلاهما السيطرة على المشروعات الأساسية فيها، كمد الخطوط الحديدية ومشروعات البرق، والمناجم، وإقامة الموانئ، وقد اتخذ شكلا حادا بين قناصل الدولتين في تونس في محاولة لاقتناص الفرص والتسابق عليها⁽³⁾.

وقد وجهت التطورات السياسية الإيطالية في جويلية عام 1882 لمساعدة بريطانيا، لقمع الثورة العربية بقيادة أحمد عرابي*، وبعد أن رأت إيطاليا تصميم فرنسا على أن تكون تونس من نصيبها، وجهت أنظارها للاستحواذ على طرابلس، كتعويض لعدم قدرتها على كسب إقليم تونس⁽⁴⁾، ولتردد وزيرها الإيطالي في قبول عرض فرنسا منحها طرابلس بديلا عن تونس بسطت

(1) ناهد إبراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص234.

(2) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص193.

(3) ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص234.

* أحمد عرابي(1841-1901م): عسكري وسياسي مصري، تزعم عصيان الضباط المصريين عام 1881، وزير للحرية في 1882، هزم جيشه في التل الكبير، دخل على إثرها الانكليز إلى القاهرة. ينظر: رؤوف سلامة، مرجع سابق، ص674.

(4) سميرة لحر، مجلة المنار وقضايا المغرب العربي، المسألة الطرابلسية أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2003-2004. ص69.

الدولة العثمانية حمايتها عليها، ما دعا بريطانيا لتشجيع إيطاليا للانضمام لها في سياستها الاستعمارية للوقوف في وجه فرنسا، وعلى بسط النفوذ الإيطالي في ساحل البحر الأحمر الغربي، و التوغل غربا في الساحل الإفريقي الشرقي⁽¹⁾.

أما النشاط الاستعماري البلجيكي فمثله الملك ليوبولد الثاني * Leoupold II ، الذي أراد أن يكون لبلاده نشاط استعماري خارج أوروبا، وقد اعتلى الحكم وهو في الثلاثين من عمره وعرف عنه حبه للرحلات واهتمامه بالجغرافيا، فأراد تخليد ذكره ورفع شأن بلاده، حيث كان من الصعب توسيع حدود بلاده في أوروبا، فاتجه نظره في البداية إلى آسيا، ثم استقر في إفريقيا وركز جهوده في الكونغو باعتباره الميدان الذي يحقق فيه أحلامه⁽²⁾.

ومنذ عام 1880 انكشفت مطامع بلجيكا في الكونغو، والتي كانت سببا في توجيه الأنظار إلى إفريقيا الوسطى، خاصة بعدما أثارت مسألة بعث الحضارة والإنسانية فيها، من خلال مؤتمر بروكسل الذي انعقد في عام 1876، حيث أصبح الملك ليوبولد ومساعدته ستانلي ** Stanly والهيئة الدولية تتحكم في الحوض الأوسط للكونغو منذ 1878⁽³⁾.

ونتيجة لذلك أرسلت فرنسا بعثة علمية بقيادة دي برازا *** De Braza ، لإقامة منطقة نفوذ فرنسي هناك، حيث عقد دي برازا اتفاقيات عدة مع الزعماء الإفريقيين في الشاطئ الشمالي لنهر الكونغو عام 1882، وبذلك وضعت حجر الأساس لمستعمرتي الكونغو والغابون، وقد عقد الرحالة ستانلي من جانب الملك ليوبولد اتفاقيات مماثلة مع القبائل، الذي أزعج بريطانيا

(1) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص194.

* ليو بولد الثاني (1865-1909)م: ملك بلجيكا استعمر الكونغو منذ 1885م وجعله مزرعة خاصة به. ينظر: رؤوف سلامة موسى، مرجع سابق، ص958.

(2) إلهام محمد علي ذهني ، مرجع سابق، ص52.

** ستانلي هنري مورتن (1841-1904)م: رائد إنجليزي، توغل في مجاهل إفريقيا، واكتشف نهر الكونغو. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص296.

(3) Claude Roosens , Les Relations Internationales De 1815 A Nos Jour, bruyant-academia, Belgique, 2001.p 169 .

*** بيار سافورنيل دي برازا (1852-1905)م: مستكشف فرنسي، اكتشف الكونغو وأصبح حاكما عليه ما بين عامي (1887-1897). ينظر: رؤوف سلامة موسى، مرجع سابق، ص118.

والتي سارعت لجمع المعلومات عن المخططات الفرنسية في غرب إفريقيا، وساهمت ألمانيا بزيادة الصراع بين فرنسا وبريطانيا، عندما رحبت ألمانيا باحتلالها لمصر في مقابل عضويتها في صندوق الدين⁽¹⁾.

وعلى إثر ذلك سعت بريطانيا لحماية تجارتها، من خلال مقاومتها للنفوذ البلجيكي والفرنسي في غرب إفريقيا، وأثارت البرتغال للمطالبة بحقوقها القديمة في الكونغو، في مقابل السماح للتجار والمبشرين البريطانيين بالتجول في المنطقة، لكن الجانب الفرنسي والألماني قاما باعتراضهما لهذه المعاهدة، وعدم الاعتراف بها، الذي جعل بريطانيا في عزلة شديدة، جعلها تعترف في المقابل بحماية ألمانيا على جنوب غرب إفريقيا في جوان عام 1884، لكن التقارب الألماني الفرنسي، كان قد بلغ شوطا بعيدا، وظهر ذلك في مؤتمر لندن عام 1884، عندما انحازت ألمانيا لفرنسا، ووافقتا على ضم ألمانيا للكاميرون والتوجولاند* وهما يقعان بالقرب من مناطق النفوذ البريطانية، وفي أوت من نفس العام، توسعت ألمانيا في جنوب إفريقيا، وضمت الساحل بين الكاب** وأنغولا، وفي أكتوبر عام 1884، وصل التفاهم الألماني الفرنسي ذروته عندما قدمت الدولتان معا دعوة مشتركة لبريطانيا، وذلك لحضور مؤتمر برلين للبحث في المسائل الدولية التي تخص شؤون غرب إفريقيا⁽²⁾.

إن أهم ما ميز الفترة الممتدة مابين عامي (1870 - 1884)، هو هيمنة ألمانيا على أوروبا بشكل أدى لاتخاذ البنيان الدولي شكل بنيان القطبية الواحدة، المستندة على الهيمنة الألمانية وقد أدى ظهور القوة الألمانية، إلى إضعاف دور بريطانيا كعامل توازن في النسق وكان ذلك واضحا من خلال سياسة الأحلاف البسماركية، وانعقاد مؤتمر مهم هو مؤتمر برلين الأول عام 1878، والذي أعتبر من المؤتمرات المهمة في هذه الفترة، من خلال توجيهه للصراع الأوروبي

(1) محمد علي القوزي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص115.

* توجولاند: محمية ألمانية منذ 1884، عبارة عن شريط بري ضيق على المحيط الأطلسي، أعلن عن استقلالها في 1960، عرفت بالطوغو. ينظر: محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص115.

** الكاب: إقليم في جنوب إفريقيا الجنوبية، قاعدته كاب تاون، عاصمة إفريقيا الجنوبية على الأطلسي قرب رأس الرجاء الصالح. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص446.

(2) محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص115.

داخل أوروبا، إلى الصراع خارجها باتجاه كل من القارتين آسيا وإفريقيا، هذه الأخيرة التي شهدت تدهورا وضعفا أدى إلى ازدياد استقلال الدول الإفريقية عن الدولة العثمانية جراء الثورات العربية والإفريقية التي قامت ضدها، رافضة للتواجد العثماني والأجنبي على أراضيها والذي أكد تدخله في الشؤون الداخلية لها، وعلى إثر ذلك شهدت إفريقيا نشاطا استعماريا محموما، كان من سماته انتشار استعماري في جل أراضيها، أين نجحت هذه الدول الاستعمارية في الأخير حماية لمصالحها، بوضع إفريقيا تحت التفاوض بتنظيم ذلك التنافس فيها، من خلال عقد مؤتمر برلين عام (1884-1885).

الفصل الثاني: انعقاد مؤتمر برلين الثاني
(1885-1884)
ونتائجه على إفريقيا

أولاً: ظروف وأسباب انعقاد مؤتمر برلين.

عرفت الدول الأوروبية تنافساً شديداً كان مسرحه القارة الإفريقية، وهذا التنافس كان له أثره في توتر العلاقات جراء التضارب في التوجهات وفي المصالح، أين رأى بسمارك ضرورة عقد مؤتمر توافقي يجمع هذه الدول، والذي تمثل في مؤتمر برلين (1884-1885). وقد عرف انعقاد المؤتمر مجموعة من المحادثات السرية بين الدولة الداعية والدول المدعوة بهدف جس النبض ومعرفة مدى موافقتها على البنود التي سيناقشها المؤتمر، والذي كان وراء عقده مجموعة من الأسباب جعلته ضرورة في سياسة بسمارك لإيجاد صيغة تفاهمية بين الدول الأوروبية، والذي انتهت مناقشاته بجملة من النتائج والقرارات كان تطبيقها الفعلي على ساحة إفريقيا.

1-1- الظروف الممهدة لانعقاد المؤتمر.

استاء بسمارك من سوء معاملة التجار الألمان في ساحل أنجرباكينا* فأرسل إلى اللورد جرانفيل فور وصول رد بريطانيا له بحماية الألمان في جنوب غرب إفريقيا، ما يفيد أن "مصالح ألمانيا الحيوية لا نضحي بها من أجل حسن النوايا البريطانية"، ورغم اعتراف بريطانيا بالمحمية الألمانية إلا أن سياسة بسمارك أدت للاحتكاك بين الدولتين وذلك لتوسع المحمية إلى مناطق أخرى (1).

وقد أكدت بريطانيا بدورها على مصالحها في المنطقة وأنها تحت النفوذ البريطاني فضمت حكومة الكاب لبنتشوانالاند** فغضب بسمارك وأرسل للسفير الألماني بلندن في 24 جويلية 1884، يفيد رفضه الاعتراف بما أقدمت عليه بريطانيا، وهذا الاحتجاج أعقبه إعلان الحماية على الشريط الساحلي لأنجرباكينا من حدود مستعمرة الكاب حتى الحدود البرتغالية في أنغولا

* أنجرباكينا: أو أنجربا الصغرى، تقع في إفريقيا الجنوبية الغربية، وضع علم ألمانيا على ساحلها من طرف تاجر ألماني يدعى "لودريتز" وكانت محل خلاف بين ألمانيا وبريطانيا قبيل المؤتمر.

(1) عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، دراسات....، مرجع سابق، ص 52.

** بنتشوانالاند: محمية بريطانية في جنوب إفريقيا، تسمى حالياً بوتسوانا، نالت استقلالها في عام 1966. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 172.

وأدت هذه السياسة الألمانية لزيادة التقارب مع فرنسا، وظهر هذا واضحا في مساندة ألمانيا لفرنسا، في مؤتمر لندن في 18 جوان 1884، أثناء مناقشة الميزانية المصرية، وهي مسألة كانت تخص الدول الأوروبية كلها، وبصفة خاصة بريطانيا التي احتلت مصر عام 1881. ولم يكتف بسمارك بمعارضته لسياسة بريطانيا في مصر فقط، بل انتهز فرصة عقد المعاهدة البريطانية البرتغالية في 26 فيفري 1884، وأبدى استعدادا للتعاون مع فرنسا ضد المعاهدة، فبدأت المباحثات فيما بينهما، وفي 26 أوت 1884 اقترح وزير خارجية ألمانيا "الكونت هانز" على الجانب الفرنسي، ضرورة التوصل لاتفاق فرنسي ألماني بشأن القضايا في غرب إفريقيا⁽¹⁾.

وقبل انعقاد المؤتمر بشهر تقريبا ظهرت في الأفق بعض الخلافات بين فرنسا وبريطانيا بخصوص المسألة المصرية، فخشي بسمارك وقوع خلاف ومواجهة بين فرنسا وبريطانيا بهذا الخصوص، خاصة أن هناك اختلافات رئيسية بينهما حول المسائل المتعلقة بغرب إفريقيا فوجد بسمارك في هذه الأثناء، ضرورة الاتصال ببريطانيا ودعوتها للمؤتمر وإطلاعها على الأسس التي على أساسها سيعقد المؤتمر⁽²⁾.

وقد استمر التواصل البريطاني الألماني، لطلب المزيد من الاستفسارات حول المؤتمر رغم موافقة وزير خارجيتها جرانفيل على عقده من حيث المبدأ، وقد كانت المعارضة البريطانية تدور حول غموض حرية التجارة خصوصا في المبدأ الأول، وشكل الرقابة في حوض النيجر* الأسفل في المبدأ الثاني، وأخيرا إلى أي مدى يطبق مبدأ الاحتلال الفعلي، ولم تعترض بريطانيا على أي مبدأ من المبادئ الأخرى فيما بعد، فهدفها التمييز بين الكونغو وبين النيجر الذي تسيطر عليه⁽³⁾.

(1) عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص 53.

(2) المرجع نفسه، ص 53.

* حوض النيجر: يبلغ طوله 2600 ميل، يصب في خليج غانا ويعد من أصلح الأنهار للملاحة وطريق مائي عظيم للمواصلات. ينظر: محمد محي الدين رزق، مرجع سابق، ص 08.

(3) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 53.

وقام بسمارك باقتراح يتضمن مناقشة بعض المواضيع خارج إطار المؤتمر بين ألمانيا وفرنسا رغم عدم تحديده لها، لكن كان واضحاً أنه يفكر في القضايا الإقليمية، التي طلبت فرنسا استبعادها من برنامج المؤتمر، وقد تمت مناقشة مسألة الدعوة للمؤتمر ومكان انعقاده، واقتراح بسمارك مدينة باريس كمكان مناسب للمؤتمر، لكن فرنسا ردت على هذا الأسلوب بالتوصية بأن تكون برلين هي مقر المؤتمر⁽¹⁾.

1-2- أسباب انعقاد المؤتمر.

لم تكن دعوة بسمارك للقوى الأوروبية الاستعمارية للمؤتمر من فراغ بل وراءه مصالح ورغبات تجمع كل هذه الدول المدعوة، وهذا ما يجعلنا نقول بأن هناك أسباباً جعلت من عقد المؤتمر ضرورة والتي نذكرها كالآتي:

1-2-1- التنافس الأوروبي قبيل المؤتمر.

يمكن القول بأن سبب عقد مؤتمر برلين يعود لتلك التصرفات من جانب بعض الدول والتي بدأت بالاستحواذ على القارة السمراء وحدها ولم تعط الآخرين الحق في شيء، فسيطر على إثر ذلك مناخ من الشك والخوف والريبة بين القوى المتصارعة⁽²⁾، وراحت كل دولة تسارع وفق ما تمليه مصلحتها للحصول على النفوذ والثروة قبل فوات الأوان، حيث شهدت إفريقيا موجة استعمارية في منتصف القرن 19م، منذ أن ظهر في أوروبا الانقلاب الصناعي وازدياد الحاجة إلى المواد الأولية، فتوجهت لإفريقيا القارة البكر، كضرورة لحل مشاكلها الاقتصادية واستيعاب صناعيتها الضخمة، فبدأت الاتجاهات الاستعمارية تقوى عن ذي قبل، وتجنباً للتعقيدات التي قد تنشأ عن ترك الدول الأوروبية تتنافس فيما بينها وما يشكله ذلك من أضرار على مصالحها جاء مؤتمر برلين لتنظيم ذلك التنافس⁽³⁾.

(1) جلال يحيى، مرجع سابق، ص 388.

(2) نجم عبد الأمير الأنباري، مؤتمر برلين (1884-1885) والصراع الأوروبي على القارة الإفريقية، مجلة كلية الآداب، العدد 95، ص 696.

(3) عبد العزيز سليمان النوار، عبد المجيد النعني، مرجع سابق، ص 317.

1-2-2-المعاهدة البريطانية البرتغالية

إلى جانب عامل التنافس الذي ظهر بين الدول الأوروبية في إفريقيا، هناك عامل آخر جعل من عقد المؤتمر ضروري جدا في رأي اللاعبين الكبار في أوروبا وفي مقدمتهم ألمانيا وهي المعاهدة البريطانية البرتغالية التي عقدت بين الطرفين في 26 فيفري 1884 (1).

لقد ظلت بريطانيا ترفض الاعتراف بالسيادة البرتغالية على ساحل أنغولا رغم اعترافها الضمني بهذه السيادة في عامي (1810-1817) الخاصتين بتجارة الرقيق، والعكس كانت البرتغال ترفض مطالب بريطانيا والاعتراف بها في الكونغو، وما إن حدثت المناورة الفرنسية في حوض الكونغو في عامي (1882-1883)، حتى اتخذت الدولتان أسسا جديدة للتقاهم، أين خشيت البرتغال فقدان ما اعتبرته من أملاكها الخاصة، بينما بريطانيا خشيت من إقفال نهر الكونغو* في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب التي انتهجتها فرنسا، وعليه كان مشروع السيادة البرتغالية مقابل اعتراف الأخيرة بمطالب بريطانيا على ضفتي النهر، وقد سلمت البرتغال بمبدأ حرية التجارة في النهر وتكوين هيئة أنجلو-برتغالية لتنظيم الملاحة فيه، ولا تزيد الضرائب عن البضائع الواردة فيه على 10% من ثمنها الأصلي، وتكون لبريطانيا حقوق الدولة الأكثر رعاية، فحقق مشروع المعاهدة لها امتيازات تجارية ووضع الشواطئ الدنيا من النهر تحت سيطرة البرتغاليين(2).

لكن هذا المشروع وجد هجوما عنيفا من الرأي العام، ومن الدول الأوروبية، وعند عرضه على البرلمان البريطاني عارضه عدد من النواب معارضة عنيفة، واستنكروا وضع دلتا نهر الكونغو في يد دولة سيئة السمعة، تكبل النشاط التجاري وتعرقله بنقائيد لا تتفق إلا مع العصور الوسطى(3).

(1) هيربرت فيشر ألبرت، مرجع سابق، ص135.

* نهر الكونغو: ثاني أطول أنهار إفريقيا بعد النيل، وطريق مائي صالح للملاحة، من روافده: نهر الأوبانجي وكاساي، يصلح للملاحة وبه شلالات ستانلي. ينظر: محمد محي الدين رزق، مرجع سابق، ص08.

(2) فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص115.

(3) المرجع نفسه، ص 115.

وفي وسط هذا الجو الحساس اقترحت الخارجية البرتغالية أسسا جديدة للتفاوض يمكن التوصل إليها من خلال مؤتمر دولي، وتلقت ألمانيا هذا الاقتراح كفرصة للاستيلاء على المبادرة من يد بريطانيا التي عملت على تقوية نفوذها في غرب إفريقيا منذ العقد السابع من القرن 19م، وكان لظهور فرنسا في المنطقة أثره في مسرح الأحداث، حيث ابتدأ التكالب بين الدولتين وبرزت مرحلة جديدة من الصراع الأوروبي تجاه القارة الإفريقية. فجاء عقد مؤتمر برلين للنظر في شؤون إفريقيا، وتقسيمها بين الدول الأوروبية⁽¹⁾.

1-2-3- الأطماع الأوروبية في حوض الكونغو

ومن الأسباب الهامة التي كانت سببا في الدعوة لعقد المؤتمر هو ما قام به المكتشف البريطاني "كاميرون" في حوض الكونغو، والذي قال بأن حوض الكونغو لا يتصل إطلاقا بحوض النيل ** والذي ألهم الأطماع الأوروبية في المنطقة⁽²⁾، فسارعت بريطانيا بتوقيع المعاهدات مع زعماء القبائل في الكونغو تقضي بالحماية البريطانية في المنطقة، الأمر الذي أثر على الملك ليوبولد، والذي كانت خزينته المالية خاوية، فأرسل بدوره المكتشف البريطاني "ستانلي" للقيام برحلة في حوض الكونغو لحسابه، ومن جانبها فرنسا أرسلت أحد علمائها الجغرافيين للقيام برحلة في الكونغو⁽³⁾.

وعندما بانّت نوايا بريطانيا في الحلول محل البرتغال أسرع ستانلي لعقد اتفاقيات ومعاهدات مع زعماء القبائل تدحض إدعاءات البرتغال في منطقة حوض الكونغو، وعند تأسيس بلجيكا لأول محطة في الكونغو باسم المنظمة الدولية التي نادى بها الملك ليوبولد عام

(1) عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي في إفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1998. ص 22.

* فارني كامبيرون: مكتشف بريطاني بدأ رحلته في (1873-1875)، أرسلته الجمعية الجغرافية البريطانية لنجدة المكتشف لفنجستون الذي مات وواصل بعده العمل، لكنه لم يستطع تتبع مجرى نهر الكونغو. ينظر: محمد محي الدين رزق، مرجع سابق، ص 86.

** حوض النيل: ثاني أنهار العالم طولا يبلغ 6500 كم، يسير من الجنوب إلى الشمال يمتد حوضه ما بين الحبشة شرقا، إلى حدود نهر الكونغو غربا. ينظر: محي الدين رزق، المرجع نفسه، ص 90.

(2) عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص 47.

(3) محمد مراد، مرجع سابق، ص 61.

1880، كشف القناع عن أغراض هيئة الكونغو الأعلى، ووجد الهيئة من عالميتها، وجعلها مشروعاً بلجيكيًا بحثاً يخدم أغراضه الشخصية، فكان ذلك الشرارة التي دفعت للتوسع الأوروبي في القارة الإفريقية، وإثر هذه الشكوك وأجواء المنافسة بانث خيوط عقد المؤتمر لمناقشة القضية الكونغولية خاصة وشؤون إفريقيا عامة⁽¹⁾.

1-2-4-الحفاظ على المصالح الاستعمارية والسلام الأوروبي

ومما سبق يتضح لنا أن رغبة الدول في الحفاظ على مكاسبها الاستعمارية، وإيجاد مكان لها في إفريقيا، هو الذي دفع بهذه الدول للتفكير والموافقة على عقد مؤتمر دولي للبحث في القضايا العالقة فيما بينهم، فألمانيا ودعوتها لعقد المؤتمر لم يكن لحل مشاكل غرب إفريقيا أو لتسوية الصراع حول حوض الكونغو الذي أثارته الدول الأوروبية قبل المؤتمر، بقدر ما هو سعي بسمارك لإرضاء التطلعات الاستعمارية لدى البرجوازية* الألمانية النامية، ففي عام 1883 وجه بسمارك إلى جمعيات التجار في إفريقيا، نداء بتقديم الحلول المقترحة لصالح التجارة الألمانية، وأصدر عام 1884 كتاباً جمع فيه شكايات التجار الألمان في إفريقيا عن سوء معاملة القناصل البريطانيين لهم، ووضعهم العراقيين أمامهم، وعليه أكد على ضرورة المؤتمر في نهاية هذا العام وإصراره في نص الميثاق على حرية التجارة في حوضي النيجر والكونغو وتعهد كل دولة باحترام هذه السياسة⁽²⁾.

كما اشتركت ألمانيا مع فرنسا في المؤتمر بهدف تحجيم النشاط البريطاني في حوضي النيجر والكونغو، أما عن البرتغال وبريطانيا فشاركتا في المؤتمر لإفشال مشروع ليوبولد في الكونغو، وخوفاً من مد أطماعه في المنطقة وجعلها تحت النفوذ البلجيكي⁽³⁾، كما أن تضارب المصالح في إفريقيا زاد من حدة الصراع بين الدول الأوروبية وأصبحت تهدد أركان السلام

(1) عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص 47.

* البرجوازية: Bourgeoisie طبقة اجتماعية محددة تضم الأشخاص ذوي الدخل المستقل ولا يمارسون أي مهنة وبهذا التحديد يخرج العمال والفلاحون وصغار الموظفين من إطار البرجوازية. ينظر: نذير محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص 78.

(2) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 223.

(3) محمد علي القوزي، مرجع سابق، ص 116.

الأوروبي، ولم يكن أمام القوى الكبرى من اختيار سوى تفويض أركان إفريقيا والاجتماع للتفاوض كي تحافظ على التوازن الدبلوماسي والسلام الأوروبي، الذي كان قد استقر في الثمانينات من القرن 19م⁽¹⁾.

ثانيا: انعقاد مؤتمر برلين ونتائجه.

2-1 - انعقاد المؤتمر ومناقشاته

بفضل نجاحات الدبلوماسية بقيادة الشاب بسمارك جاءت فكرة عرض مؤتمر برلين، أين استدعت القوى ذات الأطماع الاستعمارية في إفريقيا لتسوية مطالبها المحيطية، وبمبادرة كل من بسمارك وجول فيري، اشتركت ألمانيا وفرنسا بتوجيه الدعوة لمختلف القوى الدولية في 16 أكتوبر عام 1884 لعقد المؤتمر، وشاءت الأقدار أن تكون بريطانيا مجرد مدعوة وليست داعية للمؤتمر في الوقت الذي كانت تعد فيه من طليعة الدول الاستعمارية في العالم⁽²⁾.

عقد المؤتمر في مدينة برلين، وافتتح أشغاله يوم السبت على الساعة الثانية زوالا، وقد ترأس المؤتمر بسمارك في الفترة الممتدة من 15 نوفمبر 1884 إلى غاية 26 فيفري 1885 وقد حضر المؤتمر شخصيات سياسية ودبلوماسية رفيعة المستوى وهو ما يعكس الأهمية البالغة للمؤتمر، والذي مثله مندوبو الدول التالية:

- عن إمبراطورية ألمانيا حضر كل من: السيد: أوتون Othon، أمير بسمارك، والسيد بول Paul وزير الدولة، سكرتير مكتب الشؤون الخارجية، والسيد أوغيست بوش Auguste Busch، مستشار ونائب سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، والسيد هنري دو كوسرو Henri de Kusserow، مستشار مفوضية الشؤون الخارجية⁽³⁾.

- عن إمبراطورية النمسا حضر كل من: السيد إيميريك Emeric حاجب ومستشار مقرب للملك، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

(1) ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص44.

(2) George Padmare ,op,cit,p 291.

(3) Jean Ziegler, Décolonisation Instabilités Et Famines En Afrique,100 Ans Après La Conférence De Berlin ,Solidarité Socialiste .p28.

- عن مملكة بلجيكا حضر: السيد غابريال أوغيست Gabriel Auguste وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.
- عن مملكة الدانمارك حضر: السيد إميل دو فين Emile de Vind حاجب الملك، وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.
- عن مملكة إسبانيا حضر: السيد فرانسيسكو ميري كولوم Francisco Merry colom وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.
- عن الولايات المتحدة الأمريكية حضر كل من: السيد جون.أ. كاسون John.A.Kasson وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا والسيد هنري.س. سانفورد Henry .S. Sanford، وزير سابق⁽¹⁾.
- عن جمهورية فرنسا حضر: السيد ألفونس Alphonse، بارون دو كورسيل ، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.
- عن المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا حضر: السيد إدوارد بولدوين Edward Baldwin Malet مالىت، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.
- عن مملكة إيطاليا حضر: السيد إدوارد Edward، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.
- عن مملكة الأراضي المنخفضة حضر: السيد فريدريك فيليب Frederic Philippe، وزير بمطلق الصلاحيات، سفير مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.
- عن مملكة البرتغال حضر كل من: السيد دا سيرا غوماز Da Serra Gomes، وزير بمطلق الصلاحيات، سفير مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا والسيد أنطوان دي ساربا بيمانتال Antoine de Serpa Pimentel، مستشار الملك⁽²⁾.

(1) Jean Ziegle,op,cit ,p28.

(2) Ibid ,p28.

-عن إمبراطورية روسيا حضر: السيد بييار Pierre، مستشار خاص للإمبراطور، وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة ملك الأراضي المنخفضة.

-عن مملكة السويد والنرويج حضر: السيد غيليس Gillis وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

-عن إمبراطورية الدولة العثمانية حضر: محمد سعيد باشا Mohamed Said Bacha صاحب المقام العالي، وزير وسفير مفوض فوق العادة وبمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا⁽¹⁾. [أنظر الملحق رقم: 02]

وقد عقد المؤتمر 10 جلسات كاملة، بدأت الجلسة الأولى في يوم 25 نوفمبر 1884 وعقدت الجلسة الأخيرة في 26 فبراير 1885 وهو الذكرى السنوية الأولى لتوقيع المعاهدة البريطانية البرتغالية، وقد صدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام Acte General تضمن 38 مادة، وقد نصت المادة 38 من نصوص المؤتمر على أن المواد التي تعتمد الدول المشاركة سوف تصبح سارية المفعول بعد الموافقة عليها من طرف كافة الدول⁽²⁾.

ومن أهم المواد التي أقرها الميثاق العام للمؤتمر:

- تقرير حرية التجارة في حوض الكونغو والذي يخضع لسياسة الباب المفتوح.
- الالتزام بحرية الملاحة في نهر الكونغو والنيجر.
- العمل على إلغاء تجارة الرقيق ومطاردتها والقضاء عليها.
- عدم فرض أية دولة حمايتها على منطقة ساحلية في غرب إفريقيا دون أن تعلن ذلك للدول الأخرى الموقعة على الاتفاق.
- عدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الإفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلي⁽³⁾.

(1) Jean Ziegler, op,cit,p28.

(2) فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص118.

(3) Claude Roosens ,op,cit, p170.

وقد اعتمدت جميع الدول المشتركة في المؤتمر بهذه القرارات عدا الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ذكر بسمارك في اجتماع 19 أبريل 1886 بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدخل في قائمة الدول التي ستتضم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر، حسب المادة 37 التي تنص على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تتضم إليه فيما بعد⁽¹⁾.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في المؤتمر، وتمثل ذلك في مفوضها كاسون KASSON ومقرره سانفورد SONFORD، ودعي من جانب المختصين المستكشف ستانلي، وقد كسب ليوبولد في المؤتمر أصوات أمريكية إلى جانب الأصوات البلجيكية، التي تعترف له بدولة الكونغو الحرة، وفي خارج الاجتماعات كانت هناك جلسات مغلقة للمندوبين تحضر بخصوص النقاط المتنازع حولها، لكن كانت مجمل المنازعات يفصل فيها من طرف الملك ليوبولد⁽²⁾.

ومنذ بداية الجلسة الأولى تم توضيح كل ما يخص التوازن الدبلوماسي، وكانت المناقشات الحادة فيما يخص حوضي الكونغو والنيجر، أين أكد السير إدوارد ماليت بضرورة حماية الأهالي، كما أشار إلى أهمية الحوضين، وقد ردت بريطانيا بعدم سماحها برقابة أي لجنة دولية في النهر الأدنى من الكونغو، وأرادت بريطانيا لعب الدور في شمال النيجر خاصة أنه لم يحتل من طرف فرنسا، كما كان دورها الذي لعبته في منطقة الدلتا، أما فرنسا فرغم أنها دخلت السودان من خلال نهر الكونغو، إلا أنها لم تعلن عن ذلك، والذي استدعى في الأخير بعث لجنة رقابة إلى هناك، كما ظهرت الحساسيات الدولية أكثر في الجلستين الثانية المنعقدة في 19 نوفمبر والجلسة الثالثة في 27 نوفمبر، بخصوص المناطق التي تسود فيها التجارة الحرة⁽³⁾.

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، السعودية، 2002، ص 148.

(2) Henri Brunschwig, op, cit, p60.

(3) ibid, p60.

2-1-1- المسائل التي عالجها المؤتمر

ومن أهم المسائل التي عالجها المؤتمر في جلساته الرسمية وتناقش فيها المؤتمرون كانت كالاتي :

أ- حرية التجارة في حوض نهر الكونغو

فيما يتعلق بالكونغو فقد تكتلت الدول الأوروبية ضد الاتفاق البريطاني البرتغالي، إذ أنها أدركت أن بريطانيا تريد إعطاء الكونغو إلى البرتغال، كخطوة أولى في تصفية ممتلكات البرتغال، واستيلاء بريطانيا عليها، واضطرت بريطانيا تجاه التكتل الدولي، الموافقة على قيام دولة الكونغو الحرة Congo Free State ، وعلى إدارة هيئة الكونغو الأعلى التي يرأسها الملك ليوبولد⁽¹⁾، وقد كشفت المناقشات حول هذا الموضوع عن تقارب في وجهات النظر بين ألمانيا وبريطانيا والهيئة الدولية، وكانت المجموعة تهدف إلى التوسع في عملية التجارة في أواسط إفريقيا، لكن كل من فرنسا والبرتغال عارضتا هذا المبدأ، وسعت كل منهما إلى تضيق حدود التوسع بقدر الإمكان، وظهرت القطيعة الواضحة بين أعضاء وفود كل من فرنسا وألمانيا، وقد تعاطف بسمارك مع بريطانيا والهيئة الدولية وحقق بذلك انتصارا ملموسا لمبادئ حرية التجارة وبعد الجلسة الأولى نجح المؤتمر في تحديد الحدود الجغرافية لحوض الكونغو ، وقد شكلت لجنة لهذا الغرض، حيث تم تحديد الحدود الجغرافية للحوض، وذلك من مناطق سقوط الأمطار على الحواف الجبلية للأحواض المجاورة لأنهار (نياري وأجووي وشكاري ونهر النيل) في الشمال، إلى سقوط الأمطار الشرقية على أحواض الزمبيزي* ولوجي في الجنوب وقد أثارت البرتغال بعض المشكلات بسبب رغبتها في ضم بحيرة تتجانيقا** لأملاكها⁽²⁾، لكنها لم تتجح

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص148.

* الزمبيزي : نهر في إفريقيا اشتق منه اسم زامبيا يبلغ طوله 2600 كم. ينظر: نذير محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص166.

** بحيرة تتجانيقا: بحيرة كبيرة في إفريقيا الشرقية، بين الكونغو وتنزانيا وبورندي. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص181.

(2) المرجع نفسه، ص148.

وانتهى البحث في هذه المسألة مع أوائل شهر ديسمبر ليتفرغ المؤتمر لبحث المسألة الثانية الخاصة بحرية الملاحة في حوض النيجر⁽¹⁾.

ب- حرية الملاحة في حوض النيجر.

منذ البداية تعاونت ألمانيا مع فرنسا في وضع مشروع تقدمت به ألمانيا لبقية الوفود يتعلق بالملاحة في حوض الأنهار الإفريقية، لكن حدثت اختلافات بين ألمانيا وفرنسا عند دراسته، حيث كانت فرنسا من طلبت بإدراج موضوع النيجر في جدول مناقشات المؤتمر ووافق بسمارك دون إدراكه للمغزى، أين كانت فرنسا في صراع مع بريطانيا حول هذا الحوض وأرادت بذلك ضمان مصالحها بتأييد من ألمانيا، وتقدمت بريطانيا بدورها بطلب لمعالجة موضوع النيجر مستقلا على حوض الكونغو، وقد وافق المؤتمر لمطلبها، وكان ذلك ضربة لفرنسا التي أرادت ضمان مصلحتها وتحجيم المصلحة البريطانية⁽²⁾.

لقد نصت المادة 30 من نصوص المؤتمر على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر وفروعه، ومنافذه الواقعة تحت سيادتها، وقد تعهدت بريطانيا على حماية التجار الأجانب والمنشآت التجارية في الحوض الواقعة تحت سيادتها، بشرط أن يلتزم التجار بالمبادئ وقواعد التجارة هناك، وتظل حرية الملاحة في النيجر، والمياه الإقليمية حتى في فترة الحروب، كما نصت عليه المادة 33 من نصوص المؤتمر، وقد استغرقت دراسة هذه المسألة شهرا كاملا، ثم تأجلت الجلسات بسبب أعياد رأس السنة الميلادية، ليعود المؤتمر ويستأنف أعماله مرة أخرى في 7 جانفي عام 1885، أين بحث في قضية شروط الاحتلال الفعلي في المستقبل⁽³⁾.

ج- شروط الاحتلال الفعلي.

تعتبر المادة 34 من أهم المواد التي أتفق عليها في المؤتمر والتي نصت على أن أي قوة تستولي على أي جزء من الأرض على سواحل القارة وتكون هذه الأرض خارج ممتلكاتها

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص148.

(2) جلال يحيى، مرجع سابق، ص68.

(3) فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص118.

الحالية أو التي تريد أن تنوي إعلان الحماية عليها أن تخطر هذه الدولة كل الدول الموقعة على ميثاق المؤتمر وذلك حتى تتمكن من الدفاع على ملكيتها الجديدة وادعاءاتها الخاصة، وقد احتوى قرار المؤتمر في المادة 34 على بندين هما:

-البند الأول: يقضي بأن أي قوة تحصل على منطقة ما في المستقبل على سواحل إفريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية أن تعلن ذلك لجميع القوى في المؤتمر.

-البند الثاني: يقضي بعدم إعلان أية دولة للحماية على منطقة أخرى من مناطق القارة الأفريقية دون أن يكون ذلك مؤيدا باحتلال فعلي لتلك المنطقة مع مراعاة العمل على تقدم تلك المنطقة وسكانها وإقامة حكومة عادلة واحترام حقوق المواطنين وحقوق التجارة والنقل والمواصلات⁽¹⁾.

وبعد المناقشات بين الوفود تمت الموافقة النهائية على مواد الاحتلال الفعلي على أن تكون في فصل مستقل من المرسوم النهائي، وتعتبر هذه المادة ذات أهمية خاصة لأنها دفعت بالدول الأوروبية للتكالب وتقسيم إفريقيا من خلال إعلان ذلك لجميع الدول، وقد أكد ساليسبري* على هذا القرار عندما قال: "أنه لا يمكن إدعاء السيادة في إفريقيا إلا بناء على احتلال حقيقي للأراضي المدعاة ملكيتها"⁽²⁾.

د - إلغاء تجارة الرقيق ومكافحة القائمين عليها.

تعتبر تجارة الرقيق بالنسبة لأوروبا ذات أهمية بالغة، أين كانت تحصل من خلالها على الأيدي العاملة الزراعية من إفريقيا، وقد تزايد ذلك في القرن 17م لخدمة الأوروبيين في المناطق الاستوائية الأمريكية، وكانت المستعمرات الإسبانية تتلقى هذه الأيدي من رقيق إفريقيا وتزايد العدد عندما زاد الطلب على السكر والذي يحتاج ليد عاملة كثيرة، وأصبح النشاط الأوروبي في إفريقيا شبه مقصور على تجارة الرقيق⁽³⁾.

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص149.

* ساليسبري: سياسي بريطاني محنك، تولى الوزارة البريطانية منذ 1885، كان من دعاة الاستعمار والتوسع.

(2) ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص53.

(3) محمود السيد، إفريقيا والأطماع الغربية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص10.

وقد مارس أوائل البرتغاليين الذين جاؤوا إلى غرب إفريقيا أخس تجارة في تاريخ الإنسان وهي تجارة العبيد، حيث قام البرتغاليون بتزويد سكانها بالبنادق والأسلحة النارية وذلك لمحاصرة الأهالي واصطيادهم أحياء⁽¹⁾.

كما برز في هذا المجال الهولنديون واحتكروا هذه التجارة، الأمر الذي أزعج الفرنسيين والبريطانيين، والذين انتقلت لهم هذه التجارة في القرن 18 ، ولقد كانت بريطانيا الرائدة في هذه التجارة وذلك لتقدم سفنها، والتي ركزت نشاطها في ساحل الذهب الذي أطلق عليه ساحل الرقيق، وكانت الأرباح التي حصلت عليها بريطانيا من تجارة الرقيق، هي التي مكنتها من القيام بالثورة الصناعية في القرن 18 من بين دول العالم⁽²⁾، ونظرا لوحشية هذا العمل أنشأ الكاردينال "لافيجري" * جمعية ضد الاسترقاق في إفريقيا في 17 أكتوبر 1888، نادى فيها بالتخفيف على العبيد، وإعطاء نسبة من الأرباح لهم مقابل أعمالهم الشاقة⁽³⁾.

ولخطورة وأهمية هذه المسألة، فقد أدرجت ضمن المناقشات الرسمية، كما جاءت بها نصوص المؤتمر، والذي وقعت عليه كل الدول المشاركة، لكن الغريب في الأمر أن المؤتمر ناقشها في عبارات موجزة وغامضة، ولم تشكل إلا جزءا بسيطا من أعمال هذا المؤتمر، وقد جاء في المادة التاسعة من الميثاق، تحريم تجارة الرقيق طبقا لمبادئ القانون الدولي، وعليه لا بد من العمل على منع الاتجار في الرقيق سواء برا أو بحرا، وعلى الدول التي تمارس سيادتها على بعض المناطق في حوض الكونغو، أن تعلن تحريم هذه التجارة هناك، وعلى جميع القوى أن تجند كل إمكانياتها لوضع حد لها، ومعاقبة كل من يمارس العمل بها⁽⁴⁾.

(1) جوان جوزيف، الإسلام في ممالك إفريقيا السوداء، ترجمة: مختار سويقي، دار الكتاب المصري، مصر، 1984. ص 118.

(2) عباس صالح عباس كانه، الإسلام والنشاط التنصيري في إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، السعودية، 1411هـ - 1412هـ، ص 34.

* لافيجري شارل (1825-1892)م: كاردينال فرنسي رئيس أساقفة الجزائر، أسس جمعية الآباء البيض عام 1868، لها معاهد للتعليم في إفريقيا والشرق. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 489.

(3) Jean Suret Canal, op, cit, p81.

(4) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص 149.

2-2- نتائج وقرارات مؤتمر برلين .

لقد خرج المؤتمر بعد مناقشات مطولة بقرارات ونتائج ، كانت إفريقيا مسرحا لها، أين سارعت القوى الأوروبية الاستعمارية، المشاركة بتطبيق ما أقره المؤتمر، وذلك عن طريق مختلف الأساليب والوسائل تحت شعار "الغاية تبرر الوسيلة" ، كان من أهم نتائجها عمليات التقسيم العشوائي، والذي ظلت آثاره راسخة في الأراضي الإفريقية إلى يومنا هذا.

2-2-1- التقسيم الاستعماري لإفريقيا

لقد أعطى المؤتمر للدول الأوروبية حق إقرار اقتسام قارة أخرى وغزوها ولم يسبق في تاريخ العالم أن اعتقدت مجموعة من الدول في قارة ما، بأن من حقها عقد محادثات بشأن تقسيم إفريقيا واحتلالها، وهي الدلالة الاستعمارية الكبرى في انعقاد هذا المؤتمر⁽¹⁾.

فبعد وضع الدول المشتركة لأسس التقسيم في القارة وحددت مناطق نفوذها، انطلقت بعنف تتسابق لاقتسام مناطق النفوذ وتوزيع الإرث، وخاصة ما أطلق عليه "أرض بلا صاحب"، وما أكثر تلك الأراضي التي وضعها الاستعمار الأوروبي تحت هذا الشعار خاصة في إفريقيا لتحقيق مخططاتها⁽²⁾.

لقد دخلت بعد عملية التقسيم في حوزة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال، مناطق داخلية شاسعة وغنية، واندفعت كل من بريطانيا وفرنسا للتوسع والسيطرة في الشمال والشرق. [أنظر الملحق رقم: 03]

فبريطانيا عقب المؤتمر وزيادة على مستعمراتها في إفريقيا سارعت في جوان عام 1885 لتكوين محمية لها على ساحل النيجر، وامتدت في المنطقة الواقعة بين لاجوس* والكاميرون، ثم توسعت شمالا، وزادت توسعها نحو كينيا شرقا وفازت بجزء من الصومال وأوغندا⁽³⁾، ولما تولى

(1) ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص49.

(2) صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص45.

* لاجوس: عاصمة نيجيريا سابقا على خليج البنين، يعتبر مرفأ تصدير هام. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص488.

(3) George Padmare ,op, cit.p 291.

"ساليسبري" الوزارة البريطانية عام 1885 كان أول أعماله فتح المجال نحو التوسع شمالا من مستعمرة الكاب بإعلان الحماية البريطانية على بتشوانالاند، وقد انقسم أعضاء الوزارة البريطانية بشأن بتشوانالاند، حيث رأى فريق سرعة ضمها للإمبراطورية البريطانية خوفا من التصاق أراضي مستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية بأراضيها، وفريق رأى عدم ضمها لها لما تعاني منه بريطانيا من اندلاع للثورة المهدية في السودان، إضافة إلى ضمها جزء من روديسيا ونياسالاند* الواقعتين في شرق إفريقيا، وباسوتولاند** الواقعة في إتحاد الكاب جنوبا⁽¹⁾. [أنظر الملحق رقم: 04]

أما فرنسا وزيادة على استقرارها قبلا في كل من الجزائر وتونس ضمت المقاطعات التالية للإمبراطوريتها ونذكر موريتانيا، فولتا العليا***، السودان، غينيا والنيجر وساحل العاج وداهومي**** في إفريقيا الغربية، وضمت الصومال ومدغشقر، والغابون وإفريقيا الاستوائية على الساحل الشرقي، كما توجهت نحو الوصول إلى ممتلكاتها في بحيرة التشاد ضمن مخطط استعماري لبناء إمبراطورية لها من الأراضي المتصلة بالجزائر إلى الحدود من مستعمراتها في الكونغو⁽²⁾. [أنظر الملحق رقم: 05]

أما عن البرتغال فقد كانت قرارات المؤتمر هزيمة لها، حيث لم يترك لها المؤتمر إلا ميناءين صغيرين في شمال الكونغو، إلى جانب احتفاظها بمستعمراتها القديمة في موزمبيق

* نياسالاند: محمية بريطانية منذ 1891، نالت استقلالها عام 1964، وعرفت بمالاوي. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 172.

** باسوتولاند: محمية بريطانية تقع في جنوب إفريقيا، محصورة داخل إفريقيا الجنوبية، نالت استقلالها عام 1966، عرفت بلبوسوتو. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه، ص 504.

⁽¹⁾ جلال يحيى، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، سيطرة أوروبا على العالم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. ص 461.

*** فولتا العليا: مستعمرة فرنسية، تقع في غرب إفريقيا، نالت استقلالها عام 1960، عرفت ببوركينا فاسو. ينظر: محب الله جزماتي، مرجع سابق، ص 88.

**** داهومي: محمية فرنسية منذ 1894، تقع في غرب إفريقيا، نالت استقلالها عام 1960، عرفت بالبينين. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 329.

⁽²⁾ فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص 18.

على الساحل الشرقي وغينيا البرتغالية وأنغولا على الجهة الغربية للقارة، كما قامت بتنفيذ مشروعات جديدة واحتلال الموانئ الواقعة شمال مصب نهر الكونغو، لكن نشاطها انتهى بإنذار كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وطالبوها فيه، بالتنازل عن مشاريعها والتي أدت لامتداد الممتلكات البريطانية من الترнсفال* في جنوب إفريقيا حتى كاتنجا** شمالاً⁽¹⁾. [أنظر الملحق رقم:06]

وكذلك كان حال إسبانيا التي رغم انكماش نفوذها حافظت على مستعمراتها القديمة في ريودورو الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي، وكذلك أفني والصحراء الغربية، إضافة للجزر المجاورة للسواحل. [أنظر الملحق رقم: 07]

أما عن إيطاليا فسارعت لميناء عصب بأرتيريا الواقع على البحر الأحمر، وتعرضت لسلسلة من الخسائر أثناء محاولتها ضم الساحل الإثيوبي، ودخلت في معارك مع القبائل المحلية التي منيت بهزيمة منها في معركة عدوة*** عام 1896⁽²⁾. [أنظر الملحق رقم: 08]

وكان امتداد ألمانيا يشمل كل من الطوغو والكاميرون في إفريقيا الغربية، وكل جنوب غرب إفريقيا الممتد من أنغولا البرتغالية، إلى إتحاد جنوب إفريقيا، وكذلك تنجانيقا في الساحل الشرقي، وفي جوان عام 1885، وقعت ألمانيا اتفاقية مع الطوغو، وضعت فيها مناطق ملك الطوغو الواقعة على الساحل الغربي لإفريقيا، تحت الحماية الألمانية، والتي قامت بتنشيت نفوذها فيها، كما نجح الملك ليوبولد في الاستيلاء على المستعمرة الغنية والواسعة للكونغو في إفريقيا الوسطى⁽³⁾. [أنظر الملحق رقم: 09]

* الترنسفال: محمية بريطانية، إحدى مقاطعات إفريقيا الجنوبية، عاصمتها بريتوريا. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص173.

** كاتنجا: مدينة في الكونغو على نهر لولوا بورغ سابقا. ينظر : المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه، ص455.

⁽¹⁾ فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص18.

*** معركة عدوة: وقعت عام 1896، بين الايطاليين والحشيين، قادها إمبراطور الحبشة "منليك" وانتصر فيها على الإيطاليين. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه، ص659.

⁽²⁾ George Padmare ,op,cit.p 291.

⁽³⁾ Ibid,p 291.

2-2-2- معاهدات التقسيم الاستعماري

لعبت المعاهدات السياسية الأوروبية بعد المؤتمر دورا في تقسيم إفريقيا وبسط النفوذ الأوروبي على كامل أراضيها، وتمكنت بواسطتها زيادة على ما استولت عليه عقب المؤتمر من احتكار الأراضي الباقية من خلال اتفاقيات سرية ومعاهدات ثنائية بين الدول، وكان أول تطبيق لنظرية مناطق النفوذ في إفريقيا هي المعاهدة الأنجلو-ألمانية في 29 أبريل 1885 والتي حددت مناطق نشاط الدولتين في بقاع معينة من إفريقيا، ونفس الدولتين وقعتا على معاهدة تعيين الحدود في 1 نوفمبر 1886، والتي وضعت زنجبار ومعظم الأراضي التابعة لها وكذلك كينيا وأوغندا وروديسيا الشمالية وبوتشوانالاند داخل منطقة النفوذ البريطانية، وضمنت ألمانيا نفوذها السياسي في شرق إفريقيا بكسرها لاحتكار بريطانيا في المنطقة⁽¹⁾.

وجاءت معاهدة هيليجولاند* الشهيرة عام 1890 والتي أتمت التقسيم الشامل لشرق إفريقيا وقد أقرت المعاهدتان الأنجلو-ألمانية والمعاهدة الأنجلو-إيطالية عام 1891 بوقوع أعالي النيل في منطقة النفوذ البريطاني، كما سلمت المعاهدة الفرنسية-البرتغالية وكذلك المعاهدة الألمانية البرتغالية عام 1886، والمعاهدة الأنجلو-برتغالية عام 1891 بنفوذ البرتغال في أنغولا وموزمبيق، والتي عينت حدود منطقة النفوذ البريطاني في وسط إفريقيا⁽²⁾.

كما لا ننسى المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا ودولة الكونغو الحرة عام 1894 والتي رسمت حدود دولة الكونغو الحرة، بحيث صارت بمثابة منطقة عازلة بين الأقاليم الخاضعة لفرنسا ووادي النيل ووفرت لبريطانيا ممرا يصل بين الكاب والقاهرة ابتداء من أوغندا عن طريق بحيرة تتجانيقا، أما عن المشكلات الإقليمية ونزاعات الحدود التي تظهر بين الدولتين فكانت تعين ببعض الحدود الطبيعية أو بخطوط الطول والعرض⁽³⁾.

⁽¹⁾ Sir Edward Hertslet, The Map Of Africa By Treaty, Published By Torgotten, 1894, p596.

* هيليجولاند: جزيرة ألمانية في بحر الشمال أمام مصب الألب، قاعدة بحرية هامة في الحرب العالمية الثانية. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 597.

⁽²⁾ ibid, p620.

⁽³⁾ ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص 53.

2-2-3- الاحتلال العسكري

في عام 1890 انعقد مؤتمر بروكسل ببلجيكا والذي جددت فيه الدول الأوروبية تأييدها لقرارات مؤتمر برلين لعام 1884-1885، ولكن ذهب هذا المؤتمر إلى أبعد من ذلك حيث وضعت إفريقيا على طاولة المفاوضات وزاد من عملية تقسيمها إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية، وزادت حدة الصراع فيها وتحول قرار الاحتلال الفعلي إلى واقع، وكانت فرنسا أنشط الدول في إتباع سياسة الاحتلال العسكري، فقد زحفت من أعالي نهر النيجر إلى أدناه وحاربت قبائلها حتى الموت في سبيل تحقيق مصالحها، ونجحت في كسر المقاومة الشهيرة التي واجههم بها ساموري توري* Samory Toure عام 1898، وواصل الفرنسيون زحفهم في سائر غرب إفريقيا، واستولوا على ساحل العاج، وعلى ما أطلق عليه فيما بعد بغينيا الفرنسية، أين أنشأوا مستعمرات بها عام 1893، كما عززت مواقعها في شمال إفريقيا وغزت مدغشقر كلها، وكان الجانب البريطاني هو الآخر يفرض نفوذه بقوة الاحتلال العسكري، وبدأت عملية الاحتلال انطلاقا من ممتلكاتها الساحلية في ساحل الذهب، وغزوها لجنوب نيجيريا التي ضمنت سيطرتها عليها كلية عام 1900⁽¹⁾.

أما في شمال إفريقيا فظلت بريطانيا تنتظر حتى عام 1898 لغزو السودان، وكانت زنجبار هي القاعدة التي انطلق منها غزو البقية الباقية من إفريقيا الشرقية البريطانية، وكانت آخر حروب التقسيم هي التي قادتها بريطانيا ضد البوير** في جنوب إفريقيا في عامي (1899-1902)⁽²⁾.

كما شن ليوبولد حربا على عرب الكونغو ولم يتسن إخضاعهم إلا بعد ثلاث سنوات من 1892 إلى 1895، وكانت إيطاليا قد احتلت المناطق الساحلية لبرقة وطرابلس في ليبيا عام

* ساموري توري: من الزعماء الأفارقة الذين أعلنوا الجهاد ضد الوثنيين ثم الفرنسيين، كون إمبراطورية إسلامية من قبائل المادنجو، توفي عام 1900. ينظر: محمود شاكر، مرجع سابق، ص 94.

⁽¹⁾ ألبير أدوا بواهن ، مرجع سابق، ص 53.

** البوير: اسم عرف به المستعمرون الهولنديون في إفريقيا الجنوبية، الذين أنشأوا بها دولتي:الأورانج والترنسفال عامي(1836-1852).ينظر:المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق،ص144.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 53.

1911، واستطاع المغرب الحفاظ على استقلاله حتى قضت عليه إسبانيا وفرنسا في عام 1912، وبحلول عام 1914 لم يكن قد بقي في إفريقيا من دول مستقلة سوى ليبيريا وإثيوبيا⁽¹⁾. [أنظر الملحق رقم: 10]

2-2-4- آثار التقسيم على إفريقيا

أ- التجزئة الاستعمارية لإفريقيا

قسم الامبرياليون الأوروبيون خريطة إفريقيا فيما بينهم عقب المؤتمر، متكرين في ثياب الإحسان ومعرين جميعا عن رغبتهم في أن يجعلوا أهل هذه البلاد ينعمون بمزايا المسيحية والتجارة، والتي لم تعرفها إفريقيا منذ ظهورهم⁽²⁾، فقد ظهر الغزو الإمبريالي كقوة وحشية تستهدف حصرا وضع يدها على ثروات القارة الطبيعية، واستغلال شعوبها أبشع استغلال فالدول الاستعمارية المتخصصة بالتهب، قد جزأت إفريقيا منذ مؤتمر برلين ثم تقاسمتها فيما بينها، واستقرت على أراضيها بعيدا عن حدود عواصمها⁽³⁾.

لقد كانت التجزئة الاستعمارية عميقة الأثر على الإفريقيين، قامت على إثرها نحو 40 وحدة سياسية في إفريقيا، وذلك دون الاعتبار للتجمعات الإثنية فيها، حيث جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية عن إفريقيا التابعة لهيئة الأمم عام 1962 أنه: « لا توجد مناطق أخرى في العالم، بها هذا العدد الكبير والهائل من الدويلات الصغيرة » ، فبريطانيا وحدها عملت على تجزئة ما استولت عليه من إفريقيا إلى 14 جزءا، وكذلك فعلت فرنسا⁽⁴⁾.

ولم يكن الأوروبي على دراية بالأقاليم والسكان ولا بحدود انتشار القبائل والممالك، والتي كانت نتيجته، أن وجدت قبيلتين مختلفتين تخضعان لإدارة واحدة، وما تقبله قبيلة واحدة ترفضه الأخرى، وأصبح الشعب الواحد يخضع لإدارتين ولغتين مختلفتين، ففي الكونغو على سبيل

(1) ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص53.

(2) ريتشارد جيسون، حركات التحرير الإفريقية: النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، ترجمة: صبري محمد حسن، مراجعة: حلمي شعراوي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002، ص179.

(3) أحمد سيكوتوري، إفريقيا والثورة، ترجمة: مجموعة مختصين، مراجعة: أديب اللجمي، 1968، ص16.

(4) أمين اسبر، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق، بيروت، لبنان، 1985، ص88.

المثال وجدت أربع لغات رئيسية، وفي نيجيريا وجدت ثلاث لغات كبرى، وهذا فضلا عما هو موجود من حوالي 45 لغة صغرى أخرى⁽¹⁾.

ب- مشكلات الحدود الاستعمارية

ومن عيوب هذا التعدد عرفت إفريقيا أبرز مشكلات الحدود، والمعروف أن الدول الاستعمارية، لم تراعى الوحدة الإقليمية التي يعيش عليها جمع من الأفارقة، ولم تراعى أيضا العوامل الجغرافية أو الوحدة القبلية وحتى المصالح الاقتصادية، بل لعب العامل الفردي دورا رئيسيا في تحديد الوحدات السياسية في القارة، حيث تعتبر الحدود السياسية بين الدول الإفريقية من النوع الذي يطلق عليه الحدود الفلكية المتمثلة في خطوط مستقيمة تتمشى مع خطوط الطول والعرض، وهي أسوأ أنواع الحدود التي واجهت الدول بعد استقلالها⁽²⁾.

وإذا نظرنا إلى الوحدات السياسية نظرة فاحصة، نجد أن غينيا تعتبر جزءا من السنغال وفولتا العليا وحدة اصطناعية، وهذا ما حدث لها من تغيرات جذرية في حدودها، حيث أقتطع أكثر من مرة أجزاء منها ووضعت شرقا وغربا، وكذلك الطوغو وحدة اصطناعية، أهلها يشبهون سكان البلاد المجاورة (ساحل الذهب، غانا، داهومي) وأقسامها الجغرافية هي أقسام جيرانها⁽³⁾.

كما نجد أن رواندا وأورندي لا يمكن أن تمثل وحدة بذاتها، وهي ليست جزءا من الكونغو بل هي تابعة لتتجانيقا، ويعتبر شمال تتجانيقا، الوحيد الذي ينتمي إلى كينيا وأوغندا، بينما جنوبها أقرب إلى مالاوي وتنزانيا، وهذا الذي يجعلنا نقول بأن التقسيم كان يخدم مصالح الاستعمار، التي نتجت إثر السباق بين ألمانيا في الشرق وفرنسا في الغرب وبريطانيا في وسط إفريقيا⁽⁴⁾، وزيادة في السيطرة الاستعمارية على إفريقيا، مارس الاحتلال دوره في الوقيعة بين الوحدات والكيانات العرقية والإثنية التي أنشأها، ترسيخا لمبدأ " فرق تسد" والذي خلف مواريث

(1) أمين اسبر، مرجع سابق، ص 88.

(2) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص 128.

(3) عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، دار المحامي للطباعة، الأردن، 1970، ص 62.

(4) المرجع نفسه، ص 62.

سلبية الأثر في علاقات الجماعات الإفريقية مع بعضها البعض⁽¹⁾، والتي أسفرت عن ظاهرتين بعد الاستقلال هما الانقلابات والحروب الأهلية، وإلى جانب تفتيت البنية الاجتماعية، ظلت إفريقيا تحت وطأة العجز، الذي مس جميع المجالات وبقي اقتصادها مندمجا في بنية الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، واتخذ ذلك طابعا ليس من مصلحة إفريقيا، مما يجعلها تابعة للبلدان الرأسمالية الكبرى، والتي عملت بكل وسائلها على تحجيم القدرات الإفريقية، لتواصل هي الأخرى في نفس الوقت على نهب الثروات الإفريقية⁽²⁾.

2-2-5- تقييم نتائج مؤتمر برلين

تضاربت الأقوال حول هذا المؤتمر ومدى ما حققه من نجاح ، بل ومدى قانونية القرارات التي اتخذها، وإذا حاولنا تقييم مؤتمر برلين (1884-1885) سنجد أنه كان مؤتمرا استعماريًا عقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار، لإقرار الوضع القائم في إفريقيا وتنظيم ما بقي من أراضي القارة.

لقد كان انعقاد المؤتمر لتنظيم التجارة في حوض الكونغو ولإقرار حرية الملاحة في النيجر، ووضع مبادئ عامة لمنع اصطدام القوى الاستعمارية بعضها ببعض، ولذلك فهو يعتبر عملا دوليا لتنظيم السلب والنهب في القارة الإفريقية⁽³⁾.

كما أضفى المؤتمر الشرعية الدولية لالتهام القارة، على اعتبار أنهم لا وجود لهم في نظر القانون الدولي، وجدير بالذكر أنه عند عقد المؤتمر لم يمثل الأفارقة أي مندوب، إنما تركت شئون إفريقيا ومصيرها الغامض في يد الدول الأوروبية، وقد ترتب على النص الأخير من المؤتمر الداعي للاحتلال الفعلي بأن كل دولة أرسلت تجارتها وشركائها وجواسيسها ليجوبوا أفريقيا وليحصلوا على توقيع أو بصمة الزعماء أو الرؤساء الأفارقة وعلى معاهدات الحماية،

(1) محمد عاشور مهدي، التحولات السياسية في القارة الإفريقية وتأثيراتها السلبية، مجلة قرارات إفريقية، العدد 13، 2012. ص 02.

(2) عبد العزيز الكلوت، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1992. ص 109.

(3) إلهام محمد علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914، دار الميرخ للنشر، الإسكندرية، مصر، 1988. ص 73.

وخلال الخمسة عشر سنة التالية لعقد المؤتمر كانت أفريقيا قد تم تقسيمها بين الدول الأوروبية وتم رسم الحدود وتعيين الفواصل السياسية بين حكم رجل ابيض وحكم رجل ابيض آخر⁽¹⁾.

وبعد المؤتمر كان مجرد وصول التجار والإرساليات التبشيرية هو الخطوة الأولى للاستعمار، لأنه يتبع ذلك تكوين شركات أو فرض حماية، أو فرض السيطرة السياسية، أو الاقتصادية، وعلى رفع العلم الذي أدى إلى تقرير مصير أقطار وأمم⁽²⁾.

وإذا حاولنا معرفة آراء الكتاب الغربيين حول المؤتمر ومدى ما حققه من نجاح نجد أن "إميل باننج" Emile Banning سكرتير الملك ليوبولد في تقييمه للمؤتمر رأى بأنه قد حقق هدفين رئيسيين:

- أقر المؤتمر قيام دولة حرة كبرى في قلب أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب، بينما من الناحية السياسية بعيدة، عن المنافسات الدولية، كما وضع المؤتمر أسس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية في القارة.

- ثبت المؤتمر مبادئ الحرية والمنافسة بين الدول الأوروبية كما أتاح الفرصة لتقسيم القارة شمال وجنوبي خط الاستواء بطريقة سلمية دون سفك الدماء ولا خلافات طاحنة كتلك التي صاحبت استعمار الأمريكتين.

- أعظم ما حققه المؤتمر الدور الذي عهد به لبلجيكا في حمايتها للسلام بهذه المنطقة، فدولة الكونغو التي أقر المؤتمر وجودها تعتبر من وجوه كثيرة حلقة وصل وجسر تنتقل عليه أوجه النشاط المختلفة إلى كل المستعمرات.

ونلاحظ مما سبق أن رأي "باننج" فيه الكثير من المغالطات والروح الاستعمارية فبالنسبة لدولة الكونغو الحرة لم تستمر تحمل هذه الصفة طويلا فقد أصبحت في عام 1908 مستعمرة بلجيكية⁽³⁾، وكان القرار الإنساني الوحيد الذي اتخذه المؤتمر هو المتعلق بمحاربة تجارة الرقيق ومع ذلك فإن حوض الكونغو كما ظهر فيما بعد أصبحت تمارس فيه أبشع أعمال الوحشية في

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص 151.

(2) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص 73.

(3) المرجع نفسه، ص 74.

تاريخ الاستعمار، كما حاول المؤتمر أن ينظم العلاقات بين الدول الاستعمارية على أسس قانونية محددة لكن نرى فيما سبق أن المؤتمر نجح في أن يدفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة، حيث سارعت الدول الأوروبية لتحقيق مطامعها في إفريقيا وعليه لم تمض إلا فترة قصيرة حتى كانت معظم القارة، قد وقعت تحت نير الاستعمار الأوروبي⁽¹⁾.

ومما سبق نجد أن التنافس الاستعماري الأوروبي في إفريقيا، أدى إلى ضرورة التعجيل بعقد المؤتمر، حيث اختلفت المصالح الأوروبية في إفريقيا ولم تكن من مصلحة أي دولة أن تبقى الأوضاع التنافسية على حالها، خاصة لما تبدى للبعض أطماع غيرها في المنطقة، وقد جاء المؤتمر بدعوة كل القوى الاستعمارية التي أثارت ضجة في إفريقيا، أين وضح النقاط الكبرى التي كانت محل التدافع عليها، وقد انتهى المؤتمر بالموافقة على الخطوط العريضة التي تم رسمها بين الدول حتى لا تؤدي إلى مزيد من الصدامات مستقبلا، وقد عمل المؤتمر على تجزئة إفريقيا وتقسيمها نهائيا إلى عدة وحدات سياسية، أين أصبح أبناء الشعب الواحد في ظل سيادة استعمارية لم تراعي انتماءاته القبلية ودون مراعاة للولاءات التقليدية التي يخضع لها وخرجت إفريقيا في ظل هذه السياسة الأوروبية محملة بالنزاعات الإثنية ومشاكل الحدود ، ومما سبق سنلقي الضوء على نقطة هامة أثارتها قرارات مؤتمر برلين والتي ستكون محور نقاشنا في الفصل الثالث، وهي مدى قانونية القرار الذي اتخذته المؤتمر بشأن إقراره لدولة الكونغو الحرة ومدى تأثير ذلك على المنطقة برمتها، والذي أدى إلى وضع مصير شعب إفريقي في يد الاستعمار، لتصبح الكونغو حكرا شخصيا وملكية فردية تحت ظل الاستعمار البلجيكي.

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص151.

الفصل الثالث: الكونغو قبل وبعد انعقاد

مؤتمر برلين الثاني

(1885-1884)

أولاً: البعثات الكشفية والأطماع الاستعمارية في الكونغو

تعتبر قضية الكونغو من القضايا المهمة التي انعقد بسببها مؤتمر برلين لعام (1884-1885)، إضافة إلى جملة من الأسباب التي نعدها ثانوية مقارنة بها، أين كان الكونغو محل نزاع شديد بين الدول الأوروبية ، وقد أشرنا فيما سبق، كيف أن المؤتمر أولى أهمية كبرى لمناقشة مشكلة الكونغو، وقد أفضى في نقاشاته على الإقرار والاعتراف الصريح بقيام أول مستعمرة داخلية ممثلة في الكونغو البلجيكي، والذي يقودنا للبحث عن أهمية المنطقة التي جابتها الكشوف الاستعمارية، في محاولة منها لكشف القناع عن ثرواتها، ومن ثم استغلالها، وعلى معرفة سياسة ليوبولد بعد المؤتمر في تسييره لمستعمرته الجديدة، وصولاً إلى الاستعمار البلجيكي الذي حل محله، وفي ذلك كله نحاول تلمس مواطن التأثير الذي مارسها هذا القرار الاستعماري ونتائج على منطقة الكونغو وأهلها.

1-1- البعثات الكشفية الأوروبية في الكونغو

1-1-1-لمحة تعريفية حول الكونغو

أ-الموقع الجغرافي

سمي الكونغو البلجيكي نسبة للدولة التي استعمرته وهي بلجيكا، تبلغ مساحته تقريبا المليونين من الكيلومترات المربعة، أي حوالي ثمانين ضعفا لحجم بلجيكا التي تتحكم في مصيره وتستنفد موارده، ويطل الكونغو على المحيط الأطلسي بساحل يمتد عشرين ميلا يقع غالبه شمال نهر الكونغو، الذي يعتبر أطول نهر في أفريقيا كلها⁽¹⁾، ويحد الكونغو من الجنوب مستعمرة أنغولا البرتغالية، ومن الشمال مستعمرة كابيندا* البرتغالية أيضا، ومن الغرب الكونغو الأوسط الداخل في المجموعة الفرنسية، ويمتد خليج الكونغو في القارة داخلا بمصب النهر

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، القاهرة.ص74.

* كابيندا: منطقة في إفريقيا شمالي مصب نهر الكونغو. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص447.

الكبير، وينقسم إلى جزأين رئيسيين، الشطر الأول هو نهر الاوبانجي الذي يستمر حاجزا مع حدود الكونغو الفرنسي وإفريقيا الوسطى، حتى الحدود من السودان، والشطر الثاني هو نهر لوالابا* الذي ينحرف نحو جنوب الشرق مخترقا مدينة ستانلي فيل حتى يصل إلى منطقة كانتغا في الجنوب، ويحد الإقليم من الشرق مجموعة المستعمرات البريطانية في اوغندا، وتتجانيا وروديسيا الشمالية⁽¹⁾.

أكثر إفريقيا الكونغولية مغطى بغابات كثيفة، وتسير فيها مجاري مائية عديدة صعبة الاجتياز في فصل الصيف، ويغلب على الكونغو المناخ الاستوائي الذي يسود معظم أراضيها وأمطاره وفيرة في الشمال وكذلك الوسط، وتسود الغابات الاستوائية الرطبة معظم حوض الكونغو⁽²⁾.

ويعتبر نهر الكونغو من أكثر أنهار العالم انتظاما، ويسمى "زيري" أيضا وهو نهر عظيم عرف عنه شدة هوله وعنف جريانه، وهذا الذي جعل الأهالي يسمونه بعدة تسميات كالمبتلع والمغرق ونحو ذلك⁽³⁾، ويغطي النهر نسبة 12% من مساحة القارة ممتدا عبر تسعة دول ويمثل نسبة 32% من مصادر المياه المتجددة في إفريقيا أكثر منها في نهر النيل⁽⁴⁾.

كما أن الشبكة المائية في الكونغو من أنهار وروافد تتألف من مقاطع نهريّة غير متناسبة ومفصولة عن بعضها بمجموعة من الانخفاضات والمرتفعات، ويغص الحوض بالمياه الكثيرة جراء البحيرات والمستنقعات والأنهار القوية، كما تكثر فيه الأشجار ما يجعل الرطوبة والظل

* لوالابا: إسم يحمله نهر الكونغو عند منبعه، ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه، ص495.

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص74.

(2) سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في إفريقيا، إدارة الصحافة برابطة العالم الإسلامي، السعودية، 1405هـ. ص225.

(3) مؤلف مجهول، مجاهل إفريقيا، تعريب: المعلم شاكر شقير، مطبعة القديس جورجيس، 1885. ص13.

(4) حلمي شعراوي، نهر الكونغو ونقص مياه النيل، جريدة الميدان، العدد2764، السودان، 2013. ص05.

يخيمان في كل مكان، ويغطي السهل في الجنوب جميع الهضاب التي تمتد ما بين نهر الكونغو والزامبيزي ومنطقة كاتانغا⁽¹⁾. [أنظر الملحق رقم:11]

ب- التركيبة السكانية

يتكون سكان الكونغو من أكثر من مائتي مجموعة عرقية، معظمها من قبائل زنوج البانتو، وهم مجموعة واحدة بلهجات متعددة، ويتميزون بصفات الزنوج، أيضا تتكون من الشعوب النيلية، أو زنوج النيل، ويتميزون بكون أجسامهم نحيفة وقامتهم لا تتجاوز 1.90 سم أما بشرتهم فشديدة السواد⁽²⁾، ويوجد أيضا قبائل الأزندي والأقزام وهم من أقدم سكان القارة يعيشون حياة بدائية ويحترفون الصيد والرعي، ويتميزون بقصر القامة ومتوسط الطول بينهم 1.40 سم، وبشرتهم داكنة وغلاظ الشفاه، وكذلك يوجد فيها جماعات مهاجرة من سواحل شرقي إفريقيا، وقد تعددت اللغات واللهجات فيها على إثر هذه المجموعات القبلية مثل اللينجالا في الكونغو والتشيلوبا في كاساي* وغيرها من اللغات المحلية⁽³⁾.

وكانت التجمعات السكانية أقوى منها في الهضاب، وانضمام القرى إلى بعضها أمر مألوف بينهم كأن تتحد أقسام القبيلة المختلفة وينضم أفرادها تحت لواء زعيم واحد، أما الكثافة السكانية فكانت ضئيلة، ورغم ذلك ضمت عددا كبيرا من الحضارات، وكانت ضفاف الأنهار وحدها من تعج بالسكان باعتبار أن النهر يسمح بالتنقل من أرض لأخرى لزراعتها، كما كانت القناة المتفرعة عن نهر الكونغو قناة صالحة للملاحة ولا تنقطع الحركة التجارية بها، أما عن المواد المتاجر بها فكانت العاج، البلح الزيتي، والكاوتشو، ويوجد في الكونغو عدة ممالك

(1) دنييس بولم، الحضارات الإفريقية، ترجمة: علي شاهين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1974. ص108.

(2) عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، دار الكتب الوطنية، ليبيا. ص113.

* كاساي: نهر في الكونغو، وهو من روافده. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص451.

(3) محمد أحمد عقلة عبد علي الخفاف، جغرافية القارات، دار الكندي، الأردن، 1998. ص109.

كمملكة "لوانغو" التي تقع في مصب نهر الكونغو، ومنذ القرن 15 خضعت هذه المملكة إلى الحاكم "مانلي كونغو" الذي امتدت سلطته من الشمال إلى أعالي نهر الزامبيزي في الجنوب الشرقي، وفي الشرق من مملكة "لوانغو" والشمال الشرقي من الكونغو، تواجدت مملكة "أسنيكا" التي سكنتها قبائل "الباتيكي" و"البياكا"، وظلت الوحدة الاجتماعية المعترف بها في الكونغو هي القبيلة والعشيرة وكانت القرية أو التجمعات السكنية غالبا لا تستقر في مكان معين، حيث لا تخضع لسلطة عليا غير سيد قبيلتها، ومن هنا تأتي صعوبة تقسيم البلاد على أساس جغرافي إلى أقاليم معينة⁽¹⁾.

1-1-2-الرحلات الكشفية الأوروبية

ظلت الكشوف الجغرافية في إفريقيا هي سبيل الأوروبيين في معرفة خيراتها، وما تزرع به من ثروات، كما كانت ذات أهمية قصوى في التغلغل داخل القارة ، وكان أول اتصال أوروبي في الكونغو للبرتغاليين منذ القرن 15م، والذين ظهرت كشوفهم الأولى في غرب إفريقيا، وكان البرتغالي ديجو كام Diogo Cam أول مكتشف وصل عام 1485 إلى مصب نهر الكونغو لكنه لم يستطع التوغل بعيدا في النهر، لصعوبة التنقل في ضفته، لكن البرتغاليين ظلوا يلحون في محاولة الكشف داخل الكونغو⁽²⁾، حيث اتصلوا بملوكها الذين كانوا يقيمون على بعد مسافات معينة من داخل القارة، وقد استعان البرتغاليون في اتصالهم بالممالك الكونغولية بالرهبان، وبدأوا في كسبهم بالهدايا، والذي انتهى بالتقاهم بين البرتغاليين وملوك الكونغو، ورغم تلك الهدايا التي كانوا يقدمونها أخذ البرتغاليون أغلى خيرات إفريقيا وهو الرجل الإفريقي نفسه⁽³⁾.

(1) دنيس بولم، مرجع سابق، ص112.

(2) المرجع نفسه، ص112.

(3) المرجع نفسه، ص112.

بقي تركيز البرتغاليين في جمع الرقيق ولم يتحولوا إلى الاهتمام بالعاج والفضة والنحاس إلا فيما بعد، ولكن هذه المعادن لم تكن وفيرة فظلت تجارة الرقيق تجارتهم الرئيسية، وكان طلبهم للرقيق لا ينتهي من أجل العمل في المناجم والمزارع في جزر الهند الغربية وأمريكا لكن العلاقات ساءت فيما بعد بين البرتغاليين وملوك الكونغو منذ 1539، حيث سعت البرتغال لاحتكار الكونغو وموارده، فزادت سيطرة البرتغاليين على هذه المنطقة، كما زادت العمليات الحربية فيها حتى سيطروا عليها سيطرة كاملة⁽¹⁾.

وقد زاد اهتمام أوروبا بالكشوف الجغرافية منذ القرن 19م، نظرا لأهمية الكشوف التي تجعل من الأرض المكتشفة ملكية وثروة خاصة بالنسبة للدولة المكتشفة، وعندما وقف الأوروبيون على خيرات إفريقيا وثرواتها الطبيعية الضخمة، اشتد اهتمامهم بها، فقصّدوا استغلالها لمصالحهم الذاتية، وعليه نظمت الدول الأوروبية سلسلة من الرحلات الاستكشافية للتعرف على مجاهل إفريقيا⁽²⁾.

فسارعت كل دولة ببعث مستكشفيها في أنحاء القارة وخاصة بريطانيا، حيث أرسلت الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية الكابتن كامبيرون إلى منطقة الكونغو، محاولة منه ليكون أول من يتوغل في نهريه، والذي وصل إلى زنجبار، ومنها اندفع نحو المناطق الداخلية من القارة حتى وصل إلى نهر اللوالابا، ونجح كامبيرون في عقد عدة معاهدات مع الحكام الوطنيين في منطقة الكونغو الأدنى، وفي عام 1875 عاد إلى بلاده، وأشار إلى أهمية المنطقة وثروتها الطبيعية، والتي شجعت كبار الشخصيات في بريطانيا، لإرسال البعثات التنصيرية والكشفية إلى المنطقة⁽³⁾.

(1) جلال يحيى، مرجع سابق، ص 140.

(2) خضر مصطفى النيجيري، التبشير والاستعمار في نيجيريا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1978-1979. ص 29.

(3) إلهام محمد علي ذهني، وثائق، مرجع سابق، ص 173.

كذلك شارك في هذا التشجيع كبار رجال الصناعة الذين خصصوا أموالاً للبعثات الكشفية والتنصيرية في أعالي حوض الكونغو، وتأكد أن وصول كامبيرون إلى نهر اللوالابا سيفتح الفرصة للبعثات المسيحية للعمل في المنطقة، ولكن رغم ذلك لم تستطع هذه الكشف معرفة نهر الكونغو معرفة مطلقة، ويرتبط اكتشافه الفعلي باسم الملاح ستانلي الذي ذاع صيته بعد الرحلة التي قام بها عام 1869 للبحث عن دافيد لفنجستون* David Iefengeston، والذي كتب عام 1795 عن الثروة التي يعج بها النهر محاولاً إثارة اهتمام الشعب البريطاني بالكونغو قائلاً: "يمكنني أن أصور لكم إن نهر الكونغو، بالرغم من الشلالات التي تعترضه، يمكن أن يستوعب كل المرور النهري داخل القارة، وإن هذا النهر هو أعظم طريق مائي في القارة الإفريقية"⁽¹⁾.

وقد كلفت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن ستانلي عام 1874 بأن يقوم بالرحلة الكشفية في الكونغو لتحقيق ثلاث أغراض وهي:

-الطواف ببحيرة فيكتوريا** للتأكد من أنها المنبع الرئيسي للنيل في الجنوب، وأن المجرى المنبثق منها عند شلالات ريبون هو المخرج الوحيد لها.

-الطواف ببحيرة تنجانيقا للتأكد من أنها غير متصلة بمنابع النيل الاستوائية.

-الوصول إلى نهر اللوالابا وتتبعه لمعرفة إذا كان متصلاً بالنيل أم بالكونغو والوصول لمصب نهر الكونغو، وبهذا تعرف حقيقة المجاري المائية في وسط القارة⁽²⁾.

* دافيد لفنجستون: اسكتلندي الأصل انضم إلى جمعية لندن للتنصيرية عام 1838 ، عمل في جامعة جلاسجو، وتدريب على أعمال الزراعة والصناعة والتجارة ليقوم بنشاطه التنصيري ، ولكنه تراجع وفضل العمل في أفريقيا. ينظر: رؤوف سلامة موسى، مرجع سابق، ص948.

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ، مرجع سابق، ص33.

** بحيرة فكتوريا: بحيرة في إفريقيا الشرقية، ينبع منها نهر النيل. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص415.

(2) المرجع نفسه، ص34.

وبعد جمع ستانلي للمعدات اللازمة واطلاعه على رحلات المستكشفين وما كتبه الرحالة عن إفريقيا بدأ رحلته، وغادر بريطانيا في عام 1874 لزنبار، فوصل للشاطئ الجنوبي لبحيرة فيكتوريا، وأبحر بمحاذاة الساحل الشرقي للبحيرة، ووصل إلى شلالات ريبون، وشاهد المياه تتدفق للشمال فيما أطلق عليه نيل فيكتوريا، ودخل مملكة أوغندا وزار ملكها، وطاف ببحيرة فيكتوريا، واكتشف نهر كاجيرا الذي يصب في البحيرة من الغرب، وأثبت أن بحيرة فيكتوريا بحيرة واحدة ولا يخرج منها سوى مجرى واحد كبير وهو نهر كاجيرا، وهكذا حقق الهدف الأول من رحلته⁽¹⁾.

وفي مارس عام 1876 اتجه صوب بحيرة تنجانيقا، وتتبع شاطئها الشرقي حتى طرفها الجنوبي واندفع شمالا متتبعا شاطئها الغربي، وتأكد أنه لا يخرج منها أي مجرى يحتمل أن تكون له صلة بمنابع النيل، واتجه إلى الغرب لاكتشاف نهر اللوالابا، والتقى فيها بالزعيم العربي **حميد بن محمد المرجبي**، الذي اشتهر في كتب الرحالة بتيوتيب Tippo-Tip، والذي كان له نفوذ في منطقة بأعالي الكونغو، فاتفق معه نظير المال أن يرافقه لاكتشاف نهر الكونغو، وقد لاقى **ستانلي** الكثير من المتاعب في رحلته، ووصلت حملته إلى منطقة الشلالات التي عرفت باسم شلالات ستانلي، وذلك في جانفي عام 1877، ووصل في شهر مارس من نفس السنة إلى مدينة سميت ستانلي بول، ثم إلى الأدغال الواقعة غرب مصب الكونغو، وعاد عن طريق رأس الرجاء الصالح لزنبار، ومنها عاد لبريطانيا، واكتشف أن نهر اللوالابا متصل بالكونغو ويجري عبر إفريقيا إلى المحيط الأطلسي، وقد نشر **ستانلي** مشاهداته عن ذلك في مذكراته⁽²⁾.

لقد كانت رحلة **ستانلي** ذات أهمية بالنسبة إلى معرفة أصل موارد المياه في وسط إفريقيا وتحديد منابع نهر النيل، ونهر الكونغو الرئيسية، ورغم الأمراض التي أصابت رجال حملته

(1) جلال يحيى، مرجع سابق، 237.

(2) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص 35.

وصعوبات السير خاصة في أدغال إفريقيا، إلا أن اسمه لمع في تاريخ استكشاف القارة وتحديد المواقع فيها، بشكل سمح له بالقيام بأدوار جديدة عند تقسيم القارة⁽¹⁾. [أنظر الملحق رقم: 12] وعلى إثر هذه المجهودات الكشفية زاد نهم الأوروبيين على خريطة إفريقيا، وعملت على إثارة فضولهم وبدء اهتمامهم الاستعماري للاتصال بهذه القارة، والتي كانت مواردها ضخمة تكفي أطماعهم.

1-2- الأطماع الاستعمارية في الكونغو

1-2-1 -أطماع الملك ليوبولد

وضع الملك ليوبولد نصب عينيه هدفا هاما، وهو تكوين مستعمرة بلجيكية في الكونغو وكان بعيد النظر في حساباته، حيث أدرك الأهمية في قارة إفريقيا، وقد أعلن ذلك أمام البرلمان البلجيكي وبرر سياسته أن بلاده بلاد صناعية وتجارية، وأنه لم يعد أمامه مجال للتوسع في أوروبا، وأن الجهود التي يمكن الإفادة منها وتؤتي ثمارها، هي في القارة الإفريقية، ولذلك بث دعاية كبيرة عن القارة، ساعده في ذلك السياسي البلجيكي الشهير إميل باننج⁽²⁾.

ولكن آراءه لم تجد صدى عند أحد من مواطنيه، فقد كانوا يدركون أن موارد بلادهم المحدودة وقوتها الحربية، تقصر دون إبلاغ بلجيكا مرتبة أكبر من مرتبتها وقتذاك، ولا تستطيع أن تلقي بثقلها في ناحية من نواحي الصراع الدولي، لكن ليوبولد ظل يشجع بأفكاره دولته في استغلال ثروات إفريقيا، بمزيد من الجرأة حيث كان يقول: «إن مواردنا هائلة، وإنني لا أنسى شيئا إذا قلت إنه لا يمكن إحصاؤها ولا ينقصنا سوى الجرأة⁽³⁾»، وبدلا من أن يجد تشجيعا يتكافأ مع مكانته الاجتماعية، ارتسمت علامات الدهشة على وجوه الحاضرين، لأنهم كانوا يدركون أنها أقوال طائشة، من شخص لا يعرف حقيقة بلاده، ورغم ذلك عاد مرة أخرى ليعلن

(1) جلال يحي، مرجع سابق، ص 238.

(2) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص 173.

(3) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 143.

أمام البرلمان في 18 أبريل عام 1860، رغبته الصريحة في وجوب انصراف بلجيكا للاستعمار، لكن كسابقتها، لم يلق كلامه اهتمام الحضور، ولم يكن لليوبولد أي خطط معينة لاستعمار إفريقيا، وعند اعتلائه العرش عام 1865 اتجه ببصره للصين، ثم عاد مرة ووضع أنظاره على جزيرة فرموزا*، وركز بصره من جديد على الفلبين، ولكنه سرعان ما انصرف عن هذا كله، حينما سمع برحلة ستانلي في إفريقيا، والذي جعله يتوجه بأنظاره إليها، ودعوته لجغرافي أوروبا لدراسة إمكانيات الاستفادة من هذه الفرصة في مؤتمر بروكسل⁽¹⁾.

1-2-2- انعقاد مؤتمر بروكسل 1876

جذبت جهود ستانلي في الكونغو في الفترة ما بين (1874-1877)، أنظار الملك ليوبولد الذي كانت دولته صغيرة وسلطاته الدستورية كذلك، وكان مغرماً بالاكتشافات والأشغال العامة، واستثمارات الأموال، فحاول الاستفادة من الاستعمار لصالحه الشخصي⁽²⁾، فجمع في قصره ببروكسل في سبتمبر عام 1876، ممثلين عن الدول الأوروبية من: بريطانيا، فرنسا، النمسا، وإيطاليا، وكذلك روسيا، لمناقشة أفضل الطرق للكشف عن إفريقيا وإدخال الحضارة فيها⁽³⁾.

كان الهدف من المؤتمر الكشف عن الأقاليم الواقعة في داخل إفريقيا، وخاصة الأقاليم الواقعة بين المحيطين الأطلسي والهندي، والكشف عن الأقاليم الشمالية والجنوبية بين حدود مصر والسودان في الشمال، وحوض الزمبيزي في الجنوب، كذلك إرسال المكتشفين لإقامة المحطات العلمية والطبية لتكون قاعدة للعمليات التوسعية، والعمل على القضاء على تجارة الرقيق المنتشرة في المناطق الداخلية، ووضع حد لها وإقامة مراكز لمراقبتها، وقد أسفر المؤتمر

* فرموزا: إقليم في شمال شرقي الأرجنتين، عاصمته فرموزا. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 420.

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 143.

(2) نور الدين حاطوم، تاريخ القرن 19 في أوروبا والعالم، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1995. ص 974.

(3) عبد العزيز كامل، قضية كينيا، دار القلم، مصر، 1961. ص 55.

عن تأليف الهيئة الدولية لكشف إفريقيا وإدخال الحضارة فيها، وتقرر أن تنشأ في كل دولة شعبة محلية تابعة لهذه الهيئة، وبعد الاتفاق على تأليف الشعب في كل دولة ظهرت صعوبة التعاون بين الدول الأوروبية، لروح التسابق التي ظهرت فيما بينهم، فبادرت بلجيكا في نوفمبر عام 1876 بتكوين الشعبة البلجيكية للجمعية، التي بدأت نشاطها بإرسال عدة بعثات للعمل في نقاط من إفريقيا، وتأسيس محطات فيها باسم الجمعية⁽¹⁾.

كما توجهت فرنسا هي الأخرى وأنشأت الشعبة الفرنسية، التي قاد حملتها المستكشف دي برازا، والذي كان نشاطه نواة لكشف فيما عرف بإفريقيا الاستوائية الفرنسية، وعلى إثر هذا التدافع، رفضت اللجنة البريطانية الاشتراك في أي نشاط يخرج عن النشاط الجغرافي العلمي وراحت كل من فرنسا وألمانيا تجهز رحلات خاصة بهم⁽²⁾.

وعند اجتماع الجمعية في العام التالي، وجدت أن معظم المشتركين فيها كانوا بلجيكيين وأموال الجمعية كلها كانت من جيب ليوبولد، وقرر المجتمعون إرسال حملة من سواحل زنجبار تتجه غربا لإنشاء محطة على شاطئ بحيرة تنجانيقا، وحملة أخرى إلى ساحل إفريقيا الغربي من أنغولا، ورفع علم الجمعية عليها، وأصبحت هذه المحطات بعد ذلك، مراكز للتبشير وإلغاء الرق تمهيدا لإدخال المصنوعات الأوروبية داخلها، وبعد كشف ستانلي لنهر الكونغو وعودته من رحلته في عام 1877، قام الملك ليوبولد باستدعائه إلى بروكسل، وتناقش معه فيما توصل إليه من كشوف في إفريقيا، ودعاه للعمل معه في مشروعاته التي سيعمل بها في الكونغو، لكن ستانلي تردد في قبول عرضه وتوجه إلى لندن آملا في إغراء بريطانيا، وأن ينجح في إقناعها لقبول إعلان الحماية على حوض الكونغو، لكن حزب الأحرار الحاكم لم يبد أي اهتمام بذلك⁽³⁾.

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص123.

(2) جلال يحيى، مرجع سابق، ص300.

(3) المرجع نفسه، ص301.

وفي نوفمبر عام 1878، تفرعت من الجمعية البلجيكية، لجنة تابعة لها أطلق عليها "هيئة دراسة الكونغو الأعلى"، وكلفت الهيئة **ستانلي**، للقيام بهذه المهمة والذهاب إلى الكونغو بهدف إنشاء محطات واستمالة القبائل في المنطقة، باسم الهيئة وعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع زعمائها، لاستغلال الأراضي الزراعية فيها، وفي 10 نوفمبر عام 1879، وصل **ستانلي** للكونغو وأسس محطة فيه باسم الهيئة عام 1880، ووفق في إنشاء 22 محطة على نهر الكونغو وفروعه، وعقد الاتفاقيات مع قبائلها وزعمائها الوطنيين، إلى جانب نجاحه في تأسيس مدينة ليوبولد فيل، وتم بناء طريق بري يوصل الساحل بمدينة **ستانلي بول**، لتجنب الشلالات التي تعترض مجرى النهر (1).

لقد كانت هذه الخطوات الناجحة ل**ستانلي** لها بالغ الأثر على الملك **ليوبولد**، الذي كشف عن أغراضه في الكونغو، وعن حقيقة الجمعية الدولية التي كان ظاهرها علميا، وسارع في تجريدتها من الصفة الدولية لتصبح ملكا بلجيكيا بحتا، وكان هدف **ليوبولد** من هذه الحملات هو الحصول على اعتراف بدولة الكونغو الحرة، ولذلك حاول إغراء رجال الأعمال البريطانيين بممارسة نشاطهم التجاري في المنطقة بكل حرية، وعمل على إقناعهم بأن تجارتهم ستكون أكثر أمانا تحت إدارته، مما لو كانت تحت إدارة البرتغال أو فرنسا، كما حرص في الوقت نفسه على ضرورة إقناع **بسمارك** بالاعتراف بدولة الكونغو الحرة، ونجح **ليوبولد** في مهمته وارتفع علم بلجيكا على بضعة مواضع في الكونغو، باسم شركة الكونغو العالمية (2)، وقد ترددت بريطانيا وفرنسا في الاعتراف بنشاط بلجيكا المنافس لهما في إفريقيا، وقتها لجأ **ليوبولد** إلى الرئيس الأمريكي **ماك آرثر*** بواسطة مساعي مستشاره المغامر **ستانلي**، وتمكن من الحصول

(1) أحمد نجم الدين فليجة، مرجع سابق، ص480.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص74.

* ماك آرثر دوغلاس (1880-1964)م: قائد أمريكي، هزم اليابان في المحيط الهادي عام 1945. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص513.

على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية عام 1884 باعتبار علم شركة الكونغو البلجيكية علما صديقا⁽¹⁾

1-2-3- أطماع الدول الأوروبية في الكونغو

على إثر المشاريع التي قام بها الملك ليوبولد، وإعلانه صراحة أطماعه في الكونغو ومحاولته استمالة القبائل المجاورة للكونغو، انتهت الدول الاستعمارية الكبرى، وأخذوا يبحثون للحصول على أجزاء في إفريقيا، فعقدت لأجل ذلك الاتفاقيات بين بعض الدول ضد ليوبولد لانتزاع الإقليم من سيطرته، وكانت أول خطوة لمحاولة انتزاع إقليم الكونغو من قبضة الملك قيام بريطانيا بالتفاوض مع البرتغال، من أجل القيام بعمل مشترك ضد مشروعه، فوصلت الدولتان في 26 فيفري عام 1884، إلى اتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في الاستيلاء على إقليم الكونغو جنوبا، على أن تكفل حرية الملاحة في كل من الكونغو والنيجر وأن تعمل الدولتان سوية للقضاء على تجارة الرقيق، وكانت بريطانيا ترى في الاعتراف بحقوق البرتغال في الكونغو، خطوة تمهيدية لفرض السيادة البريطانية عليه، فالبرتغال دولة صغيرة وضعيفة وليست منافسة قوية لبريطانيا⁽²⁾.

والمعروف أن البرتغال هي أقدم الدول الاستعمارية نشاطا في منطقة الكونغو، لكن إدعاءاتها في هذه المناطق لم تكن واضحة، ولم تؤيد باحتلال فعلي، بل ارتبطت مصالحها في هذه المنطقة لأربعة قرون بتجارة الرقيق فقط، والتي تم إلغاؤها رسميا منذ مؤتمر فيينا عام 1815، ورغم هذا استمرت البرتغال في ممارسة هذه التجارة، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تعملان على منع أي قوة تمارس العمل في تجارة الرقيق، من السيطرة على مصب نهر الكونغو⁽³⁾، أو الشواطئ المجاورة، وبذلك أصبحت الكونغو تمثل أرضا لا صاحب لها، تمارس

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص74.

(2) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص144.

(3) المرجع نفسه، ص145.

كل الدول الأوروبية التجارة فيها، في ظل من الحرية الكاملة، ومع اكتشاف الأوروبيين لوجود كميات ضخمة من المطاط والعاج وزيت النخيل في حوض الكونغو، بدأ نشاط الدول يتزايد وبدأت تهتم بالسيطرة على مناطق نهر الكونغو، وكانت الإدعاءات التي حصل عليها المستكشف دي برازا لصالح فرنسا، بالإضافة لإدعاءات ليوبولد مسئولة بشكل مباشر عن تلك الاتفاقية البرتغالية البريطانية -التي أشرنا إليها سابقا- وكانت بريطانيا تهتم بحرية التجارة أكثر من غيرها في ذلك الوقت، وكانت تسعى إلى عقد معاهدة مع البرتغال لأنها في ذلك الوقت كانت حليفة لها، وقد اهتمت أساسا بتسوية المشكلات الدولية في غرب إفريقيا، والتي كان حوض الكونغو يشغل جزءا كبيرا منها⁽¹⁾.

استمرت المفاوضات حول الكونغو بين الدولتين، وكان الخوف من نشاط فرنسا المتزايد هو المسيطر على الساسة البريطانيين، كما كانت البرتغال تخشى من نفوذ الدول الأوروبية خاصة قوات الملك ليوبولد، التي أخذت تعمل بنشاط في الحوض، ولهذا انتهزت الفرصة وفرضت نفوذها على الشاطئ الجنوبي للنهر، وكانت البرتغال تحبذ عقد اتفاق مع بريطانيا لأنها أقل طموحا من فرنسا، واستمرت المفاوضات حوالي 24 شهرا، نظرا للعديد من المشاكل التي واجهت هذه المباحثات الثنائية بين الدولتين، وقد انتهى الأمر بتوقيع الاتفاق البريطاني البرتغالي الذي قضى ببسط البرتغال نفوذها على حوض الكونغو⁽²⁾، وقد ساعد عقد هذه المعاهدة على التقارب الفرنسي الألماني رغم عدائهما السابق، أين اتفقتا على ضرورة عقد مؤتمر دولي للقضاء على المعاهدة بين بريطانيا والبرتغال، وإعادة الأمور لنصابها، وبالرغم من أن المعاهدة قد وقعت في 26 فيفري 1884، إلا أن إجراءات اعتمادها نهائيا من الهيئات التشريعية في الدولتين، لم تستكمل في ذلك التاريخ⁽³⁾، ويرجع ذلك لمعارضة الدول الأوروبية

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص 145.

(2) المرجع نفسه، ص 146.

(3) المرجع نفسه، ص 146.

وعلى رأسها فرنسا وهولندا، وألمانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل هذه الأجواء المشحونة دعي لعقد مؤتمر برلين عام (1884-1885) كمحاولة للدول الأوروبية للقضاء على المعاهدة البرتغالية البريطانية، التي تجعل الكونغو تحت سيطرتهم⁽¹⁾.

ثانيا: الكونغو في ظل قرارات مؤتمر برلين

1- 2- نتائج مؤتمر برلين على الكونغو

1-2-1- الاعتراف بمستعمرة الكونغو الحرة

كانت من نتائج مؤتمر برلين التي وافقت عليها الدول المختلفة، هي أن سلمت حوض نهر الكونغو الشاسع، إلى المنطقة الجديدة التي أطلق عليها دولة الكونغو الحرة، ووافقت على إدارة هيئة الكونغو الأعلى فيها، واعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بالكونغو الليوبولدية في نوفمبر عام 1884، وذلك خلال مدة عقد المؤتمر، وكذلك فعلت بريطانيا والنمسا، وهولندا وإسبانيا، وفرنسا، وروسيا، ثم السويد والنرويج، وبعد انتهاء المؤتمر بقليل اعترفت البرتغال والدانمارك، وأصبح ليوبولد بموافقة البرلمان البلجيكي يحكم بصفته الشخصية دولة مترامية الأطراف⁽²⁾. [أنظر الملحق رقم: 13]

وقد نصت قرارات المؤتمر على تعهد الجمعية بمراعاة حرية التجارة لجميع الدول، ومنع الاحتكار، وحماية الجمعيات التبشيرية والعلماء والمستكشفين، واقتصار رسوم التجارة على ما يلزم لصيانة الملاحة، وألا تزيد رسوم النقل لسد نفقات الإنشاء والتشغيل⁽³⁾.

ونتيجة لاعتراف المؤتمر بالمستعمرة الجديدة، تغيرت الخريطة السياسية للكونغو، حيث قسم الكونغو الواحد إلى جزأين بين الدول الاستعمارية، كما رسمت لها حدود توافق مصالح هذه

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص 146.

(2) عزيز عبد الله مظلوم، سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سانت كلمنتس، العراق، 2011-2012، ص 74.

(3) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 145.

الدول، فامتدت حدود بلجيكا نحو الشرق، ودخل في سيادتها ستون ألف نسمة، وفتحت الطرق التي كانت تمتد من الساحل الشرقي حتى نهر أوجيجي، وبحيرة تتجانيا إلى المحيط الأطلسي⁽¹⁾.

أما فرنسا فترك لها المؤتمر الضفة اليمنى من نهر الكونغو، بشرط أن تسترد أملاك الملك ليوبولد إذا تخلى عنها، وكانت مساندة بسمارك للملك ليوبولد، نتيجة تفضيله أن يرى دولة صغرى كبلجيكا تسيطر على مصبات نهر الكونغو، على أن تكون فرنسا أو بريطانيا المسيطرتين في المنطقة⁽²⁾.

وكانت الخطوة التالية للملك ليوبولد بعد إقرار المؤتمر له بمستعمرته الجديدة، هو عقد الاتفاقيات الثنائية، لتثبيت حدود دولة الكونغو منها: المعاهدة الفرنسية البلجيكية، والتي حددت فيها الحدود من الكونغو الفرنسي "برازافيل"، كما وقع اتفاق مع بريطانيا، تنازلت فيه بريطانيا للملك ليوبولد عن شريط من الكونغو، يمتد بين روديسيا وأوغندا، لكن المعارضة الألمانية والفرنسية حالتا دون ذلك لمصالحهما في المنطقة، فتراجعت بريطانيا حيالها عن الاتفاق⁽³⁾.

كما وقع الملك ليوبولد اتفاقا مع العرب، الذين سيطروا على مناطق أعالي الكونغو بزعامة محمد المرجبي، وكخطوة لتثبيت حدوده مع الدولة العربية، عمل الملك على الاعتراف بدولة المرجبي في عام 1887، ومنحه راتبا شهريا، وذلك للمحافظة على استقرار المنطقة والسماح للجيش البلجيكي بالمرابطة في منطقة شلالات ستانلي، لكن العرب في المنطقة لم يأتمنوا الجانب البلجيكي، بعد أن رأوا الشركة البلجيكية بدأت تحصن محطاتها في المنطقة ووضعها للضريبة على العاج، ولم يمض على هذا الاتفاق أربع سنوات، حتى بدأ العرب

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 146.

(2) جوزيف كي زيريو، تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة: يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1994 ص 719.

(3) المرجع نفسه، ص 723.

بالهجوم على إحدى المحطات وقتلوا ممثل الجمعية، وعشرة من الموظفين عام 1892، ومن جانبها قامت بلجيكا بحملة إلى كاتانغا، واجتذب البلجيكيون القبائل الرابضة في المنطقة ضد الدولة العربية والتي كانت نتيجتها التمكن من هزيمة المرجبي وأتباعه⁽¹⁾، وقد سعى ليوبولد كذلك، لعقد عدة اتفاقيات مع زعماء إقليم شابا، وإقليم كاتنجا الغني بالنحاس، أين تأسست فيه شركات لاستغلال معادنه، واتباع الملك مختلف الوسائل للسيطرة والنفوذ في المنطقة متناسيا الهدف الإنساني الذي نادى به⁽²⁾.

لقد أظهر الملك ليوبولد حيال الكونغو، شرها محموما لينال حصة من إفريقيا، وعمل في مستعمرته الجديدة، على الاستغلال التام لثرواتها، ما جعل الكونغو في ظل إدارته من أسوأ المستعمرات حكما، وشعبها من أسوأ الشعوب إظطهادا.

1-2-2-الكونغو تحت إدارة الملك ليوبولد

ابتلعت خزانة الملك الخاصة أثناء إدارته للكونغو الكثير من الملايين، وقام في هذه الفترة بمحاولة إنشاء العديد من الشركات التي تضمن لخزينته الكثير من الأموال، فأنشأ شركة للمشاريع الاستثمارية، وهي شركة الكونغو للتجارة والصناعة عام 1887، لكن البنوك بقيت مترددة في توظيف أموالها فيها، كما أنشأ شركة الكونغو للخطوط الحديدية عام 1889، وقد أكد ستانلي على أهمية هذه الشركة في المنطقة بقوله: « بدون خط حديد الشلالات، لا تساوي الكونغو بنسا واحدا »⁽³⁾.

وكان تمديد خط حديد الشلالات يتم في جو من العنف والعداء من طرف الأهالي والذي دشن افتتاحه بعد 9 سنوات من العمل، وكلف ذلك حياة 132 عامل من البيض و1800 من العمال الملونين، ويعتبر هذا العدد ضئيلا جدا بالنسبة للذين ذهبوا ضحايا تمديد الخط الحديدي

(1) أحمد نجم الدين فليجة، مرجع سابق، ص480.

(2) المرجع نفسه، ص480.

(3) جوزيف كي زيريو، مرجع سابق، ص815.

في الكونغو، وقد جعل ليوبولد الكونغو، ذات مردود كبير بالنسبة إليه، من خلال نهب خيراتها واستغلالها، حيث استدان لذلك أموالا طائلة من نقابة المصرفيين، وكان يحرص على تحقيق أرباح في أسرع وقت، وبدأ بنهب الكونغو في همة ونشاط، وقد بلغت أطماعه أن أصدر قرارا عام 1889 ينص فيها: "بأن كل الأراضي الخالية في الكونغو هي ملك لدولته"، وكان هذا القرار مخالفا للعادات والأعراف الإفريقية، حيث لم تكن في الكونغو أراض خالية، وهذا ما أكده رئيس الأساقفة أوغوارد Ogouard بقوله: «من الخطأ الإدعاء أنه يوجد في الكونغو أراضي خالية، فلمن إذن هذا الكاوتشو الذي ينمو في الأرض التي يسكنها السكان المحليون؟ إنه لهم وليس لإنسان آخر، ولا يجوز أن ينزع منهم إلا برضاهم، ويتعويض عادل لهم، إن امتلاك الأراضي التي تسمى خالية، يجعلنا نقف أمام مسألة ضخمة، هي مسألة مالكيها السابقين» (1).

لكن هناك من الأساقفة من رد بشرعية هذه الأراضي، من خلال شرعية تلك المعاهدات التي عقدها ستانلي مع القبائل، وبموجبها قبلت هذه القبائل بالسيادة الجديدة على كل أراضيها ولم تقف أعمال ليوبولد عند هذا الحد، بل صوغ العمل الإجمالي الذي مارسه ضد الأهالي في الكونغو لتحقيق مكاسبه بالقانون الإلهي، حيث ذكر في هذا الشأن: «إن الشعب البربري الذي يرفض هذا القانون لن يتحضر أبدا، وعند ذلك يجب قسره عليه» (2).

والعجيب في الأمر أن ليوبولد طالب بإلغاء تجارة العبيد التي يقتربها العرب على حد قوله، في حين كان يمتلك الأرض، وإنتاج الأرض، وكذلك الوطنيين الذين يعملون على هذه الأرض، وذلك من خلال سوقهم للعمل القسري، ومن بين مساحة 2.450.000 كم² هي مساحة الكونغو يوجد ما يقدر بـ: 2.420.000 كم² كلها ملك لدولة ليوبولد، وللشركات التي

(1) جوزيف كي زيريو، مرجع سابق، ص 815.

(2) المرجع نفسه، ص 816.

كانت الدولة طرفا فيها أمثال: (شركة كاتانغا، شركة أنقرش، شركة لومامي وغيرها)، وكانت مهمة هذه الشركات الجمع والالتقاط والعمل بأخذ ما تجنيه من خيرات الداخل، من الكاوتشو والعاج إلى الساحل، بفضل ما صادرت من الأراضي التي صارت إقطاعات في أيديهم⁽¹⁾.

1-2-3- نتائج سياسة الملك ليوبولد على الكونغو

يعتبر النظام الليوبولدي أحد الصفحات المشؤومة في تاريخ الكونغو، أين طبق ليوبولد جميع الوسائل للحفاظ على ممتلكاته الشخصية فيها، ففي عام 1891 صدر قرار سري يحفظ للحكومة حق احتكار العاج والمطاط في كل الأراضي الخالية بمقتضى قانون عام 1885 وصدر منشور يفسر هذا العمل بتكليف موظفي الشركة البلجيكية بالإشراف على جمع المطاط وإجبار الأهالي على بيع ما يحصلون عليه إلى الشركة المعنية، وفي عام 1892 صدر قرار آخر حددت فيه التجارة مع الأهالي، وجملة من القرارات الأخرى التي حرمت الأهالي من العيش البسيط، حيث منعهم من حرية التنقل إلا بإذن من الإدارة الاستعمارية، وبذلك أصبح قرار حرية التجارة الذي أتخذ في برلين حبرا على ورق، واقتصرت حرية التجارة على شريط من الأراضي على ضفتي النهر⁽²⁾.

لقد أصبحت إدارة الشركات التجارية في الكونغو مبعث شر كبير، حيث لم تتورع في ارتكاب كل أنواع القسوة مع الأهالي في سبيل البرنامج الذي رسمته، والذي كان يرمي إلى مزيد من الربح، لاسيما أن أعمال السخرة كانت وسيلة تحقيق لهذه الأرباح، وقد وصفها أحد الكتاب بأنها كانت من أشد الوسائل وحشية، وقد روت البعثات التبشيرية التي كانت في الكونغو وشاهدت عن كثب ما يجري فيها، أن كل قرية في المنطقة كان عليها أن تقدم أطنانا من مادة الكاوتشو، في حين يقدم لزعيمها مقابل ذلك ذراعا من قماش قطني أو قبضة من الملح، إلى

⁽¹⁾ جوزيف كي زيرو، مرجع سابق، ص 816.

⁽²⁾ زاهر رياض، مرجع سابق، ص 147.

جانب ما كان يفرض على هؤلاء من حراسة مشددة، تجنباً لهروبهم من المنطقة، وكان نزوح الرجال أو النقص في هذه المادة، يؤدي إلى إرسال الحملات التأديبية إليهم، يصل بها الأمر حد القتل الجماعي لزعمائها وأتباعهم من طرف عملاء الشركات الأوروبية، الذين كانوا مجموعة من المغامرين والمرترقة⁽¹⁾.

وفي رواية للزعيم "بوليما" أحد القاطنين في المنطقة، عند استدعائه من طرف لجنة التحقيق، أنه وضع أمامهم عدداً من العصي، تمثل كل عصي على حد قوله حياة ضحية من ضحايا الكاوتشو، ليصبح الأخير بكل ما في الكلمة من معنى مغموساً بالعرق والدماء الكونغولية، وقد أثارت مسألة هذه الأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام الملك ليوبولد، أمام مجلس العموم البريطاني عام 1903، على إثر تقرير كتبه قنصل بريطاني عما يجري في الكونغو من أعمال إجرامية، أين حض فيها القنصل وجوب التدخل لوقف هذه الأعمال البشعة والمنافية لقرارات مؤتمر برلين، كما شاعت هذه الأعمال البشعة التي استاءت من سوء الإدارة الليوبولدية إلى بلجيكا⁽²⁾، وظهر ذلك في مقال بصحيفة المواطن Le patriote البلجيكية في عددها الصادر في 28 فيفري 1907 بعنوان: «لم يتغير شيء في الكونغو» واستعرضت فيه الأعمال التي قامت بها ميليشيات الشركات التجارية وخلصت في الأخير قائلة: «إن ذكرى هذه الأعمال ستظل محفورة في ذاكرة الناس، وسينالها انتقام الله وسيحاسب مرتكبوا هذه الأعمال جزاءهم عاجلاً أو آجلاً أمام الله والتاريخ»، وعلى إثر هذه الضجة الإعلامية أصدر الملك ليوبولد قراراً بتأليف لجنة تحقيق في أكتوبر عام 1904، وقد اعترفت اللجنة بالانتهاكات التي تمارسها الشركة، وإن كانت عللت هذه القسوة، بأنها كانت الوسيلة الوحيدة لاستغلال ثروات هذا الجزء من إفريقيا، وهذه اللجنة لم تبق سوى شهرين ونصف في مكان التحقيق، ومما لاشك فيه

(1) زاهر رياض، مرجع سابق ص 147.

(2) المرجع نفسه، ص 147.

أن بعض المصالح الأوروبية تضررت من جراء نظام الباب المفتوح في التجارة، فسارعت لإنهاء هذه الحملة ونقل ما يجري على أراضي الكونغو، والذي عجل في الأخير بسقوط حكومة ليوبولد، وبداية عهد جديد برعاية الاستعمار البلجيكي⁽¹⁾.

2-1- الكونغو تحت السيطرة البلجيكية

خصص الملك ليوبولد أثناء وصيته، جزءا منها لتتنازله عن دولة الكونغو الحرة للحكومة البلجيكية، وقد رضي البرلمان البلجيكي بذلك بادئ الأمر، وخصص مبالغ مالية للمساعدة في ميزانية الكونغو، معلنا أن ذلك لا يلزمه بضمها مستقبلا، لكن عندما بدأ ميزانها التجاري بالتوازن منذ عام 1894، أخذ البرلمان البلجيكي يصنع المستحيل ليؤكد حقوقه فيها ودعوته إلى ضمها، وفي نفس الوقت كان الملك ليوبولد، يحاول جهده لتأخير حلول هذا الأجل المحتوم وكانت إدارته السيئة في الكونغو، بداية النهاية لدولة الكونغو الحرة تحت قيادته، أين تعالت أصوات عدد من الرجال في بلجيكا بضم الكونغو إليها، حيث رأى الطرف الأول فشل المهمة التمدينية التي نادي بها الملك ليوبولد، ووجب عليه التنازل فورا عن مستعمرته، وطرف آخر رأى في ثروات الكونغو وما تزخر به ضرورة لنهضة بلجيكا، التي سيجعلها ذلك في مصاف الدول الأوروبية الاستعمارية، ونتيجة لذلك حاول ليوبولد عدم الخضوع لمطالب بلجيكا، وسعى جاهدا للحفاظ عليها⁽²⁾، وقد رد عليهم بقوله: «إنني لا أقسم أحدا في حقوقي في الكونغو، فقد حصلت عليها بجهودتي وما بذلته فيها من مال»، لكن الضغط الذي نزل به كان شديدا، جعله يتنازل في الأخير على الكونغو دون قيد أو شرط، فأصدر البرلمان البلجيكي قرارا لضمها عام 1908⁽³⁾.

(1) جوزيف كي زيريو، مرجع سابق، ص 817.

(2) المرجع نفسه، ص 817.

(3) المرجع نفسه، ص 817.

2-1-1- سياسة الإدارة البلجيكية في الكونغو

حدد الوضع السياسي والإداري في الكونغو بموجب وثيقة 1908 الاستعمارية، التي تقرر بضم دولة الكونغو إلى أملاك المستعمرة الأم بلجيكا، وكان النظام البلجيكي القائم يشبه إلى حد ما النظام الفرنسي، أين كان الملك من يسن القوانين، وأصبحت الكونغو في حالتها الجديدة تابعة لوزارة المستعمرات، التي يعتبر وزيرها بمثابة مستشار للملك في شؤون المستعمرات ويتولى التشريع لهذه المستعمرة برلمان بروكسل، وخاصة في الشؤون المالية، ومنح الامتيازات وتعتبر ميزانية المستعمرة قانونا من قوانين الدولة البلجيكية، يوافق عليها كل من البرلمان وديوان المحاسبة، ويملك وزير المستعمرات حق إقرار ميزانية الكونغو بقرار وزاري، إذا رأى أن البرلمان سيتأخر في البث فيها، وهذا القرار لا يستمر مفعوله أكثر من ثلاثة أشهر⁽¹⁾.

ولوزير المستعمرات بصفته مستشارا للملك، الحق في إصدار قرارات وزارية تحدد بها السياسة العامة للحاكم العام، كما أنه المسئول عن تعيين وعزل الموظفين فيها، ويوجد لديه مجلس استشاري وأعضاؤه أربعة عشر، ثمانية منهم يعينهم الملك، وأربعة يعينهم مجلس الشيوخ، واثنان يعينهما مجلس النواب، ويشترط فيهم جميعا ألا يكونوا من غير أعضاء الهيئة التشريعية، أو موظفين في الخدمة العامة، ويسقط من عضوية هذا المجلس اثنان كل عام أحدهما من الذين يعينهم الملك، والآخر من الذين تعينهم السلطة التشريعية، وينظر هذا المجلس لجميع القرارات والأوامر، التي تمس الكونغو وله حق رفضها، وتكون الموافقة والرفض على هيئة تقرير مفصل عن هذا القرار، وينتهي بذكر عدد الأعضاء الموافقين والمعارضين وينشر هذا التقرير مع القرار أو المرسوم، وهذه التقارير تعتبر مصدرا لكثير من المعلومات عن السياسة الاستعمارية البلجيكية الخاصة بالكونغو⁽²⁾.

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 149.

(2) المرجع نفسه، ص 149.

ويقوم نظام الحكم البلجيكي في المستعمرة الكونغولية، على مجموعة كبيرة من الموظفين البلجيكين والوطنيين، يرأسهم الحاكم العام للمستعمرة، الذي يعين بمرسوم ملكي بناء على رأي وزير المستعمرات، وبموافقة المجلس الاستشاري، وإلى جانبه وكيل يعين بنفس الطريقة، كما وجد ما يسمى بلجنة حماية الوطنيين، التي كانت مستقلة عن الحاكم العام، ويرأسها المحامي العام في ليوبولدفيل، يعاونه 18 عضوا، يعينهم الملك لمدة 5 سنوات، وهم من ذوي الخبرة بشؤون الوطنيين، وتجتمع هذه اللجنة مرة كل عام لكتابة تقرير عن الإجراءات المطلوب اتخاذها لحفظ مصالح الأهالي⁽¹⁾.

وقد قسمت الكونغو في ظل هذه الإدارة الجديدة، إلى أربعة أقاليم، ثم أصبحت بعد ذلك ست مقاطعات، لكل منها حاكم ووكيل، كما قسمت الأقاليم إلى مديريات، بلغت 32 مديرية لكل منها مدير، وقسمت المديريات بدورها إلى وحدات يرأس كل منها موظف، وحكام الأقاليم وكذلك المديرون، يعينهم الحاكم العام وجميعهم أوروبيون، أما رؤساء المراكز فيعينهم المدير وقد يكون من الوطنيين بشرط أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ومن ذوي السلوك الحسن، لكن يبدو أن هذا النظام لم ينجح، وكان فشله سريعا، أين بدأ بالعودة إلى نظام الحكم غير المباشر عام 1910، عن طريق الإفادة بالزعماء والرؤساء، وقد توسعوا في تنفيذ هذا النظام حين أنشئت المحاكم الوطنية عام 1926، كما جعلت لوحداتها ميزانيات مستقلة عام 1931، ولكن سرعان ما تبين للحاكمين فشل هذا النظام وعادوا للحكم المباشر، أين قسمت الحكومة إلى إدارات، لكل إدارة رئيس ووكيل، كما قسمت هذه الإدارات إلى مصالح، تنقسم بدورها إلى ما هو أصغر منها لكن كان عمل هذه الإدارات ضئيلا بسبب ترك معظم الأمور تديرها شركات الاختكار⁽²⁾.

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 150.

(2) المرجع نفسه، ص 151.

وكانت الإدارة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية المحلية، وفي المحاكم كان قد أخذ بالأعراف والعادات المحلية السائدة⁽¹⁾، وطبقت على المستعمرة القوانين البلجيكية، وأقيمت فيها درجات القضاء، لتكون صورة طبق الأصل من درجات القضاء في بلجيكا، فيما عدا محكمة النقض، لكن كان للوطنيين قضاؤهم الخاص، من خلال محاكم وطنية يجلس فيها قضاة وطنيون، وقد أتيح للموظفين الوطنيين في كل مصلحة، أن يكون فيما بينهم جماعات محلية من أجل النظر في مصالحهم والتقدم بها إلى الرؤساء البلجيكين⁽²⁾.

أما عن النظام العسكري الذي اعتمدت عليه الحكومة البلجيكية في الكونغو، فكان مجموعة من الجيش البلجيكي، وشكل إلى جانبه فرقا من الوطنيين، جعلت رياستها للبلجيكين، كما كونت من الوطنيين أيضا قوات بوليسية، تحت إمرة حاكم المقاطعة، وجعل رؤساء هذه القوات من البلجيكين أيضا⁽³⁾.

وقد عمل الاستعمار البلجيكي على تحقيق بعض الإنجازات الإيجابية في الحقل الاجتماعي بالرغم من الأهداف التي سطرت لتلك المنجزات، فبذلت في المجال الصحي جهودا قامت بها المصالح الحكومية والشركات الخاصة على السواء، وكان ليوبولد قد عهد للبعثات الكاثوليكية العناية بالتعليم، ومنذ عام 1908 عصر السيطرة البلجيكية على الكونغو، أنشأت الحكومة البلجيكية التعليم النظامي، وذلك لتهيئة المساعدين الإداريين العاملين معها، وسيطر على جميع السكان من الوجهة الروحية، الكنيسة الكاثوليكية في ليوبولد فيل، ويكاد نفوذ هذه الكنيسة يعادل نفوذ الدولة البلجيكية، وهما يتعاونان معا كل في دائرة اختصاصه⁽⁴⁾.

(1) جوزيف كي زيريو، مرجع سابق، ص 824.

(2) زاهر رياض، المرجع السابق، ص 152.

(3) المرجع نفسه، ص 152.

(4) المرجع نفسه، ص 152.

2-1-2- نتائج السياسة الاستعمارية البلجيكية على الكونغو

لقد عملت قرارات مؤتمر برلين على التأثير في منطقة الكونغو بشكل خطير، أين وافقت الدول الأوروبية حماية لمصالحها، بوضع الكونغو وشعبه تحت يد الاستعمار الشخصي للملك ليوبولد، وقد ترتب عن ذلك ليس استعمارا واحدا بل استعمارين، خلف كل منهما بصمته في الكونغو، نتج عنه آثارا سلبية على المنطقة وأهلها، وكانت أبرز آثاره على الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، باعتبارهما من أخطر المشاكل التي ظلت إفريقيا بعد الاستقلال تبحث عن الحلول لأجلها.

أ- الاستنزاف الاقتصادي

أصدرت الإدارة الحكومية الجديدة عند بداية تسلمها الحكم في الكونغو، قرارا بحرية التجارة وذلك منذ عام 1908، وحلت الضريبة المالية محل العمل الإجباري الذي كان مفروضا من قبل ليوبولد عام 1910، ولم يبدأ الاستثمار المعقول في الكونغو، إلا بعد حلول الحرب العالمية الأولى، أين شكلت الشركات الجديدة في الكونغو مثل شركة كاتانغا العليا للتعدين، نقلة نوعية للاقتصاد الكونغولي، وأدخلت الكونغو دون تمهيد إلى الاقتصاد الرأسمالي، ومنذ عام 1911 كان إتحاد كاتانغا العليا للتعدين، قد أنشأ أول مركز له لتصهير النحاس والقصدير عاد عليه بفوائد سنوية هائلة، وصلت ما بين 2.4 و 4.5 مليار من الفرنكات البلجيكية⁽¹⁾.

وفي هذه الأثناء افتتحت شركة "الفورمينير" أوائل مناجم الذهب والماس عام 1913 وأصبح تحت تصرفها، ما يساوي ضعفي مساحة بلجيكا، وارتفعت مساحة الأراضي المصادرة من أجود الأراضي إلى 1.440.000 هآ، ومنذ عام 1928 عرفت تجارة الكونغو فائضا في صادراتها بلغ مليارات من الفرنكات ذهب القسم الأعظم منها إلى جيوب البلجيكيين⁽²⁾، وكانت

(1) جوزيف كي زيريو، مرجع سابق، ص 820.

(2) المرجع نفسه، ص 820.

الأزمة المالية العالمية التي حدثت في أوروبا طويلة الأمد، ما جعل البلجيكيين يلجئون إلى الزراعات الإجبارية، والتي أجبرت ملايين من العائلات الكونغولية أن تعمل في زراعات القطن والنخيل والفلو السوداني، وقد سببت عمليات استثمار خيرات الكونغو، نقصا واضحا في سكان هذه البلاد من جراء التعذيب المسلط عليهم، فأجبرت الحكومة في عام 1928 على منع تجنيد أكثر من 25% من الرجال البالغين وسليمي الأجسام في كل ناحية، وكان هؤلاء يطلبون غالبا للعمل خلال سنوات طويلة تحت خدمتهم في أمكنة بعيدة عن بيوتهم⁽¹⁾.

لقد عانى الشعب الكونغولي من عمليات الاستغلال المنظم لخيراته، أين ظهرت طوال فترتي الاستعمار الليوبولدي والبلجيكي، تلك الشركات الاستغلالية التي تشدد في طلب الأيدي العاملة الرخيصة وتسيء معاملتهم، فكانت النتيجة التي وصل إليها الكونغو، هي النقص الفادح في عدد السكان من جراء التعذيب المسلط عليهم، والزيادة الفظيعة للأرباح في جيوب الاستعماريين مقابل ذلك، أين قسمت الحكومة البلجيكية البلاد كلها بين خمس شركات، زادت من غبن العمال سواء في الأجور، أو المعاملة، أو رفع أثمان المنتجات، وكذلك التحكم في تصريفها، وكانت النتيجة سوء أحوال الشعب الكونغولي، التي زادت شيئا فشيئا كلما صعدت هذه الشركات في نشاطها، وكان هذا التدرج في السوء بالنسبة للشعب الكونغولي، مخالفا لطبيعة كل حكم في العالم، ومن الطبيعي نتيجة هذه المشروعات المتزايدة أن تحتاج الحكومة البلجيكية لرؤوس أموال أجنبية لتمويلها، فكانت أن فتحت باب الاستثمارات أمام الشركات الأجنبية، وفق ما تقتضيه مصالح السياسة الاستعمارية، أين وضعت الإدارة البلجيكية كل قسم في الكونغو تحت تصرف شركة معينة، وما أكثر هذه الشركات الاستغلالية، التي لم تتورع على ارتكاب أبشع الممارسات في حق الكونغوليين⁽²⁾، فكل شركة تكاد تكون المهيمنة الحقيقية على

(1) جوزيف كي زيريو، مرجع سابق، ص 821.

(2) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 350.

منطقتها وإشراف الحكومة على هذه المنطقة، يتم بطريقة غير مباشرة، من خلال الاتفاق المبرم بينها وبين الشركة الاستغلالية، وهذا الاتفاق يعطيها الحق بالاستغلال الاقتصادي، وكذلك الحق في الإشراف على النواحي التعليمية والصحية في المنطقة بعينها⁽¹⁾.

ونلاحظ مما سبق أن الحكومة البلجيكية ليس لها دور كبير بقدر الدور الذي تلعبه تلك الشركات في الكونغو، فهي تشرف على كل ما يخص المنطقة، وتحل فيها ما تشاء وفق ما تمليه حاجتها الاقتصادية، ومن هنا فإن كل مقاطعة في الكونغو، يقابلها استعمار من جانب هذه الشركات، والتي تملّي على مواطنيها الانصياع لها دون وجه حق، ونتيجة هذا الإستزاف الاستغلالي لهذه الشركات، أصبحت الزراعة الغذائية هي مجال النشاط الرئيسي لعمل الوطنيين، وكان مصدرا لـ 93% من السكان، واتجه نشاط الأهالي إلى الأنواع الاستهلاكية كالبطاطا بأنواعها، وهي الغذاء الأساسي لهم، بينما اتجهت الزراعة الأجنبية إلى المواد التجارية والصناعية، وقد أنشأت الحكومة البلجيكية المعهد الوطني للدراسات الزراعية والذي كان موجها لخدمة الزراعات الأوروبية، لمقاومة آفات الزراعة وتحسين بذورها، وكانت كميات القطن الذي ينتجه الأهالي، تسلم إلى مندوب الحاكم بأسعار يعينها الحاكم العام، وحينئذ تتولى مؤسسة الأقطان بيعه إلى الشركات الصناعية أو الأسواق العالمية⁽²⁾.

ب- التفرقة الاجتماعية

لقد مارست الإدارة الاستعمارية البلجيكية أسوأ أنواع التفرقة بين المجتمع، أين عملت الأخيرة على فرض قوانين على الأهالي بغرض التمييز بينهم، وبين رعاياها، فكان الوطنيون يحملون معهم جواز المرور، وهو كتيب يحوي اسمه وأسماء أفراد عائلته، وكذلك صورهم وبصماتهم، ولا يجوز التنقل من مكان إلى آخر قبل أن يظهره للموظفين الرسميين، الذين

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 350.

(2) المرجع نفسه، ص 314.

بدورهم يضعون عليها تأثيراتهم، وعن طريق هذا الكتيب يظل الشخص على اتصال بالجهات الحكومية من أجل استيفاء الضرائب التي يجب عليه أن يدفعها، ومنذ عام 1949 أنشأت السلطات الاستعمارية نظام البطاقات الشخصية، الذي يحتم على كل كونغولي حملها، وهذه البطاقة لا تمنح لكافة الشعب الكونغولي، بل للذين يعرفون القراءة والكتابة، ويظهرون تعاوناً وسلوكاً طيباً مع الإدارة البلجيكية، وتسحب هذه البطاقة في حالة الإخلال بالنظام العام، أو إبداء سلوك معادي للسلطات، وكل من لديه البطاقة الشخصية يتمتع بكل الحقوق المدنية، في حين غيرهم محرومون من هذا الحق المدني، لكن هذه البطاقة لا تجعله يتساوى مطلقاً مع الرعية البلجيكية، وقد حرم المواطن الكونغولي أيضاً من التجول في الأحياء الأوروبية ليلاً أو تملك العقارات، وأيضاً العلاج في العيادات الأوروبية، ووصلت سياسة التفرقة إلى حد السجون أيضاً فالمجرمون البلجيكيون يعاملون معاملة ممتازة مقارنة بالمجرمين من الوطنيين حيث طالب المواطنون بالمساواة في السجون أمام الرعايا البلجيكين، وبقي تولي الحكم حكراً على الموظفين الذين تعينهم حكومة بروكسل، وقد كتب في إحدى المجلات البلجيكية تعقيبا على هذه السياسة أنها تهدف إلى سيادة الرجل الأبيض⁽¹⁾.

لقد ادعت السلطات البلجيكية تطبيقها للرسالة التي جاءت بها، وهي تأكيد الرفاهية للمواطنين الأصليين، والعمل على رفع مستواهم عن طريق تأكيد الحرية الفردية، والقضاء التدريجي على الأمية، وتطوير الملكية بمساندتها للمشاريع الوطنية، وقد قامت السلطات فعلاً بهذه الأعمال حسب ما يذكره الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا*، ولكن من أجل الحفنة الصغيرة المستعمرة وصاحبة الكلمة الأولى في مقدرات الشعب الكونغولي⁽²⁾.

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 314.

* باتريس لومومبا (1926-1961)م: زعيم إفريقي وسياسي كونغولي، مؤسس الحركة الوطنية الكونغولية، التي عملت على استقلال الكونغو من بلجيكا عام 1960. ينظر: رؤوف سلامة موسى، مرجع سابق، ص 937.

(2) المرجع نفسه، ص 315.

لقد أدى نظام التفرقة الاجتماعية إلى خلق طبقتين في المجتمع الكونغولي، طبقة ممتازة يتطلع لها الآخرون بعين الحسد، وهي في نفس الوقت منفصلة عن بقية طبقات المجتمع الوطني ولا تتفاعل معه، بل تبتعد بقدر الإمكان عنه وتقرب بقدر الإمكان من المجتمع الأوروبي الذي مازال لا يعترف له بالحقوق، ومثل هذه الطبقة كما هو معروف، لا تبادر ولا تلقي بالا لما يحدث في مجتمعاتها، وذلك نتيجة انصهارها مع المجتمع الجديد، الذي أعطاه بعضها من الحقوق لتقف دوماً إلى جانبه، والذي كان رقماً صعباً في مسيرة التحول التي أرادتتها الشعوب نحو استقلالها⁽¹⁾.

وقد عاشت في الكونغو جراء ذلك، حتى الوقت الحاضر مجموعات من القبائل المتفرقة التي تعادي بعضها البعض، وكان تأثير ذلك على الأحزاب السياسية التي ظهرت غداة المطالبة بالاستقلال، أين كل حزب مثله قبيلة، وكان الالتفاف حول الزعيم أكثر من الالتفاف حول فكرة معينة، وما زال بناء دولة الكونغو المتحدة أمراً من الصعوبة بمكان⁽²⁾.

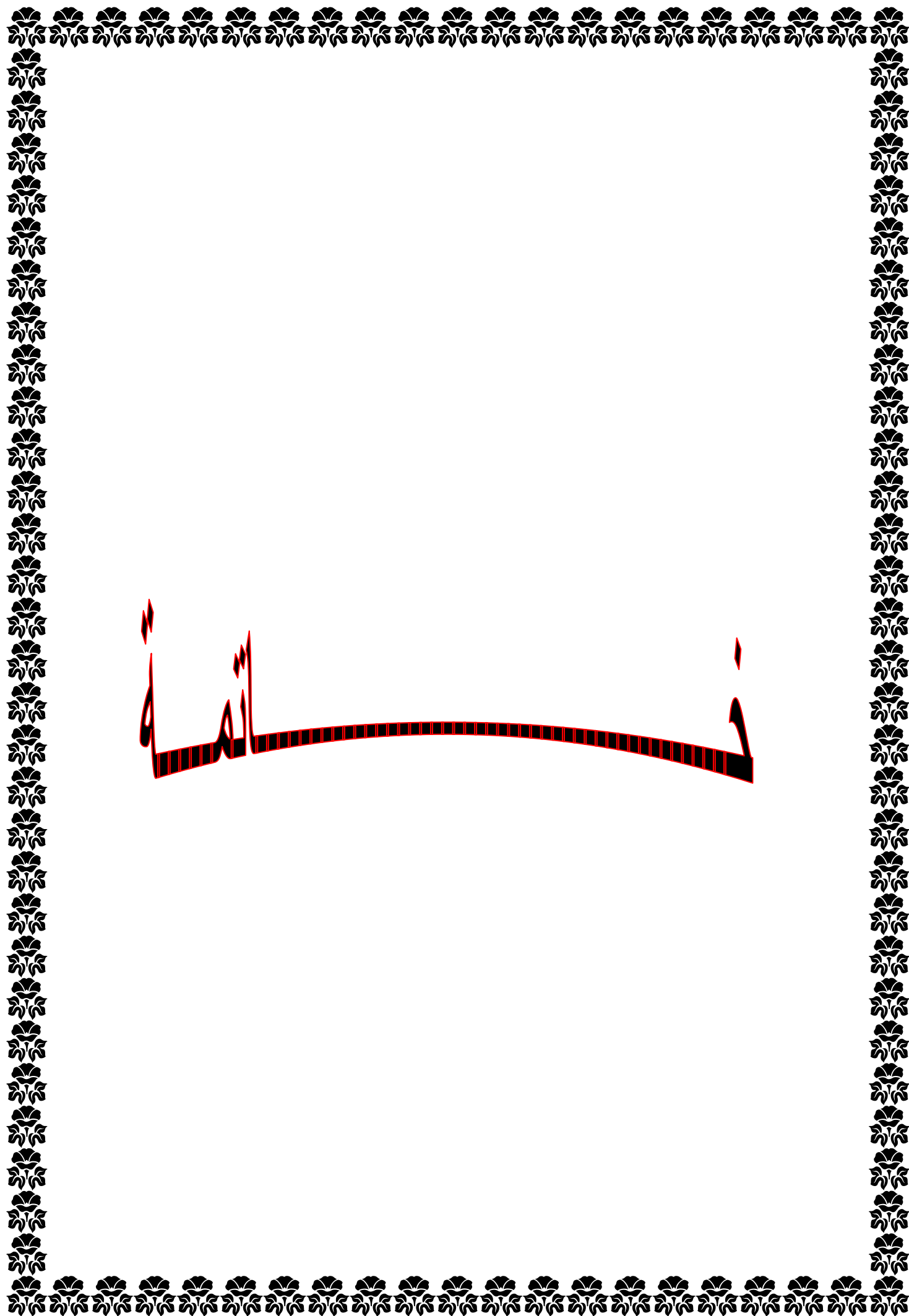
ومما سبق رأينا كيف تعامل الملك ليوبولد في مستعمرته التي أقرها له مؤتمر برلين، فلم يحترم عرفاً ولا شعباً، ولم يكن همه في كل ذلك سوى إشباع أطماعه المادية، وزيادة على ذلك كان تسييره للكونغو مخالفاً لقرارات المؤتمر، الذي أقر حرية التجارة ما يتيح للدول الأخرى حريتها في المنطقة، وعمل على استفراده بها كأنها بلاد خالية من السكان، ولم تكن رسالته التي نادى بها قبل المؤتمر في بعث الحضارة والتمدين في إفريقيا، سوى شعاراً أجوفاً ظاهره الرحمة وباطنه أطماع دفين في خيارات الكونغو.

لقد عمل ليوبولد جاهداً في أن يستغل كل لحظة لملء خزينته المالية، وكان ذلك ما حققه فعلاً على أكتاف الكونغوليين وكذلك المستعمرة الأم بلجيكا، هذه الأخيرة التي رأت في خيارات

(1) زاهر رياض، مرجع سابق، ص 314.

(2) جلال يحيى، مرجع سابق، ص 406.

الكونغو حلا لمشاكلها وسوء أحوالها الاقتصادية، ولم تنتظر للكونغو سوى كونه خزان من الثروة وأكملت مسيرة ليوبولد الاستعمارية في الاستنزاف والنهب، وعملت على السيطرة المطلقة على كل من يحول بينها وبين ما تراه كفيل بإعادة بريقها بين كبار الدول الاستعمارية، ليبقى الكونغو وشعبه، يعيش في جو من التمزق والجهل والتطاحن، كرس بقاءه مجموعة التأثيرات السلبية التي خلفتها يد الاستعمار.



لقد كان مؤتمر برلين نتاجا لعملية التنافس الحاصل بين الدول الأوروبية على قارة إفريقيا، حيث سارعت كل دولة لتجد مكانا لها في القارة وتتعش حظوظها في النفوذ والسيطرة على خيراتها للنهوض باقتصادياتها، وإصلاح أوضاعها الداخلية، ففرنسا آلمها فقدها للألزاس واللورين ووجدت في عملية الاستعمار تعويضا لخسارتها المادية والمعنوية، ورأت في تنظيم المؤتمر ضرورة للحفاظ على مصالحها الاستعمارية في إفريقيا، وعند انعقاد المؤتمر ظهرت هذه النوايا الاستعمارية صريحة، وحصلت بموجب قراراته على أجزاء هائلة من الأراضي الإفريقية، والتي اكتمل نصابها بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك كان حال غريمتها بريطانيا التي كانت المنافس الأول لفرنسا، والتي وجدت في عملية الاستعمار إرضاء للتطلعات الاستعمارية النامية، والتي حملت بريطانيا مسؤولية حماية الأرض الإفريقية وبعث الحضارة فيها، وقد كانت مشاركتها في المؤتمر قد عادت عليها بالخير الكثير، أين وقفت بريطانيا على أجزاء مهمة وإستراتيجية في إفريقيا، جعلها بحق المتصدر الأول للمجموعة الاستعمارية دون منازع.

وقد كان لبروز القوة الألمانية دور في حركة وتوجهات الواقع الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، وقيامها بدور محوري في الهجمة الاستعمارية، بوضعها لمواطئ القدم الاستعمارية في إفريقيا، أين سارعت هي الأخرى بحزم وصرامة تزام الدول الأوروبية في بناء إمبراطوريتها في غرب إفريقيا، كما بان في ظل هذه الأطماع الدولية، الأطماع الشخصية التي غذتها روح الاستعمار، أين أعلن ملك بلجيكا احتكاره لمنطقة الكونغو بعد حملات مكتشفه ستانلي، والتي كانت محركا قويا للأطماع الأوروبية في مناطق إفريقيا الداخلية، والذي أثار النزعة الاستعمارية للدول الأخرى، ولم تجد حفاظا على مكاسبها من الضياع سوى مؤتمر برلين لتدعيم حقوقها على أرض إفريقيا، أين أوجد المؤتمر في الأخير صيغة توافقية بين جميع الدول الاستعمارية عنوانها تقسيم الكعكة الإفريقية.

لقد خرج المؤتمر بقرارات خطيرة في حق القارة الإفريقية، حيث عمل الاستعماريون بتجزئتها وفق مصالحهم، كان أثره عميقا على الشعب الإفريقي، الذي ظل ولازال يكابد ويلات ما خلفته اليد الاستعمارية، فكرست عمليات التقسيم هذه، التطاحن والصراعات بين الدول الإفريقية، حول ما عرف بمصطلح الحدود الفلكية، والتي كان نتائجها تكبير دول وتصغير دول أخرى، فأدت إلى نشوب حروب إفريقية طاحنة بين أبنائها، ودليله ما حدث بين الجزائر والمغرب في حرب الرمال، وما هو حاصل في إثيوبيا وارتيريا، والبقية معروفة في مسلسل النزاعات الحدودية في إفريقيا، وقد تغيرت على إثر هذه القرارات الخريطة السياسية للدول الإفريقية الضعيفة سياسيا وعسكريا، التي قطعتها أواصر الحروب الأهلية والمجاعة والجهل والامية، نتيجة تقسيم القبائل العرقية التي كانت موحدة، والتي عملت نتائج المؤتمر على تشتيتها ضمن ثلاث دول أو أكثر، كما حصل لقبائل الطوارق المتواجدين اليوم في الجزائر وليبيا ومالي وكذلك التشاد وموريتانيا وبوركينا فاسو.

ومن خلال عملية بحثنا، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي نوجزها في النقاط الآتية:

✓ يعتبر المؤتمر نقطة بارزة في الصراع الاستعماري على القارة، ففيه تم وضع أسس تقسيم إفريقيا بين الدول الأوروبية دون مراعاة لأي تكافؤ اقتصادي أو لغوي أو حضاري فقد قسم المؤتمر القارة إلى أجزاء تشبع أطماعهم الاستعمارية، وقد جاء المؤتمر نتويجا لجهود ومحاولات القوى الأوروبية الاستعمارية، لتنظيم عمليات التكالب والسيطرة على القارة الإفريقية كثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوروبية.

✓ أعطى هذا المؤتمر اعترافا دوليا لعملية الاستعمار، بحيث بدأت عملية الانقضاخ على القارة الإفريقية وبشكل سريع بعد المؤتمر مباشرة، فقبل المؤتمر كان حوالي 10% من مساحة إفريقيا تحت السيطرة الاستعمارية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل من سيطرة

فرنسا على الجزائر وبريطانيا على جنوب إفريقيا، وعقب مؤتمر برلين تغيرت الخريطة الإفريقية أين هرول الأوروبيون للاستيلاء على ما تبقى من القارة .

✓ إن مؤتمر برلين وما قيل فيه وكتب عنه، ذو وجهين دعائي عالمي في العلن يظهر الصورة الحسنة لأوروبا في محاولتها للقيام بتمدين الأرض الإفريقية والنهوض بشعوبها، وفي الخفاء هي خطط استعمارية بين عصابة من الدول للسيطرة على القارة الإفريقية، والذي توضحه كيفية تقسيم هذه الدول للأرض الإفريقية إلى كيانات وكتل حسب المصالح الاستعمارية والأهمية الإستراتيجية لكل منطقة.

✓ الملاحظ في المؤتمر أنه عقد دون حضور ممثلين عن القارة الإفريقية، ما يعني النية المبيتة لهذه الدول كما أنه لم يضع في الاعتبار توزيعات القبائل والعشائر فحول إفريقيا إلى وحدات قزمية صغيرة صارت الأساس في الحدود الإفريقية الحالية.

✓ إن الكثير من الوحدات السياسية اليوم المكونة بحدودها الحالية ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية ما يساعدها على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية، أين أوجد المؤتمر نتيجة التقسيم دولا داخلية كثيرة، أصبحت عائقا في مسيرة النهوض بإفريقيا، وهي مترجمة في صورة تلك الانقلابات والحروب الأهلية بين القبائل، وبين وحدة سياسية أوجدها الاستعمار ووحدة سياسية أخرى لا تعترف بوجودها داخل أراضيها.

✓ تعتبر الكونغو نقطة سوداء في ميثاق المؤتمر، أين عمل هذا الأخير بدعوى تنظيم الشؤون الإفريقية وبعث الحضارة فيها، إلى إحلال الاستعمار وزيادة في تخلف الشعب الكونغولي، وأهدت هذه الأرض الإفريقية إلى شخص ليوبولد الذي جعلها مزرعة خاصة به، حيث مارس فيها كل ما يريد بعيدا عن أنظار دولته، وهذا الذي

جعل الرأي العالمي العام يستتكر أعمال الإجرام التي فرضت على الشعب، ودعوا لإبطال حكومته الشخصية فوراً على هذه الأرض.

ومما سبق نجد أن المؤتمر كان ولازال وصمة عار في تاريخ أوروبا الاستعماري، والذي لم تنته آثاره السيئة على إفريقيا، باستقلال المستعمرات وخروج الدول المستعمرة منها فلجنة التقسيم العشوائي تلاحق الدول الإفريقية الجديدة، وتعتبر المشكلات الاقتصادية، من أبرز المشاكل التي تواجه إفريقيا في مسيرة التقدم الاقتصادي، والاستغلال الوطني لمواردهم التي مزقتها الأوروبيون، والذي يجعلنا نتساءل في الأخير على مدى قانونية وشرعية القرارات التي أسفر عنها المؤتمر في حق القارة الإفريقية؟

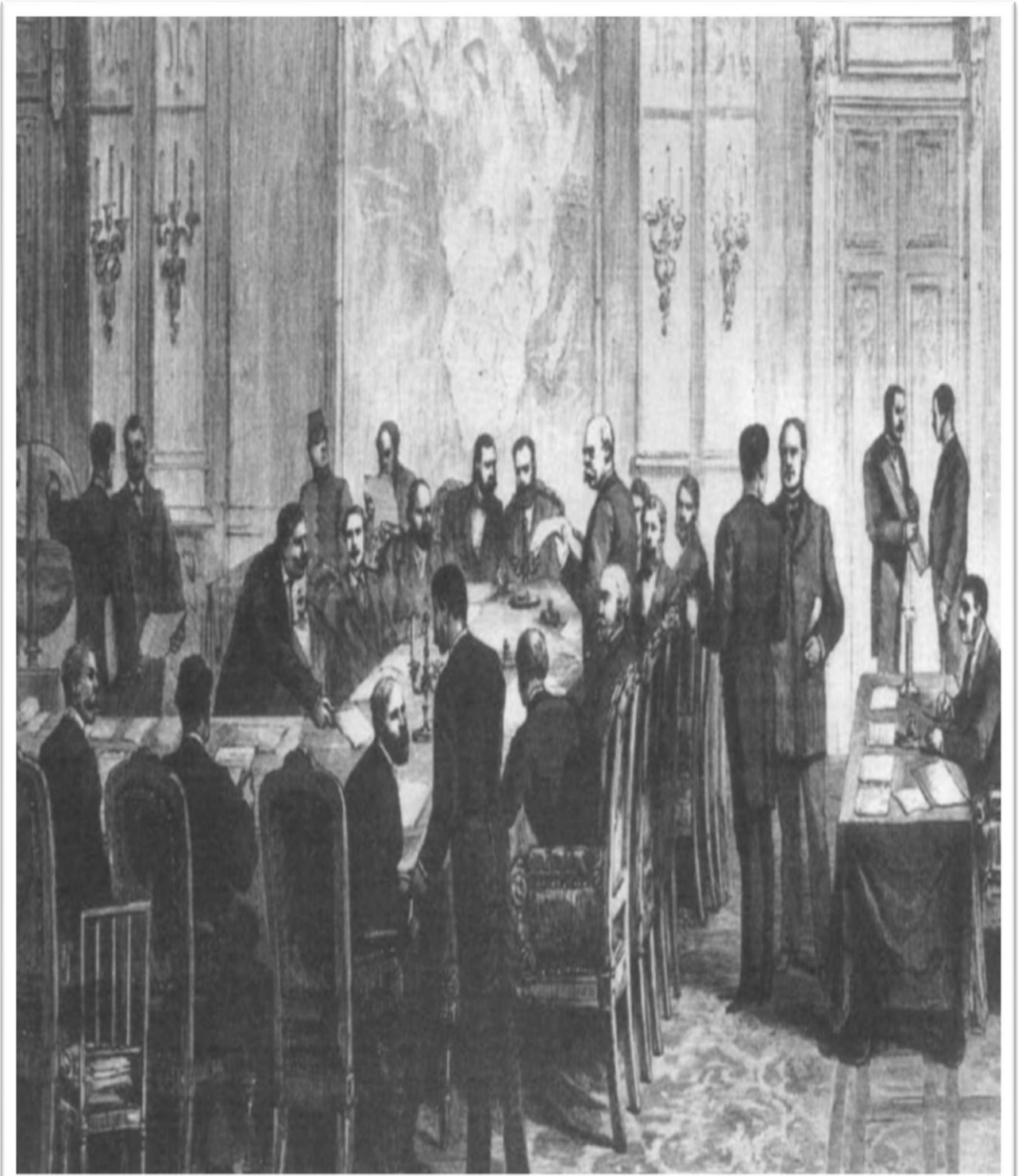
الملاحق

إفريقيا قبيل مؤتمر برلين (1884-1885)



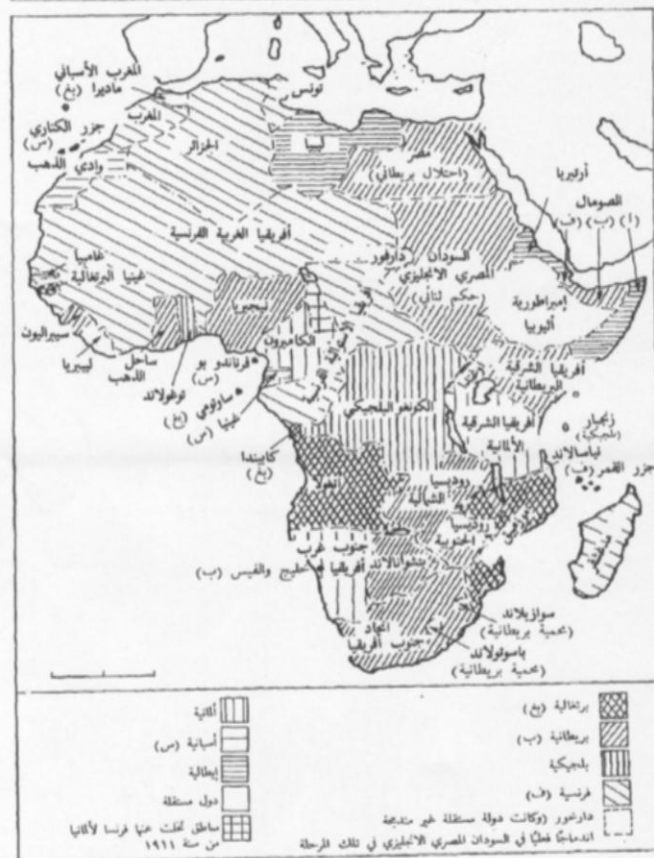
المصدر: ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص 22.

ممثلوا الدول الأوروبية في مؤتمر برلين (1884-1885)

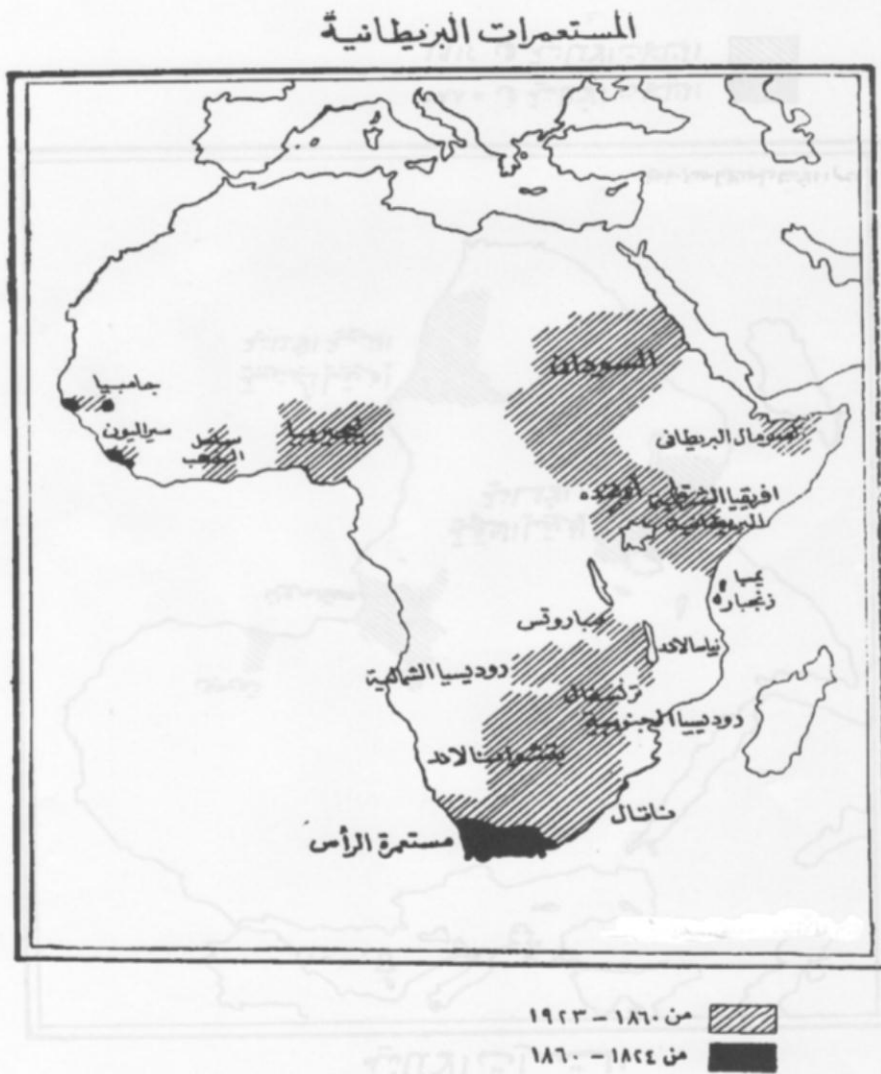


المصدر: ألبير أدوا بواهين، مرجع سابق، ص50.

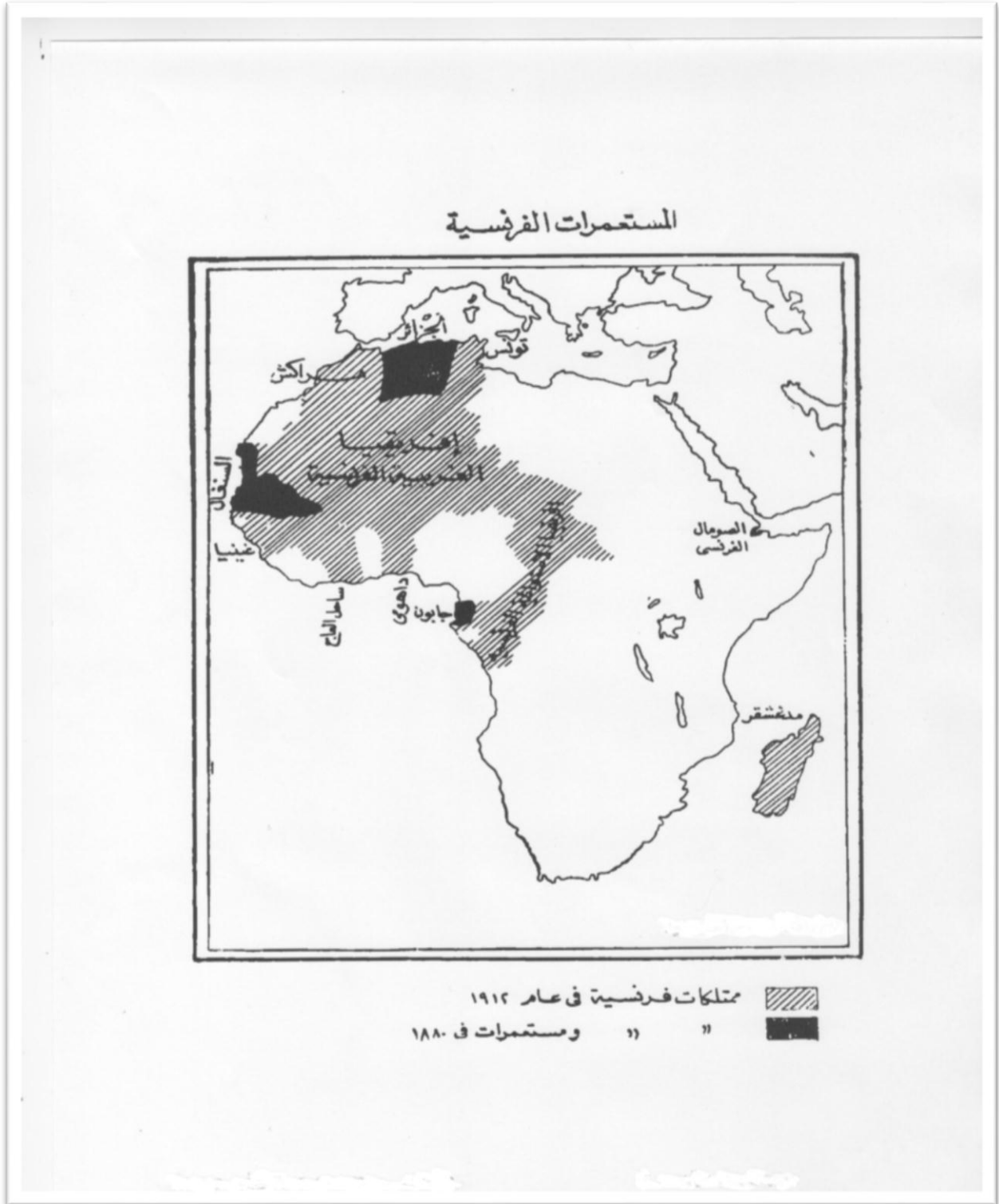
إفريقيا بعد مؤتمر برلين (1884-1885)



المصدر: ألبير أدوا بواهن، مرجع سابق، ص 336.

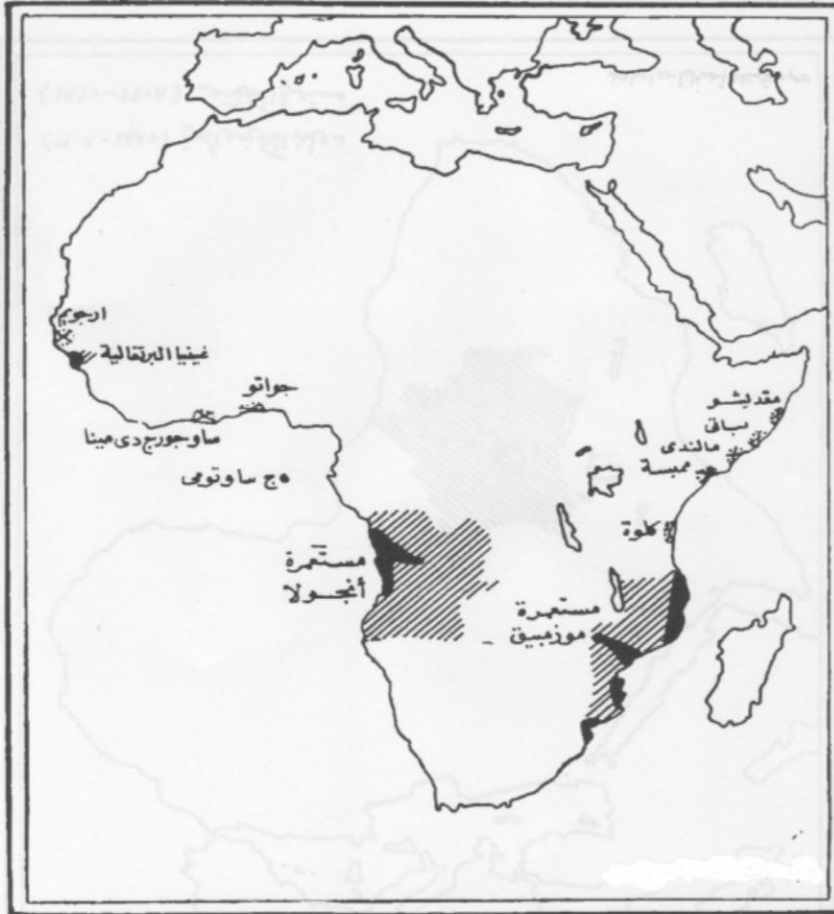


المصدر: زاهر رياض، مرجع سابق، ص417



المصدر: زاهر رياض، مرجع سابق، ص 419.

المستعمرات البرتغالية



ممتلكات برتغالية في ١٨٢٠

ممتلكات برتغالية في ١٩١٢

ممتلكات مفقودة أو مستبدلة



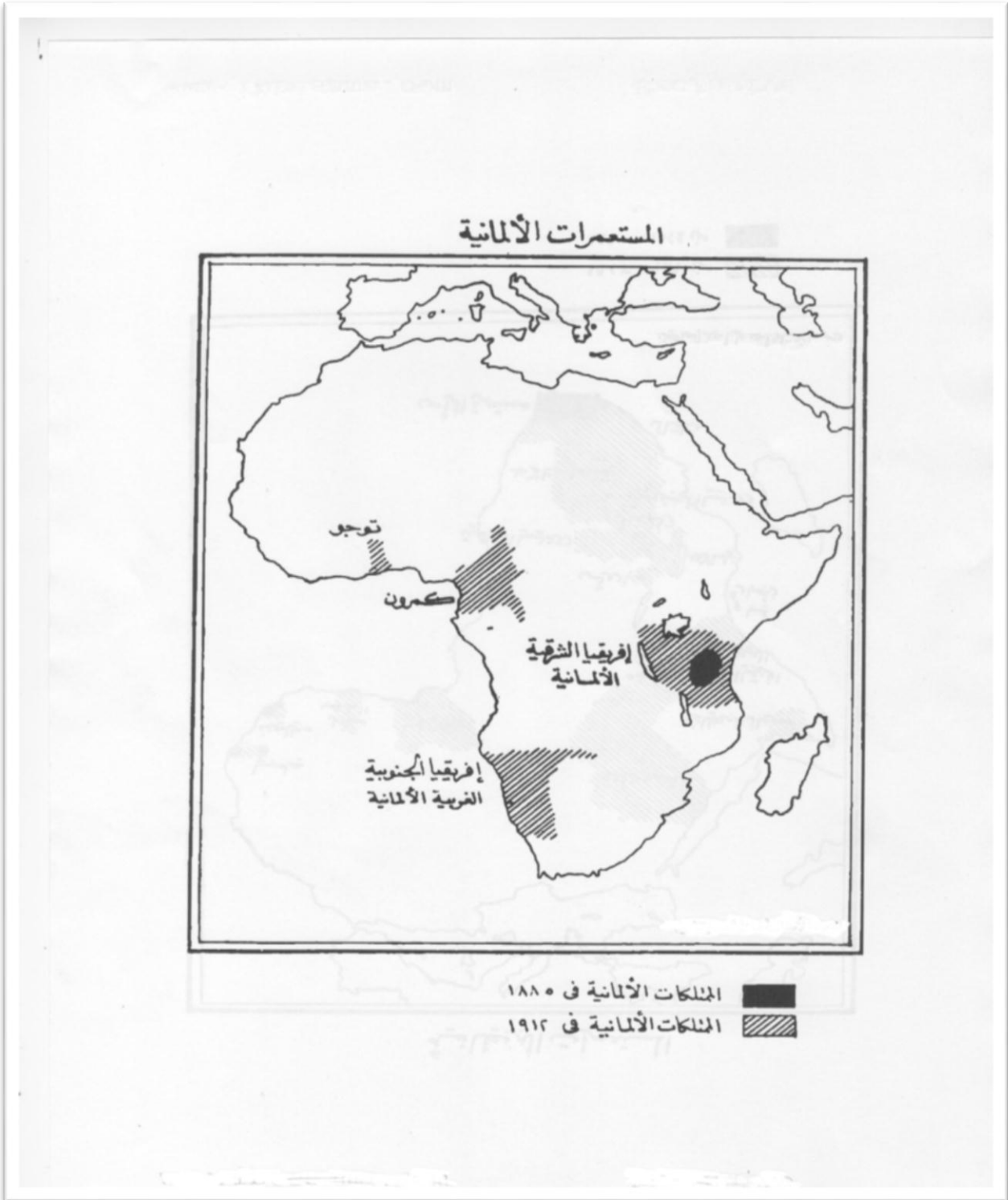
المصدر: زاهر رياض، مرجع سابق، ص 416.



شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 87.

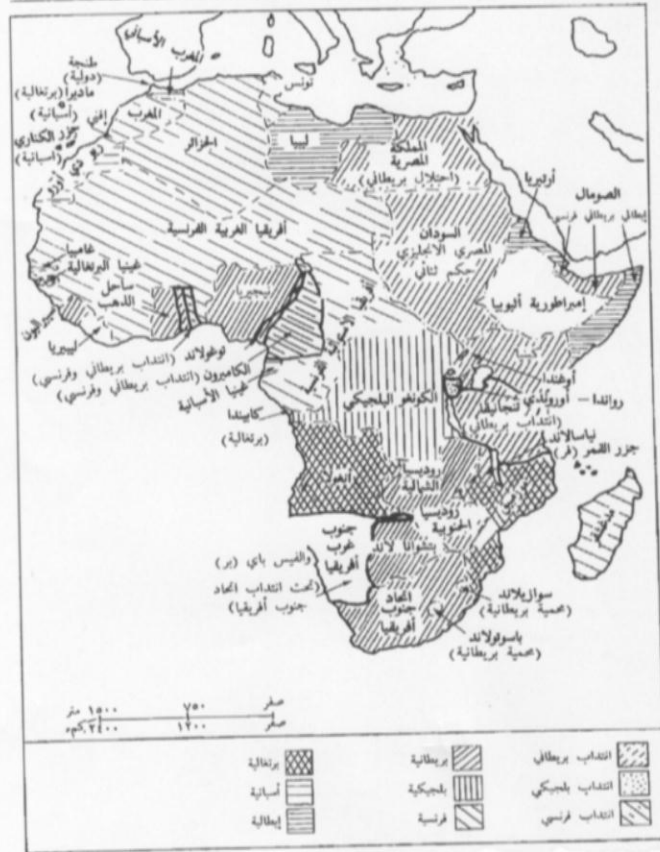


شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 173



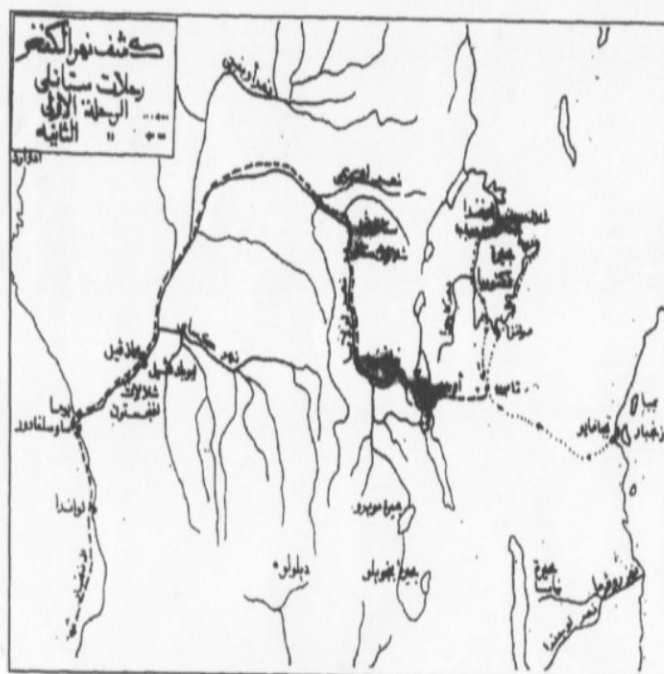
المصدر: زاهر رياض، مرجع سابق، ص418.

إفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى

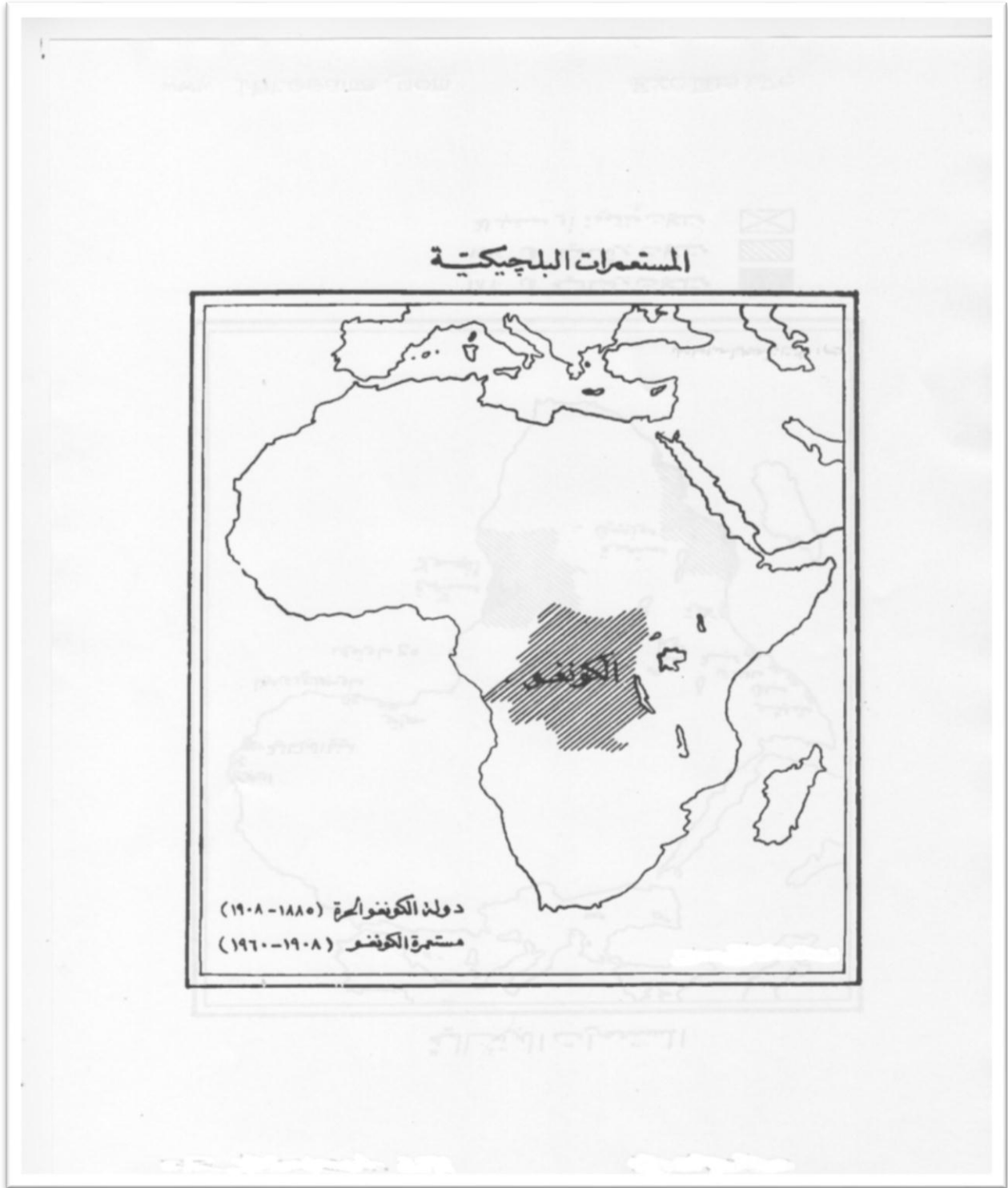




المصدر: شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 154.



شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 37.



المصدر: زاهر رياض، مرجع سابق، ص 416.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع بالعربية

أولاً: الكتب

1. أحمد سيكوتوري، إفريقيا والثورة، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1968.
2. أحمد عبد العزيز عيسى، فايزة محمد ملوك، أوروبا في القرنين 19 و20، بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2011.
3. أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
4. إسماعيل نوري الربيعي، تاريخ أوروبا السياسي المعاصر، دار الحامد، مصر، 2002.
5. ألبير أدوا بواهن، تاريخ إفريقيا العام: إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935)، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1990.
6. أمين اسبر، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق، بيروت، لبنان، 1985.
7. إلهام محمد علي ذهني، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصري، مصر، 2009.
8. (-----)، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.
9. ج. هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 1998.
10. جلال يحيى، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر: سيطرة أوروبا على العالم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
11. (-----)، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

12. جوان جوزيف، الإسلام في ممالك إفريقيا السوداء، ترجمة: مختار سويقي، دار الكتاب المصري، مصر، 1984.
13. جوزيف كي زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة: يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1994.
14. دنييس بولم، الحضارات الإفريقية، ترجمة: علي شاهين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1974.
15. دونالد ويدز، تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة الوعي العربي، مصر، 2001.
16. ريتشارد جيسيون، حركات التحرير الإفريقية: النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، ترجمة: صبري محمد حسن، مراجعة: حلمي شعراوي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002.
17. زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة، 1965.
18. زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن 16 إلى نهاية القرن 18، دار الفكر العربي، 2008.
19. س. هوارد، أشهر الرحلات في غرب إفريقيا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
20. سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في إفريقيا، إدارة الصحافة برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 1405 هـ.
21. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، السعودية، 2002.
22. (-----)، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2004.

23. (-----)، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004.
24. (-----)، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996.
25. مصطفى عبد الكافي، راجب العلي، طليعة الصباح، دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث، منشورات جامعة دمشق، 2009.
26. صلاح أحمد هريدي، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007.
27. (-----)، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
28. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
29. عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، الدار العالمية، 1999.
30. عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
31. عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي في إفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
32. عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998.
33. عبد العزيز الكحلوت، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1992.

34. عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، دار المحامي للطباعة، 1970.
35. عبد العزيز سليمان النوار، عبد المجيد النعني، من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973.
36. عبد العزيز سليمان النوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
37. عبد العزيز كامل، قضية كينيا، دار القلم، مصر، 1961.
38. عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
39. عمر عبد العزيز عمر، التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
40. (-----)، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1914)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
41. عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2009.
42. فرانسوا شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين 19 و20، ترجمة: شفيق محسن، دار الهلال، بيروت، 2010.
43. فرغلي علي تسن، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
44. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة: ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997.
45. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و20، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

46. محمد علي القوزي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
47. محمد محي الدين رزق، إفريقيا وجحوض النيل، مطبعة عطايا، مصر، 1934.
48. محمد مراد، أوروبا من الثورة الفرنسية للعولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
49. محمود السيد، إفريقيا والأطماع الغربية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
50. (-----)، تاريخ أوروبا والأمريكيتين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
51. محمود شاکر، التاريخ المعاصر غربي إفريقيا، المكتب الإسلامي، سوريا، 1996.
52. مؤلف مجهول، مجاهل إفريقيا، ترجمة: المعلم شاکر شقير، مطبعة القديس جورجيس، 1885.
53. ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
54. نجم الدين إياد الهاشمي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
55. نور الدين حاطوم، تاريخ القرن 19 في أوروبا والعالم، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1995.
56. هريبرت فيشر ألبرت، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة: أحمد نجيب وهاشم وديع الضبع دار المعارف، القاهرة، 1984.
57. والتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ترجمة: أحمد القصير، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
58. ويليام توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.

ثانيا: المجلات والجرائد

1. نجم عبد الأمير الأنباري، مؤتمر برلين (1884-1885) والصراع الأوروبي على القارة الإفريقية، مجلة كلية الآداب، العدد 95.
2. أحمد مكرم النهدي، موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس، 2010.
3. حلمي شعراوي، نهر الكونغو ونقص مياه النيل، جريدة الميدان، العدد 2764، السودان، 2013.
4. محمد عاشور مهدي، التحولات السياسية في القارة الإفريقية وتأثيراتها السلبية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 13، 2012.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. خضر مصطفى النيجيري، التبشير والاستعمار في نيجيريا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1978-1979.
2. عزيز عبد الله مظلوم، سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سانت كلمنتس، العراق، 2011-2012.
3. سميرة لحر، مجلة المنار وقضايا المغرب العربي، المسألة الطرابلسية أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2003-2004.
4. عباس صالح عباس كانه، الإسلام والنشاط التنصيري في إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، السعودية، 1411هـ-1412هـ.

رابعا: الموسوعات والأطالس

1. إبراهيم مرزوق، موسوعة أهم الأحداث التاريخية، الدار الثقافية للنشر، 2002 .
 2. رؤوف سلامة موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، المستقبل، بيروت، لبنان، 2002.
 3. نذير محب الله جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار نور للنشر والترجمة، دمشق، سوريا، 2010.
 4. عيسى جبران، أعظم الشخصيات في التاريخ، مراجعة: عبد الجليل مراد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
 5. المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003.
 6. كولين ماكيفدي، أطلس التاريخ الإفريقي، ترجمة: مختار السويفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987.
 7. عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، دار الكتب الوطنية، ليبيا.
 8. محمد أحمد عقلة عبد علي الخفاف، جغرافية القارات، دار الكندي، الأردن، 1998.
- خامسا: قائمة المصادر والمراجع بالفرنسية

1. Sir Edward Hertslet, The Map Of Africa By Treaty , Published By Torgotten,1894.
2. Claude Roosens , Les Relations Internationales De 1815 À Nos Jour.bruyant-academia.belgique,2001.
3. George padmare, Panafricanisme Ou Communisme ?La Prochaine Lutte Pour l'Afrique,1960.
4. HENRI brunswick, Le Partage De Lafrique Noire,1971.
5. JEAN suret-canal, Afrique noire lere colonial 1900-1945, éditions sociales, paris,1962.
6. Jean Ziegle, Décolonisation Instabilités Et Famines En Afrique,100 Ans Après La Conférence De Berlin ,Solidarité Socialiste .